جامعة الأزهر
حولية كلية اللغة العربية
بنين بجرجا

من صور ارتكاب أخفّ الضررين في النحو العربي

الدكتور

عبد المؤمن محمود أحمد محمد الليثي

أستاذ اللغويات المشارك ـ بكلية الآداب ـ جامعة الجوف ـ المملكة العربية السعودية ، والأستاذ المساعد بجامعة الأزهر .

العدد الخامس والعشرون

للعام ١٤٤٣هـ / ٢٠٢١م

الجزء الحادي عشر

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٦٩٤٠/ ٢٠٢١م

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

بسم الله الرحمن الرحيم

من صور ارتكاب أخفّ الضررين في النحو العربي

عبد المؤمن محمود أحمد محمد الليثي

قسم اللغويات ـ بكلية الآداب ـ جامعة الجوف ـ المملكة العربية السعودية ، وجامعة الأزهر . ،

البريد الإلكتروني : Abdelmoamen-mohammed.80@azhar.edu.eg

الملخص

يأتي هذا البحث ليعكس مدى تأثّر النحو وأصوله بعلم أصول الفقه، من خلال دراسة قاعدة أصولية كان لها صدى في النحو العربي في الترجيح ، تلك القاعدة تُعرف بارتكاب أخف الضررين، كان أول من أشار إليها ابن جني في كتابه الخصائص، وعنون لها بقوله: (باب في الحمل على أحسن الأقبحين) ، ومراده بذلك: أنه إذا حضرت عندك ضرورتان – أي: أمران قبيحان– وكان أحدهما أشد قبحًا من الآخر، ولابدَّ للمتكلم من ارتكاب أحد القبيحين؛ فينبغي حينئذ ارتكاب أقربهما وأقلهما فحشًا.

وقد حاولتُ دراسة هذه القاعدة الأصولية دراسة نحوية، مُبيِّنًا أثرها وصداها في الدرس النحوي، مستقصيا –قدر المستطاع–شواهدها، موضِّحًا منهج النحويين في التخلص من ارتكاب الضررين.

الكلمات المفتاحية : التعارض والترجيح– الحمل على أحسن القبيحين– الشاذ والضعيف– الضرورة الشعرية .

ISSN 2356-9050 الترقيم الدولي
ISSN 2636 - 316X الترقيم الدولي الإلكتروني

حولية كلية اللغة العربية بجرجا
مجلة علمية محكمة

One of the manifestations of committing the lesser of two evils in Arabic grammar

Abdul-Momen Mahmoud Ahmed Muhammad Al-Laithi

Department of Arabic Language, College of Arts, Al-Jouf University, Kingdom of Saudi Arabia

Email: Abdelmoamen-mohammed.80@azhar.edu.eg

Abstract

This research comes to reflect the impact of grammar and its origins on the science of jurisprudence, through the study of a fundamentalist rule that had an echo in Arabic grammar in the weighting between conflicting texts, that rule known as: committing the lesser of two harms, was the first to be referred to by Ibn Jinni in his book Characteristics, and titled Her saying: (Chapter on Pregnancy on the Best of the Ugliest) (), and what is meant by that: that if two necessities come to you - that is: two ugly things - and one of them is more ugly than the other, the speaker must commit one of the two ugly things; Then it is necessary to commit the closest and least obsceneDuring this study, I tried hard to study this fundamentalist rule in a grammatical study, showing its impact and resonance in the grammar lesson, investigating all its evidence, and the research showed the grammarians' approach to getting rid of committing two harms.

Keywords: Contradiction and Preference - Pregnancy on the best of the two ugly - abnormal and weak - poetic necessity .

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة البحث

الحمد لله وكفى، والصلاة والسلام على عباده الذين اصطفى، ولا سيما النبي المصطفى.

وبعد

فلا تجد علمًا من العلوم الإسلامية تأثّر بالنحو وأثّر فيه، كعلم الفقه وأصوله، ولا غضاضة في ذلك، فَبَيْنَ العِلْمَيْنِ مناسبة لا تَخفي، فالنحو معقول من منقول، كما أن الفقه معقول من منقول، ويعلم حقيقةَ هذا أربابُ المعرفة بهما.

أما الأصوليون فقد تأثروا بالنحاة في تلك المسائل الفقهية التي جمعوها، وبنوا أحكامها على أصول نحوية، كما أنهم جعلوا النحو شرطا من شروط الترجيح عندهم، وما زالت تلك المسائل الشهيرة التي عرضها الشيرازي(المتوفى: ٤٧٦هـ)، في كتابه(المهذب في فقه الإمام الشافعي) تقفز في أذهاننا كلما تحدثنا عن هذا الأثر، فقد ضمن كتابه مسائل كثيرة فقهية بنيت على أصول نحوية، وقبله ضمّن محمد بن الحسن الشيباني(المتوفى: ١٨٩هـ) كتابه (الجامع الكبير) مسائل فقهية تنبني على أصول عربية، لا تتضح إلا لمن له قدم راسخ في هذا العلم[(١)]، بل حملت عنوانات كتبهم التصريح بهذا، كالكوكب الدريّ فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية، للإسنوي الشافعيّ، جمال الدين (المتوفى: ٧٧٢هـ)، وزينة العرائس من الطُرَف والنفائس في تخريج الفروع الفقهية على القواعد النحوية، لابن المبرد الحنبلي (المتوفى: ٩٠٩هـ).

وأما النحو وأصوله فقد تأثر بأصول الفقه أيَّما تأثّر، فاق تأثر الأول به، وقد اعترف بهذا التأثير من قامت على أيديهم ظاهرة التأليف في أصول النحو،

---

(١) انظر: شرح المفصل١/٦٠.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

كابن جني[١]، والأنباري[٢]، والسيوطي[٣].

وتبدو مظاهر ذلك التأثر واضحة في طريقة التأليف في أصول النحو والتبويب والترتيب، حيث تمثل النحاة الهيكل العام لكتب أصول الفقه في تأليفهم لأصول النحو، كما تبدو مظاهره أيضا في الحدود والمصطلحات، ولم يتوقف التأثر عند هذا أو ذاك، بل تعداه إلى المنهج المتّبع عند تعارض النصوص، أو تعارض الأقيسة، أو تعارض النصوص والأقيسة، والترجيح بينها، حين لا يمكن الجمع بينهما، وقد تفرعت صور التعارض والترجيح، حتى عدّها السيوطي ثلاث عشرة صورة[٤]، كان من بينها التعارض بين قبيحين، والترجيح بينهما بأخذ أقربهما وأقلهما فحشا، وهي في الأصل قاعدة أصولية تعرف باسم: ارتكاب أخف الضررين، ومعناها أن الضرر ليس على درجة واحدة، وإنما يتفاوت في ذاته، وفي آثاره، والضرر يجب رفعه؛ لقاعدة: الضرر يزال، ولكن إذا لم يمكن إزالة الضرر نهائياً، وكان بعضه أشد من بعض، ولابدَّ من ارتكاب أحدهما، فيرتكب أخفّ الضررين، ويُختار أهون الشرّين، بمعنى: أن الأمر إذا دار بين ضررين أحدهما أشد من الآخر، ولابد من ارتكاب أحدهما، فيحتمل الضرر الأخف ويُرتكب، ولا يُرتكب الأشد؛ وذلك لعِظَمِ الأول على الثاني، وشدّته في نفسه، ولما كانت الضرورة تُقَدَّر بقدرها – جاز ارتكاب الأخف؛ لاندفاع الضرورة به ولا يُرتكب الأشدّ؛ لأنه لا ضرورة في حق الزيادة، ولها تطبيقات كثيرة في الشرع[٥].

---

(١) انظر: الخصائص٢/١، ١٦٣.

(٢) انظر: نزهة الألباء. ص: ٧٦.

(٣) انظر: الاقتراح . ص: ٢٨.

(٤) انظر: الاقتراح . ص: ٣٨١-٤٠٧.

(٥) انظر: موسوعة القواعد الفقهية (٦/ ٢٥٣) ، والقواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة (١/ ٢١٩) .

وقد تأثر النحويون بهذه القاعدة الفقهية الأصولية، وحملوا عليها مسائل، ليست بالقليلة، في الترجيح بين المتعارَض، كان أول من أشار إليها ابن جني في كتابه الخصائص، وعنون لها بقوله: (باب في الحمل على أحسن الأقبحين) [(١)]، ومراده بذلك: أنه إذا حضرت عندك ضرورتان -أي: أمران قبيحان- وكان أحدهما أشد قبحًا من الآخر، ولابدّ للمتكلم من ارتكاب أحد القبيحين؛ فينبغي حينئذ ارتكاب أقربهما وأقلهما فحشًا[(٢)].

وقد حاولتُ -قدر استطاعتي- تتبّع هذه القاعدة، وبيان صداها وأثرها في النحو، والمسائل التي خُرِّجَت عليها، معتمِدًا على تصريح النحاة بها، فكان هذا البحث.

وقد جاء في: مقدمة ، وتمهيد ، ومبحثين، وخاتمة.

أما المقدمة، ففيها: الحديث عن الموضوع ، وأهميته، وخطته، ومنهج البحث فيه.

وأما التمهيد، فحديث عن تعريف الضرر، ومنهج النحويين في التخلص من ارتكاب الضررين، والأسس التي بنوا عليها اختيار الأخف منهما.

وأما المبحث الأول، فكان الحديث عن صور هذه القاعدة على المستوى النحوي.

ثم جاء المبحث الثالث، ليشمل صور هذه القاعدة على المستوى الصرفي.

أما خاتمة البحث، فضمنتها أهم ما توصل إليه البحث من نتائج وفوائد.

وبعدُ، فقد حاولتُ خلال هذا البحث دراسة هذه القاعدة الأصولية دراسة نحوية، مبيّنًا أثرها وصداها في الدرس النحوي، مُستقصيًا شواهدها، فإن وُفِّقت، فإنه لا يَتوفّق عبدٌ حتى يوفَّقَه اللهُ، وإن أخطأت، فحسبي ما ذكرتُ ، والشكر أولاً وآخرًا للمنعِم المتفضّل على ما أعطى وأجزل، وسلام على المرسلين ، والحمد لله رب العالمين.

---

(١) انظر: الخصائص ٢١٢/١.

(٢) انظر: أصول النحو ٢ - جامعة المدينة (ص: ٢٧٩) .

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

تمهيد في

(تعريف الضرر، ومنهج النحويين في التخلص من ارتكاب الضررين).

أولا- المراد بالضرر لغة واصطلاحا.

الضَّرَر ضِدُّ النَّفْعِ. والمَضَرّة: خِلَافُ المَنْفعة، والضرر الاسم، والمصدر الضَرّ- يقال: ضَرَّهُ يَضُرّه ضَرّاً، والضَّرُّ والضُّرُّ: لُغَتَانِ، فإذا جَمَعْتَ بَيْنَ الضَّرّ وَالنَّفْعِ فَتَحْتَ الضَّادَ، وإذا أَفردت الضُّرّ ضَمَمْت الضَّادَ، إذا لَمْ تَجْعَلْهُ مَصْدَرًا، كَقَوْلِكَ: ضَرَرْتُ ضُرّاً[١].

وهو عند النحويين، إما ضرر صناعي، أو معنوي، فهو قبحٌ ينشأ عن طريق اللفظ أو المعني.

أما قبح اللفظ، فالمراد به ما خالف الصناعة النحوية أو القياس النحوي بصفة عامة، فهو مرادف لمفهومها، فإذا أُطلق اللفظ وسلامته وتصحيحه انصرف الذهن إليها، كما فسّره الصبان بقوله: "وإلا فسد اللفظ، أي: من جهة الصناعة النحوية"[٢].

وإنما اهتم النحاة بتصحيح اللفظ -حتى أُطلق علي النحو صناعة لفظية- لكونه طريقًا إلى تصحيح المعنى، فـ"لمّا كانت الألفاظ للمعاني أزمّة، وعليها أدّلة، وإليها مُوْصِّلة، وعلى المراد منها مُحَصِّلَة، عُنيت العرب بها، فأولتها صدرًا صالحًا من تثقيفها وإصلاحها"[٣].

والمراد بتصحيح اللفظ أن يُصَحَّحَ التركيبُ ليكونَ على وَفْق ما تقتضيه صناعة النحو الثابتة أصولُها باستقراء كلام العرب.

---

(١) انظر: لسان العرب ٤٨٢/٤ (فصل الضاد المعجمة) .

(٢) حاشية الصبان١٤٣/٢.

(٣) الخصائص٣١٢/١.

فالضرر من جهة اللفظ يحصل في مخالفة المقيس والمسموع، كالضمير– مثلا– العائد على ما بعده، ورتبة صاحبه التأخير، فهنا يلزم المحذور ويحصلُ الضّررُ القياسي، نحو: ضرب غلامهُ زيدًا، برفع الغلام ونصب زيد؛ فإن هذا غير سائغ في القياس ولا موجودٍ في السماع إلا شاذًا[١].

وأشهر مَن عبّر به قاصدا ذلك ابن مالك في ألفيته حين قال:

والأصل في الأخبار أن تؤخرا وجوزوا التقديم إذ لا ضررا[٢]

ومثله في الكافية الشافية:

والأصل في الكلام تأخير الخبر وجائز تقديمه، إذ لا ضرر[٣]

فَسَمَّى مخالفَة القياسِ أو السماع ضَررًا، لأنّه مخالفةٌ في اتباعِ العرب، وخروجٌ عن الصواب، وذلك ضررٌ في اللسان ظاهر[٤].

وحكَم سيبويه على إعمال اسم الفاعل من غير مُعْتَمَد بالقبح[٥]؛ لفساد اللفظ، لا المعنى، وذلك أنك إذا قلت: قائم الزيدان، وقائم الزيدون، رفعت قائمًا بالابتداء، والزيدان فاعل من تمام قائم، فيكون مبتدأ بغير خبر[٦].

كما رُدَّ ما ذهب إليه الكوفيون في باب الاشتغال أنه منصوب بالفعل الظاهر، وإن كان قد اشتغل بضميره؛ فضميره ليس غيره، وإذا تعدى إلى ضميره كان متعديا إليه؛ لأن ما ذكروه، وإن كان من جهة المعنى صحيحا، فإنه فاسد من جهة اللفظ، وذلك أن الظاهر والمضمر هاهنا غيران من جهة اللفظ، وهذه صناعة

---

(١) انظر: المقاصد الشافية ٢/٥٧.
(٢) انظر: ألفية ابن مالك (ص: ١٨) .
(٣) انظر: شرح الكافية الشافية (١/ ٣٦٥) .
(٤) انظر: المقاصد الشافية ٢/٥٨.
(٥) انظر: الكتاب٢/١٢٧.
(٦) انظر: شرح كتاب سيبويه٢/ ٤٥٨، والمقاصد الشافية١/٦٠٥.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

لفظية، وفي اللفظ قد استوفى مفعوله بتعدّيه إلى ضميره، واشتغاله به، فلم يجز أن يتعدى إلى آخر(١).

وأما ضرر المعنى، فالمراد به ما يؤدي إلى فساد المعني بحدوث اللبس والتناقض فيه، وفي هذا يقول الصبان:" وإلا فسد المعنى" أي المعنى المراد ... ومعنى فساده إفادة الكلام خلافه"(٢).

ألا ترى أن سيبويه أخرج قول امرئ القيس:

فلوْ أَنَّ مَا أَسعَى لأَدْنى معيشَةٍ كَفاني ولمْ أَطْلُبْ قَليلٌ مِنَ المالِ

ولكنما أسعى لمجد مؤثَّل وقد يُدرك المجدَ المؤثَّلَ أمثالي(٣).

من التنازع؛ معلِّلا له بفساد المعنى لو حُمِل عليه؛ لأن شرط هذا الباب أن يكون العاملان موجَّهَين في المعنى إلى شيء واحد، ولو وُجّه (كفاني وأطلب) إلى (قليل) لَفَسد المعنى؛ لأن (لو) تدل على امتناع الشيء لامتناع غيره، فإذا كان ما بعدها مثبتًا كان منفيًّا، وإذا كان ما بعدها منفيًّا تحول بمقتضاها إلى مثبت، وعلى هذا فقوله: (أنّ ما أسعى لأدنى معيشة) منفيٌّ بمقتضى (لو)؛ لأنه جاء مثبتًا، فأفاد عدم السعي لأدنى معيشة، و(لم أطلب) مثبت بمقتضى (لو) أيضًا؛ لأنه جاء منفيًّا، فلو وُجِّه إلى (قليل) لَوَجب إثبات طلب القليل، وهو عين ما نفاه أولًا، وإذا ثبت ذلك تعيّن أن يكون مفعول (أطلب) محذوفًا تقديره: ولم أطلب المُلْك، بدليل البيت الذي بعده(٤).

---

(١) انظر: شرح المفصل١/٤٠٢.

(٢) حاشية الصبان٢/١٤٣.

(٣) من الطويل، في ديوانه ص٢٧، والكتاب ١/ ٧٩.

(٤) انظر: الكتاب ١/ ٧٩، وشرح المفصل١/ ٢١٢، والمقاصد النحوية ٣/ ١٠٣٤، وأصول النحو ٢ – جامعة المدينة. ص: ١٦٤.

وما ذكره النحويون في توجيه البيت إنما يُخرجه عن فساد المعنى، وأما فساد اللفظ فباقٍ لما فيه من العطف قبل استكمال المعطوف عليه، إلا أن يجوز ذلك في الشعر(١).

واشترط ابن هشام لحذف الفضلة ألا يكون في حذفه ضرر معنوي، كما في قولك: ما ضربت إلا زيدا، أو صناعي، كما في قولك: زيد ضربته، وقولك: ضربني، وضربته زيد(٢).

من خلال ما سبق نجد أن الضرر ما يُخِلّ بسلامة اللفظ أو سلامة المعنى، والأصل أنه لا خطأَ ولا لَبْسَ، ومن هنا اغتُفرت أشياء كثيرة لأمن اللبس، ومُنعت أشياء لخوف اللبس.

ثانيا- منهج النحويين في التخلص من ارتكاب الضررين.

للنحاة طريقتان عند اجتماع ضررين: إما الفرار منهما معا باجتناب ما يُوصِل إلى ذلك، وإما ارتكاب أخفّهما، إن لم يمكن التخلص منهما معا، وفيما يلي بيان ذلك:

أولا- الفرار من الضررين معا.

إذا أمكن الفرار من الضررين بتجنّب ما يوصل إليهما تُخُلِّصَ منهما معا، ومن ذلك مثلا:

١-منَعَ النحاة تخفيف (إنّ) وخبرها فعل ماض متصرف، فلا يقال: (إنْ زيد لَذَهَبَ) (٣)؛ لأنه يلزم منه أحد ضررين:

- إما دخول اللام على الماضي.

---

(١) انظر: حاشية الصبان٢/١٤٤.

(٢) انظر: مغني اللبيب . ص: ٧٨٧.

(٣) هذا كله مذهب البصريين؛ لأنهم يرون أنّ إنْ المخففة ليست النافية، بل هي التوكيديّةُ، وذهب الكوفيون إلى أنها النافية، واللام اللازمة بعدها بمعنى (إلا) ، فقولك: إنْ زيدٌ لقائم، في معنى: ما زيدٌ إلا قائمٌ. انظر: المقاصد الشافية ٢/ ٣٨٧.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

- أو عدم لزوم اللام.

وكلاهما مُمْتَنَعٌ[١]، أما الأول، فقياسًا على(إنّ) الثقيلة، إذ من شروط دخول لام الابتداء على خبرها ألا يكون جملة فعلية فعلها ماض متصرف، غير مقرون بـ(قَد)؛ فلا يصح: " إن زيدًا لَرَضِيَ" -على أن اللام للابتداء[٢]- بل يجب حذفها، خلافا للكسائي، وهشام الضرير[٣]، فإن كان الماضي مقرونا بـ "قد" جاز أن تصحبها لام الابتداء عند الجمهور؛ تقول مثلا: (إن زيدا لقد قام)، وخالف في ذلك خطّاب الماردي، فمنع دخولها على الماضي مطلقاً، لا مع (قد) ولا خالياً عنها؛ لأنه ليس له معنى اسم الفاعل، وخَرّج ما سُمع من ذلك على أن اللام فيه جواب لقسم محذوف، لا للابتداء[٤].

والراجح خلاف ما ذهب إليه لتكلف تقدير قسم محذوف؛ وإنما اللام للابتداء، سوّغ دخولَها على الماضي اقترانُه بـ(قد)؛ لأن (قد) تقرّب الماضي من الحال، فأشبه حينئذ المضارع، والمضارع شبيه بالاسم، ومُشابِه المشابه مُشابِه، فكما أن الفعل المضارع إذا وقع خبرا صلح دخول اللام عليه فكذلك ما يشبهه؛ لأن أصل هذه اللام أن تدخل على الاسم، لا على الفعل[٥].

وإنّما دخلت على المضارع لشَبَهِه بالاسم، وأمّا الماضي فليس شبيها بالاسم فلم تدخل عليه اللام، وإنما جاز دخولُها على غير المتصرّفِ لأنه يُفيد الإنشاء، والإنشاء يستلزم الحضور، فيحصل بذلك شَبَهُه بالمضارع، فتدخل اللام، ولهذه

---

(١) انظر: الهوامع١/٥١٣.

(٢) انظر: الجنى الداني. ص: ١٢٥.

(٣) أجازاها على إضمار "قد". ومنعها الجمهور، وقالوا: إنما هي لام القسم. انظر: شرح الأشمونى١/ ٣١٠.

(٤) انظر: الجنى الداني. ص: ١٢٥، وهمع الهوامع ١/ ٥٠٦، وخطاب الماردي ومنهجه في النحو. ص: ١٣٠.

(٥) انظر: المقاصد الشافية٢/ ٣٥١، والتصريح ١/ ٣١٢ .

العلّة إذا دخلت على الفعل الماضي المتصرّف المقترن بـ(قد) جاز دخولُ اللام عليه؛ لأن (قد) تقَرّبه من زمن المضارع(١).

-وأما المحذور الثاني: عدم لزوم اللام، فهذا محذور آخر؛ لأن اللام هنا لازمة مع (إن) المخفّفة؛ لئلا يُتوهم كونها نافية، فلزومها للفرق بين المخففة والنافية، ولذلك سميت اللام الفارقة، أو لام الفصل (٢)؛ تقول: إنْ زيدٌ لقائم، -بتخفيف (إن) ورفع (زيد)-، فلولا اللام لَتُوُهِّمَ "إن" نافية، وأن المعنى: ما زيد قائم، فلما جيء باللام ارتفع التوهم، بدليل أنها لا تلزم عند الإعمال لعدم اللبس، هكذا علل سيبويه وغيره(٣).

وهذه اللام عند سيبويه والأكثرين لام الابتداء(٤)، أفادت مع إفادتها توكيد النسبة وتخليص المضارع للحال الفرق بين إن المخففة والنافية، ولهذا صارت لازمة بعد أن كانت جائزة، إلا إذا أغنى عن ذلك قرينة لفظية؛ بأن يكون الخبر منفيا بـ(لن)، نحو: "إن زيد لن يقوم"، فيجب حينئذ ترك اللام؛ لأن (إن) النافية لا تقع هذا الموقع، فلا يقال: ما زيد لن يقوم(٥).

أو أغنى عن ذلك أيضا قرينة معنوية، كأن يكون الكلام سيق للإثبات والمدح، كقول الطرمّاح بن حكيم الطائي:

أنَا ابْنُ أُباة الضَّيْمِ مِن آلِ مالِكٍ ... وإنْ مالكٌ كانتْ كِرامَ المَعَادِنِ(٦).

---

(١) انظر: شرح التسهيل ٢/ ٢٨-٢٩، والتذييل والتكميل ٥/ ١١١.

(٢) انظر: الكناش في فني النحو والصرف ٢/ ١٤٣، وتوضيح المقاصد والمسالك١ / ٥٣٦.

(٣) انظر: الكتاب٢/ ١٣٩، والتصريح ١/ ٣٢٦، وحاشية الصبان ١/ ٤٢٥.

(٤) انظر: الكتاب٢/ ١٣٩، ونُقِلَ عن الفارسي أنها قسم برأسه، غير لام الابتداء. انظر: الجنى الداني. ص: ١٣٤.

(٥) انظر: شرح شذور الذهب للجوجري ٢/ ٥١٠، والتصريح ٣٢٧/١.

(٦) من الطويل، ديوان الطرماح. ص١٧٣، والأُباة جمع أَبِيّ، وهوالممتنع، الضيم: الظلم. كرام المعادن:كرام‌الأصول. والبيت من شواهد شرح الكافية الشافية٥٠٩/١، والتصريح ٣٣٧/١.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

ولو قال: (لكانت) باللام لجاز، ولكن استغنى عنها لكونه في مقام المدح، وتوهّمُ النفي هنا ممتنَعٌ(١).

٢-منع كثيرون نيابة المفعول الثاني في باب (ظن وأخواتها) مطلقا، أَلْبَسَ أم لم يُلبس، سواء كان جملة أم لا؛ لأن الغالب في المفعول الثاني كونه مشتقا، فإذا أُقِيم أدّى إلى ضررين: (٢).

أحدهما: الإضمار قبل الذكر لفظًا ورتبة؛ لأنّك إذا أنبت المفعول الثاني لعاد الضمير على متأخر لفظا ورتبة، وهذا لا يصح، فيؤدي ذلك إلى ألّا تصح إقامته، كما في: (ظُنَّ قائمٌ زيدًا) ففي (قائم) ضمير يعود على (زيد)، و(زيد) متأخر الرتبة؛ لأنّه في موضوع المفعول، وليس في موضع النائب عن الفاعل؛ لأنه غير مُقام مقامه، و(قائم) متقدم الرُّتبة؛ لأنه في موضع الفاعل، ورتبة الفاعل التقدّم على المفعول، فكذلك نائبه، فلا يصح أن يكون في الفاعل ولا في نائبه ضمير يعود على المفعول.

والثاني: أنّه إذا كان مشتقًّا، فحقُّه ألّا يباشر العامل إلا على حذف الموصوف، وإقامة الصفة مُقَامَه. ووقوع المفعول الثاني صفة قليل، وعليه فلا تصحُّ إقامتها مُقام الفاعل(٣).

٣- حتى في التقدير اختاروا الوجه الذي لا يؤدي الي ارتكاب ضررين، كما في قول الشاعر:

المنُّ للذمِّ داعٍ بالعطاءِ فلا ... تمنن فتُلقَى بلا حمد ولا مالِ(٤).

---

(١) انظر: التصريح ٣٣٧/١.

(٢) انظر: أوضح المسالك ١٣٢/٢، وشرح الأشمونى١/ ٤٢٣.

(٣) انظر: المقاصد الشافية ٣/ ٥٦.

(٤) من البسيط، لا أعلم قائله، وهو من شواهد شرح التسهيل ٢٥٦/٢، والتذييل والتكميل ١٢٣/٨.

فإن من يسمع هذا البيت يسبق إلى ذهنه أن الباء الجارة لـــ "العطاء" متعلقة بـــ "المن"؛ ليكون التقدير: المنُّ بالعطاء داعٍ للذم، وعليه مدار المعنى.

غير أن هذا التقدير مُمتنَعٌ من جهة الإعراب؛ لأنه يلزم منه ارتكاب ضررين:

أحدهما: الفصل بين المصدر ومعموله بأجنبي.

والآخر: الإخبار عن المصدر قبل تمام عمله، أي فيما تعلق به من مجرور وغيره.

فيُحْمَلُ البيت على تعليق الباء بمحذوف؛ كأنه قيل: المنُّ للذمِّ داعٍ المنّ بالعطاء، فـ "المنَّ" الثاني يدل على "المنِّ" الأول، فحُذف وأُبقي ما يتعلق به دليلاً عليه(١).

ومثله قوله تعالى: "إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ. يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ"(٢)، فليس "يوم" منصوبًا بـ"رجعه" كما ذهب الزمخشري(٣)، وإلا لزم الفصل بأجنبي بين مصدر ومعموله، والإخبار عن موصول قبل تمام صلته(٤).

وإنما هو منصوب بفعل مضمر، دل عليه المصدر(رجعه)، والتقدير: يرجعه يوم تبلى السرائر؛ تخلصًا من المحذور السابق ذكره، ومناسبةً لتعظيم قدرة الله تعالى في كل وقت وعلى كل حال.

وما أجمل قول ابن جني- رحمه الله-:"ولا يجوز أن تُعَلِّق "يوم" بقوله: "لقادر"؛ لئلّا يصغر المعنى؛ لأن الله تعالى قادر يوم تبلى السرائر وغيره، في كل وقت وعلى كل حال، على رَجْع البشر وغيرهم"(٥).

---

(١) انظر: شرح الكافية الشافية ٢/ ١٠٢٠-١٠٢١، وتمهيد القواعد٦/ ٢٨٣٩.
(٢) الآيتان ٨، ٩ من سورة الطارق.
(٣) انظر: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل٤/ ٧٣٥.
(٤) انظر: مشكل إعراب القرآن٢/٨١١، والبحر المحيط١٠/٤٥٢، وشرح الأشمونى ٢/ ٢١٣.
(٥) انظر: الخصائص٢/ ٤٠٣.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وجوز مَكيّ وابن عطية لأجل هذا المعنى أيضا أن يكون العامل (لقادر) على أن المعنى إنه على رجعه لقادر على الإطلاق أولا وآخرا، وفي كل وقت. ثم ذكر تعالى وخصص من الأوقات الوقت الأهم على الكفار، لأنه وقت الجزاء والوصول إلى العذاب ليجتمع الناس إلى حذره والخوف منه(١).

ثانياً- ارتكاب أخفّ الضررين.

إذا اجتمع محذوران، وليس عن أحدهما مندوحة، ولم يمكن التخلص منهما كما سبق، فيُرتكب أخفهما وأيسرهما وأقلهما ضررا، كما قال ابن جني في باب في الحمل على أحسن الأقبحين: "اعلم أن هذا موضع من مواضع الضرورة المُمَيَّلة، وذلك أن تحضرك الحال ضرورتين لابد من ارتكاب إحداهما فينبغي حينئذ أن تحمل الأمر على أقربهما وأقلهما فحشاً"(٢).

والمعنى: أنه إذا حضرت عندك ضرورتان -أي: أمران قبيحان- وكان أحدهما أشد قبحًا من الآخر، ولابد للمتكلم من ارتكاب أحد القبيحين؛ فينبغي حينئذ ارتكاب أقربهما وأقلهما فحشاً(٣).

الأسس التي اعتمدوا عليها في ارتكاب أخف الضررين

مقياس الخفة التي على أساسها الاختيار، يُعرَف بأمور:

١-أن يكون لأحدهما نظير في كلام العرب، والآخر لا نظير له، فارتكاب ما له نظير أولى من ارتكاب ما لا نظير له في كلامهم(٤).

٢-أن يكون في ارتكاب أحدهما مخالفة للأصل والقياس وخروج عن سنن العربية، فيُختار الآخر؛ لأن ارتكاب ما هو موجود خير من ارتكاب ما ليس بموجود(٥).

---

(١) انظر: مشكل إعراب القرآن٢/ ٨١١، والمحرر الوجيز٥/ ٤٦٦.
(٢) الخصائص ٢١٢/١.
(٣) انظر: أصول النحو ١ - جامعة المدينة (ص: ٣٣٨) .
(٤) انظر: البحث. ص: ٣٧ .
(٥) انظر: البحث. ص: ٦٩.

٣-أن يكون أحدهما جاريا على لغة ضعيفة، والآخر على وجه شاذ مردود، والحال أنه إذا تعارض ارتكاب شاذ ولغة ضعيفة، فارتكاب اللغة الضعيفة أولى من ارتكاب الشاذ، لأن هذه اللغة على ضعفها مرويّة عن بعض العرب، وكل لغة تمثل حقلًا لغويًّا لا يصح إهداره أو الحيف عليه، وليس كذلك الشاذ؛ لأن اللغة الضعيفة مجمع على أن طائفة من العرب قد نطقت بها وإن كانت ضعيفة؛ والأصل في الشاذ أن يحفظ ولا يقاس عليه، فلا يجوز أن تُبنَى عليه القواعد(١).

٤-إذا كان كلا المذهبين يلزمه ارتكاب محذور، والآخر يلزمه ارتكاب أكثر من محذور، فالترجيح في مثل ذلك إنما يكون بارتكاب أخف الضررين، كما في خلاف سيبويه والأخفش في الضمير بعد(لولاي وعساي)، فرأي سيبويه يلزم منه محذور واحد، بخلاف رأي الأخفش الذي يترتب على قوله أكثر من محذور، ولا خفاء في أن محذوراً أخفّ من أكثر(٢).

٥-إذا كان ارتكاب أحد الضررين يلزم منه مخالفة أمر معلوم، والآخر يلزم منه ارتكاب أمر مستبعد، فيجب ارتكاب ذلك المستبعد؛ لئلا يلزم منه مخالفة أمر معلوم، كما في (سراويل)، المختلف فيه، فسيبويه وأكثر النحاة على أنه مفرد أعجمي جاء على وزن مفاعيل(٣).

وذهب بعضهم إلى أن سراويل عربي، وأنه جمع (سروالة) في التقدير، ثم أطلق اسم جنس على المفرد(٤).

فإذا استعمل جمعا، فلا إشكال في منعه من الصرف معرفة أو نكرة؛ لكونه على صيغة منتهي الجموع، وإذا استعمل مفردا أعجميا، كان تقدير الجمع فيه

---

(١) انظر: أصول النحو ١ – جامعة المدينة (ص: ٣٣٨) ، والبحث ص: ٢٣ .
(٢) انظر: المسألة العاشرة ص: ٦٠ من البحث.
(٣) ينظر: الكتاب ٢٢٩/٣، والمقتضب ٣٢٦/٣، ٣٤٥، وشرح المفصل ٦٤/١، وشرح الجمل ٢١٦/٢، وابن الناظم ٦٤٩، وشرح الرضي ٥٧/١، والتصريح ٢١٢/٢، والأشموني ٢٤٦/٣.
(٤) انظر: المقتضب٣٤٥/٣، وتوضيح المقاصد والمسالك ٣/ ١٢٠١، والتصريح٢/ ٣٢٠.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

ضعيفا، بل منتفيًا منه في الحال والأصل، من حيث كان النقل في أسماء الأجناس بعيدا؛ لأنه لم يثبت في أسماء الأجناس، وإنما يثبت في الأعلام(١).

إلا أنه يغتفر ههنا من حيث إنه لا مانع فيه للصرف يمكن تقديره، إلا أنه منقول عن جمع (سروالة)، سُمِّيَ به المفرد الجنسي، وإن كان بعيدا، فيجب ارتكاب ذلك المستبعد؛ لئلا يلزم منه مخالفة أمر معلوم (٢).

(١) انظر: شرح الكافية الشافية (٣/ ١٥٠١)

(٢) انظر: أمالي ابن الحاجب٢/ ٥٩٦.

المبحث الأول

(صور ارتكاب أخف الضررين على المستوى النحوي).

المسألة الأولى

ارتكاب الضرورة الشعرية مع القدرة على تركها

الضرورة مَحْمَلٌ يلجأ إليه النحاة في الحكم على ما خالف المطرد حينما يتعذر تأويل الشاهد أو حمله على وجه من الوجوه، ولابدّ لهذه الضرورة من وجه تُرَدّ إليه، فليست مشاعا مباحا أمام الشعراء دون ضوابط، فإذا كان لا مفرَّ، فلابد أن يكون لكل ضرورة شعرية يرتكبها الشاعر وجه صحيح في القياس المعتمد، تُحمل عليه حتى تكون مقبولة جائزة(١)، فهو لا يخرج عن القواعد المذكورة كيفما اتفق، وإنما يسلك طريقة، لها وجه في العربية، قصد بذلك تشبيه شيء بشيء، أو استعمال أصل متروك ،"فليس للشّاعر أن يحذف ما اتّفق له، ولا أن يزيد ما شاء، بل لذلك أصول يعمل عليها، فمنها ما يحسن أن يستعمل ويقاس عليه، ومنها ما جاء كالشّاذّ، ولكنّ الشّاعر إذا فعل ذلك فلابدّ من أن يكون قد ضارع شيئا بشيء، وإنما التشبيه يختلف، فمنه قريب، ومنه بعيد"(٢).

وللنحويين في حدّ الضرورة مذاهب مختلفة، أهمها مذهبان:

-مذهب يرى أن الضرورة ما وقع في الشعر مما لا يقع في النثر، سواء كان للشاعر عنه فسحة أم لا، وهذا مذهب الجمهور(٣).

-ومذهب يرى أن الضرورة ما ليس للشاعر عنه مندوحة، وهو مذهب ابن مالك(٤).

---

(١) انظر : أصول النحو ٢ – جامعة المدينة. ص: ٦٦.

(٢) انظر : الأصول في النحو لابن السراج ٢/ ٦٩٣.

(٣) انظر : خزانة الأدب ١/ ٤٦ ، والضرائر للآلوسي. ص: ٦.

(٤) انظر : شرح التسهيل١/٢٠٢، ٣٦٧، ٣/ ٣٩٨، وشرح الكافية الشافية١/٣٠٠.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

والفرق بين المذهبين أن الأول لم يشترط في الضرورة أن يضطر الشاعر إلى ذلك في شعره، بل جوزوا له في الشعر ما لا يجوز في الكلام وإن لم يضطر إلى ذلك ، لأنه موضع أُلِفَت فيه الضرورة(١).

والمذهب الثاني غلّب على الضرورة المعني اللغوي في أنها من الاضطرار بمعنى الإلجاء، فَرَأى أن الضرورة ما ليس للشاعر ملجأ عنه، وأخذ يحلل شواهد حُكم عليها النحاة بالضرورة، وليست كذلك مع إمكانيته أن يؤتى بها على الأصل، كما فعل في مخالفة الجمهور في جعلهم دخول (أل) على الفعل المضارع ضرورة(٢).

وقد رجّح كثير من النحويين مذهب الجمهور، فللشعر لغة تميزه عن النثر، وتجيز فيه ما لا يجوز في غيره، وإن كان بمقدور الشاعر أن يرده إلى أصله، ومن هنا سمى بعضهم الضرورة بلغة الشعر، فالشعراء أمراء الكلام قلّ أن يعجزهم شيء، على أنه لا يلزم الشاعر وقت الشعر استحضار تراكيب مختلفة(٣).

وما ذهب إليه ابن مالك يقلل باب الضرورة إن لم يسدها؛ إذ ما من ضرورة، إلا ويمكن من أن يعوض من لفظها غيره من الألفاظ الصحيحة الجارية على القياس المستمر(٤) ، كما أنه خالف مذهبه في بعض المواضع(٥).

وبرغم أن هناك شواهد كثيرة في الضرورة كان يمكن فيها للشاعر سلامة القاعدة إذا ارتكب زحافا ليصحح البيت، لكنه يفضل أن يلجأ فيه إلى هذا الانزياح في مخالفة القاعدة، مما يحمل على الضرورة تفاديا من استكراه الزحاف(٦).

---

(١) انظر : ضرائر الشعر لابن عصفور. ص: ١٣.
(٢) انظر : شرح التسهيل٢٠٢/١، والضرائر للآلوسي. ص: ٦.
(٣) انظر: تمهيد القواعد لناظر الجيش ٤٠٨٤/٨.
(٤) انظر : المقاصد الشافية ١/ ٤٩٤.
(٥) انظر : شرح التسهيل٤٢١/٢.
(٦) بدا هذا واضحا عند ابن جني. انظر: الخصائص ٣٠٣/٣.

فالعرب قد تلزم الضرورة في الشعر في حال السعة، أُنسًا بها، واعتيادًا لها، وإعدادًا لها لذلك عند وقت الحاجة إليها(١).

وإذا كنا بين ضررين: مخالفة القاعدة في الشعر ضرورةً؛ محافظةً على الوزن، وبين ارتكاب الزحاف لسلامة القاعدة، فأهون الضررين: ارتكاب الضرورة، فإنه مقدَّم على الزحاف في الأغلب؛ للأسباب الآتية:

١- الاستدلال على إجازة الوجه الضعيف، فيما يحتمل وجهين، أو أكثر.

إذا كانت العرب ترتكب الضرورة مع قدرتهم على تركها، فيستدل من موقفهم هذا إجازة الوجه الأضعف فيما يحتمل وجهين أو أكثر، فيرجع إليه الشاعر عند الحاجة إليه متى اضطُرَّ له، ومن الضرورات ما يكون قياسا، أكد ذلك الشاطبي في تعقيبه على وقوع الضمير المتصل بعد (إلا) في قوله:

وما نبالي إذا ما كنتِ جارتَنا ... ألاّ يجاورنا إلاَّكِ ديارُ(٢)

بأن مثل هذا قد يأتي في الضرورة قياسًا، فإذا اضطر شاعر متأخر جاز له القياس على ما سُمِعَ، كما يجوز ذلك في الشعر مع "لولا" نحو ما أنشده سيبويه من قول يزيد بن الحكم:

وكَمْ موطنٍ لولايَ طِحتَ كما هَوَى ... بأَجْرامه من قُلةِ النّيق مُنهَوي(٣)

والقياس في الكلام: لولا أنا(٤).

ففي الضرورات إجازة لوجه في العربية يُرجع إليه عند الحاجة إليه إن اضطر الشاعر له. أو للاستدلال على أنه لغة لبعض العرب، فاستعملها عِنْد الضَّرُورَة، كما في قوله:

لَمْ تَتَلفَّعْ بِفَضْلِ مِئْزَرِهَا دَعدٌ... ولَمْ تُسْقَ دَعْدُ فِي العُلَبِ(٥)

---

(١) انظر : الخصائص ٣/٣٠٣.
(٢) من البسيط، لم ينسب لقائل، والبيت في: الخصائص ١/٣٠٧، ٢/١٩٥، المفصل ١٦٨.
(٣) من الطويل، انظر: الكتاب ٢/ ٣٧٤، وخزانة الأدب ٥/ ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٤٢.
(٤) انظر : المقاصد الشافية ١/ ٢٦٢.
(٥) من المنسرح، لجرير في ملحق ديوانه ٢/١٠٢١ــ انظر: الكتاب ٣/٢٤١.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

كذا الرواية بصرف "دعد" الأولى؛ لأن الشاعر أراد سلامة الجزء من الزحاف، ولو لم يصرفها لَمَا كسَر وزنا، وأَمِنَ الضرورة، أو ضَعْف إحدى اللغتين، فأجود اللغتين ترك الصرف(١).

وقد اعترض المازني على الفراء حَمْله حذف لام الأمر من الفعل المضارع على الضرورة في قول القائل:

من كان لا يزعم أني شاعر فيدن مني تَنْهَهُ المَزَاجِرُ(٢).

والأصل: فليدن مني، إلا أنه حذف لام الأمر للضرورة، معللا ذلك أن الشعر يضطر فيه الشاعر، فيحذف(٣).

فقال له المازني : وما الذى اضطره هنا، وهو يمكنه أن يقول: فليدن منى(٤).

فالمازني هنا يشير بأنه لو جاء البيت على القياس(فليدن منـــ /٠//٠//٠) لما كسر وزنا، بل تعود التفعيلة إلى أصلها(مستفعلن)، أما قوله (فيدن منـــ) فالتفعيلة مخبونة(//٠//٠)، وهذا دليل على أن حذف لام الأمر هنا ليس لأجل الوزن، فالوزن يستقيم بذكرها.

الأرجح أن حذفها إشارة إلى وجه جواز حذف لام الأمر تخفيفا وبقاء الفعل على صورته، وهو وجه، وإن كان ضعيفا عند النحويين؛ لأن الجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء، وقد ثبت في حروف الجر أنها إنما تعمل ظاهرة، فكذلك حروف الجزم، خلافا للكسائي الذي ذهب إلى جواز ذلك شعرا ونثرا(٥).

---

(١) انظر : الخصائص ٦٣/٣.

(٢) رجز لمجهول، وهو من شواهد ابن جني في الخصائص ٣٠٣/٣، والإنصاف ٤٣٤/٢.

(٣) انظر: معاني الفراء (١/ ٧٧) ، (٣/ ٤٥ – ٤٦) ، والبيان للأنباري (٢/ ٥٩، ٣٦٥) .

(٤) انظر: الخصائص ٣٠٣/٣.

(٥) انظر : شرح التسهيل ٤/ ٦٠، والمقاصد الشافية ١/ ٢٦٢.

وهذا يوضح أن الشاعر لم يرتكب الضرورة مُكْرَهًا عليها أو مضطرا إليها، أو لضعفه أو لعجزه، بل لفيض متنه وقوة طبعه.

٢-مراعاة الحس الإيقاعي، فقد تلجأ العرب إلى الضرورة وإن كان مع الزحاف يستقيم وزن البيت؛ استكراها للزحاف ومراعاة للمعاني، فترتكب الضرورة لذلك، وقد أشار بعض النحاة إلي أن العرب تكره الزحاف، فتلجأ إلى تفاديه بمخالفة القاعدة[١]، ذلك أن العرب قد يتجاذبها التزام القياس والقاعدة فيقع الزحاف، أو تفادي الزحاف وإخلاف القاعدة، فتكون التفعيلة تامة[٢]، ومعنى هذا أن "بعض الشعراء يُغلّب الحس الإيقاعي فيركب الضرورة ويخالف الأصل المطرد حفاظا على اتساق البيت، وإن كان ثمة زحافات تعيد البيت إلى الاطراد"[٣].

مثال ذلك:

أَبِيتُ عَلَى مَعَارِيَ فَاخِرَاتٍ ... بِهِنَّ مُلُوَّبٌ كَدَمِ العِبَاطِ[٤].

فالشاعر هنا فضّل ارتكاب الضرورة على الزحاف، حيث أنشده (معاري) بإثبات الياء، ولو أنشده (على معارٍ) بحذفها- على القياس- لاستوى البيت ولَمَا كسر وزنا ولا احتمل ضرورة، ولكان مستقيما، غير أنه يصير مُزَاحفا بدخول

---

(١) كابن السراج في الأصول٣/٤٤٤، والسيرافي في شرح الكتاب٤/٧٧، وابن جني في الخصائص ١/ ٣٣٥، ٣٦٣، والمنصف ٢/٦٨.

(٢) انظر: أهمية الوزن العروضي في الدرس النحوي: ١٩٣.

(٣) انظر: الاعتراض باستقامة الأوزان فيما حكم عليه بالضرورة. : ٤٩٢.

(٤) من الوافر، وهو للمتنخل الهذلي في شرح أشعار الهذليين ٣/ ١٢٦٨ ، والمعاري: جمع معري، وهو هَهُنَا الفراش، كأنه من عروته أعروه، إذا اتيته وترددت عليه، والملوب: الذي أجري عليه الملاب وهو ضرب من الطيب شبهه في حُمرته بدم العباط، وهي التي نُحرت لغير علّة، من شواهد الكتاب ٣/ ٣١٣ والأصول لابن السراج ٣/٤٤٤، على إجراء "معاري" في حال الجر مجري السالم، وكان الوجه "معار" كـ(جوار) ، ونحوها من الجمع المنقوص، فاضطر إلى الإتمام والإجراء على الأصل كراهة للزحاف.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

العصب، لأنه على " مفاعلتن " من الوافر، فيسكن خامسه ويصير على " مفاعيلن" ، لكنه استنكر قبح الزحاف(١).

كأنه آثر الضرورة فرارا من ارتكاب الزحاف، فردّ الكلمة إلى أصلها؛ إجراء للمعتل مجرى الصحيح في إثبات الياء(٢).

أكد ذلك السيرافي:" فإن قال قائل ليس فيه ضرورة؛ لأن الشاعر لو قال:" على معار فاخرات" لاستوى البيت فهو من الوافر، فإن حرك الياء صار (مفاعلتن) وإن حذفها ونوّن فهو " مفاعيلن " والجميع جائز. فالجواب أن الضرورة فيه أن الشاعر كَرَه الزحاف، فردّ الكلمة إلى أصلها، وجعل الياء كالصحيح"(٣).

ومثال ذلك قول الشاعر:

ألم يأتيكَ والأنبَاءُ تَنْمِي ... بمَا لاقَتْ لَبونُ بني زياد(٤).

فقد أورد سيبويه هذا البيت في الضرائر فقال: "فجعله حين اضطرّ مجروماً من الأصل"(٥).

فهنا مخالفة للقاعدة في عدم حذف حرف العلة، مع أن الحذف لا يكسر وزن البيت، بل يزاحفه، والشاعر ليس مضطرا إلى ذلك، فلو حذفت الياء (ألم يأتك) لصارت التفعيلة (مفاعيل)، دخلها الكف بحذف السابع الساكن، والعصب بسكون الخامس، وهو زحاف النقص، فالبيت غير منكسر، فالشاعر كان له مندوحة في عدم ارتكاب الضرورة بأن يرتكب الزحاف لكنه استسهل الضرورة على الزحاف، مما يدل على كراهتهم للزحاف(٦).

---

(١) انظر: المنصف٢/٦٨.
(٢) انظر: الأصول في النحو ٣/ ٤٤٤، والخصائص ١/ ٣٣٥، والمنصف٢/٦٨.
(٣) شرح كتاب سيبويه١/ ٢٠١.
(٤) من الوافر، لقيس بن زهير، والبيت في: الكتاب ٣/٣١٦، ومعاني القرآن ١/١٦١، وضرائر الشعر ٤٥، والشاهد: في "ألم يأتيك" حيث أثبت الشاعر فيه حرف العلة وهو الياء مع الجازم للضرورة.
(٥) الكتاب ٣/٣١٦
(٦) انظر: الخصائص١/٣٣٣، وأهمية الوزن العروضي في الدرس النحوي: ١٩٤.

ومثله أيضا :

هجَوْتَ زَبَّان ثمَّ جِئْتَ معتذرا ... من هَجْوِ زِبَّانَ لم تَهْجُو ولم تَدَعِ[١].

حيث أثبت الواو في (تهجو ولم)، وهي بوزن (مستفعلن) (من البسيط)، ولو دخله زحاف الطيّ(بحذف الرابع الساكن) لاستقام الوزن ورُفع عنه حكم الضرورة، غير أن زحاف الطي في البسيط التام لا تطرب له الأذن، وهو زحاف قبيح قد يكون حسنا في الرجز والبسيط المجزوء، لكنه في البسيط التام مستكره[٢].

٣-الزحاف رخصة لا يحمل عليها إلا عند الضرورة، كما قال ابن رشيق:" ولست أحمل أحداً على ارتكاب الزحاف إلا ما خف منه وخفي، ولو أن الخليل رحمه الله وضع كتاب العروض ليتكلف الناس ما فيه من الزحاف ويجعله مثالاً دون أن يعلموا أنها رخصة أتت بها العرب عند الضرورة لوجب أن يتكلف ما صنعه من الشعر مزاحفاً ليدل بذلك على علمه وفضل ما نحا إليه"[٣].

لكن هذا، ليس ديدن كل العرب، فتارة تركب الزحاف كسرا للرتابة، وعدولا عن الأصل، ورُبّ زحاف في الذوق أطيب من الأصل[٤].

فَهُمْ بين الضرورة والزحاف على فرقتين:

-فرقة تستطيب الزحاف محافظة على سلامة الإعراب، لأن احتمال الزحاف أسهل من احتمال زيغ الإعراب، وقد وُصف هؤلاء بالجفاة الفصحاء، فلا يبالون كسر البيت، قَصْدَهم استقامة المعنى، وإن أدى إلى زحاف مستثقل، إذا لم يخرج عن الوزن الطبيعي.

---

(١) من البسيط، ينسب إلى أبي عمرو بن العلاء، واسمه زبان، مخاطبًا به الفرزدق، وهو في شرح التسهيل١/ ٥٦ ، والممتع الكبير. ص: ٣٤٣ ، وخزانة الأدب ٨/ ٣٥٩.

(٢) انظر: الاعتراض باستقامة الوزن على ما حكم عليه بالضرورة . ص: ٤٤٥.

(٣) العمدة ١/١٥٠.

(٤) انظر: أمالي ابن الشجري ٣/١٩٩.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

قال المازني: أما الجفاة الفصحاء فلا يبالون كسر البيت- يعني الزحاف- لاستنكارهم زيغ الإعراب(١).

-وفرقة تستنكر قبح الزحاف وتنفر منه طبائعهم، فحافظت على الوزن حتى ارتكبت من أجله زيغ الإعراب وارتكاب الضرورة، فهي تستثقل الزحاف محافظة على المعنى وإن أدى إلى زيغ الإعراب(٢).

ومثال هذا قول امرئ القيس:

أعِنّي عَلَى بَرْقٍ أراهُ وَمِيضِ ... يُضيءُ حَبِيّاً في شَمَارِيخَ بِيضِ (٣).

فقد كان يمكن أن يحذف الياء من "شماريخ" وهو قبض "فعولن" قبل الضرب المحذوف في الطويل، وهو الواجب عند الخليل، والسلامة فيه ضعيفة، وحذف ياء "فعاليل" في الشعر جائز، إلا أنه حافظ على استقامة الإعراب، ولم يبال بضعف الوزن(٤).

والأمر بين الفرقتين مرجعه إلى الطبع ، فطبع الأولى استكراه الزحاف، فهي مطبوعة على تركه، صرح بذلك ابن جني -رحمه الله- في تعليقه على البيت السابق:

أبيت على معاري فاخرات....

قال:" ولكن الذين أنشدوه مفتوحا- يقصد بالياء- استنكروا قبح الزحاف ونفرت عنه طبائعهم مُسَكّنًا، مخافة كسر الوزن، وأما الجفاة الفصحاء فلا يبالون كسر البيت لاستنكارهم زيغ الإعراب"(٥).

كذا ذكر ابن الشجري، في تعليقه على قول عبد العزي بن امرئ القيس:

---

(١) انظر: المقاصد الشافية ١/٤٩٧.

(٢) انظر: الخصائص ١/٣٣٤-٣٣٥.

(٣) من الطويل، ديوانه ص: ١٢١.

(٤) انظر: المقاصد الشافية ١/٤٩٧.

(٥) المنصف ٢/٦٨.

سوّى رصّه البنيان عشرين حِجّة ... يعلّى عليه بالقراميد والسّكب[١].

فلو قال (القرامد) بحذف الياء لما أخل بالوزن، ولكنه كان ممن لا يقبل طباعه الزّحاف[٢].

٤- الحفاظ على المعاني، فقد يكون للمعنى عبارتان أو أكثر، منها واحدة يلزم فيها ضرورة، إلا أنها مطابقة لمقتضى الحال، ومفصحة عنه على أوفى ما يكون، والتي صح قياسها ليست بأبلغ في ذلك من الأخرى، ولا مرية في أنهم في هذه الحال يرجعون إلى الضرورة، إذ كان اعتناؤهم بالمعاني أشد من اعتنائهم بالألفاظ[٣]. وقد ذكر ابن جني أن العرب كما تعنى بألفاظها فتصلحها وتهذبها وتراعيها، وتلاحظ أحكامها بالشعر تارة وبالخطب أخرى وبالأسجاع التي تلتزمها وتتكلف استمرارها، فإن المعاني أقوى عندها، وأكرم عليها، وأفخم قدرًا في نفوسها[٤].

ومن مثال ذلك بيت أبي النجم:

قد أصبحت أم الخيار تدعى ... عليّ ذنبا كلُّه لم أصنع

حيث رواه سيبويه بالرفع ضرورة ، وشبه حذف عائد الخبر هنا (لم أصنع) في حذفه بعائد الصلة في (الذي رأيتُ فلانٌ)، أي : رأيته[٥].

وقد كان لعبد القاهر تعليل جميل في اختيار الرفع بالنسبة للشاعر بالعدول عن النصب، مع أن النصب أكثر وأعرف، في أن الشاعر أراد أن محبوبته تدّعي عليه ذنبا لم يَصنع منه قليلا ولا كثيرا ولا بعضا ولا كلا، لذا جاء بالرفع، والنصب لا يخدم هذا المعنى؛ إذ لو نصب؛ لأفاد أنه أتي ببعض الذَّنْب[٦].

---

(١) من الطويل، في أمالي الشجري١/١٥٣-١٥٤، وخزانة الأدب١/٢٩٥. الحجة: السنة. «سوى رصّه البنيان»، رصّ البنيان: ضمّ بعضه إلى بعض، والقرمد بالفتح والقرميد بالكسر: الآجر، حجارة لها خروق يوقد عليها حتى إذا نضجت بنى بها، والسكب: النحاس أو الرصاص.

(٢) انظر: أمالي ابن الشجري ١/١٥٤.

(٣) انظر: المقاصد الشافية١/٤٩٥.

(٤) انظر: الخصائص١/٢١٦.

(٥) انظر: الكتاب١/٨٧.

(٦) انظر: دلائل الإعجاز. ص: ٢٧٨.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

المسألة الثانية : تقديم اللغة الضعيفة على الشاذ

الضعيف في استعمالهم -كما عرفه الجرجاني- ما يكون في ثبوته كلام(١)، أو -كما عرفه السيوطي- ما انحطَّ عن دَرجة الفصيح(٢).

والتعريفان يلتقيان لا يفترقان، فكلاهما متمِّمٌ للآخر، فالأول نظر إلى طبيعة الناقل من حيث ثبوت الرواية وصحة السند، كما قال ابن جني:" لكن لو جاء شيء من ذلك عن ظنين أو متَّهم، أو من لم ترقَ به فصاحته، ولا سبقت إلى الأنفس ثقته، كان مردودًا غير متقبَّل"(٣).

والثاني نظر إلى طبيعة اللغة المنقولة من حيث الضعف وانحطاطها عن الفصيح، والمعروف أن للعرب لغات متعددة، وكلها ليست على درجة واحدة من الفصاحة ، وإنما تتفاوت فيما بينها، فمنها الفصيح، والضعيف، والرديء، والقليل، والمنكر، والمتروك، بل إن الفصيح نفسه يتفاوت، ففيه الفصيح، والأفصح، وكان السيوطي -رحمه الله- يقول:" رُتَبُ الفصيح متفاوتةٌ ففيها فصيحٌ وأفصح، ونظيرُ ذلك في علوم الحديث تفاوت رُتَبِ الصحيح، ففيها صحيحٌ وأَصَحّ"(٤).

واللغة الضعيفة ما خالفت القياس وخرجت عن استعمال الفصحاء، كأن خالفت السواد الأعظم، أو خالفت الفصحى النموذجية، تلك اللغة التي يتكلم بها جمهور العرب، ممن أخذت عنهم اللغة (قريش، وقيس، وتميم، وأسد، وهذيل، وبعض كنانة، وبعض الطائيين)، أو كانت من كلام المولَّدين، وقد جاء على لسان أبي عمرو بن العلاء لما سئل:" أخبرني عما وضعت مما سميت عربية، أيدخلُ فيه كلامُ العرب كلُّه؟ فقال: لا. فقلت: كيف تصنع فيما خالفتْك فيه العرب وهم حجة، فقال: أحملُ على الأكثر وأُسَمِّي ما خَالَفني لغات"(٥).

---

(١) انظر: التعريفات للجرجاني: ص: ١٣٨.
(٢) انظر: المزهر ١٦٩/١.
(٣) الخصائص٢٧/٢.
(٤) المزهر ١٦٨/١.
(٥) انظر: طبقات النحويين واللغويين . ص: ٣٩، والمزهر ١٤٦/١.

وبهذا يكون مدار ضعف اللغة على ناقل اللغة، وعلى مخالفتها الفصحي، وقياس النحاة، الذي يتعارض معها.

والأمثلة على ما حُكم عليه بالضعف كثير في كتب اللغة سواء على مستوى المفردة أو على مستوى التركيب.

فمثاله على مستوى المفردة- وهي كثيرة في كتب اللغة- منها ما نقله السيوطي في كتابه المزهر تحت باب عقده في معرفة الضعيف والمنكر والمتروك:" اللَّهَجَة لغة في اللَّهْجة وهي ضعيفة... يقال: رَعِف الرجل، لغة في رَعَف وهي ضعيفة... جمع الأم أُمّات لغة ضعيفة غيرُ فصيحة، والفصيحة أمَّهات[١]"، وغير ذلك كثير.

وأما على مستوى التركيب، فقد حكم النحاة على تراكيب كثيرة خالفت القياس، سواء في النثر أو الشعر؛ لأنها جاءت على لغة ضعيفة، أو رديئة، أو قليلة، كما فعل سيبويه في لغة أكلوني البراغيث[٢]، وكذا وصَف إعراب العدد المركب مع بقاء التركيب في قول العرب: خمسة عشرك، بأنه لغة رديئة[٣]، وحُكم السيرافي وابن جني على لغة الجر على الجوار في (هذا جحر ضب خرب)[٤]، وحكمهم على رفع اسم التفضيل الظاهر في لغة حكاها سيبويه، نحو (مررتُ برجلٍ أَفضَلَ منه أبوه) بأنها لغة ضعيفة[٥].

أما الشاذ فما انفرد عن بابه، من قولهم: شذذ، بمعنى: التفرق والتفرد، ولهذا سمي شاذا ؛ لأنه خرج عن الجمهور وركن إلى الانفراد والتفرد، فاستحق أن يطلق عليه شاذا ؛ لخروجه عن بابه، ومن بين نظائره[٦].

---

(١) انظر: المزهر ١/١٦٩-١٧٠.
(٢) انظر: الكتاب٢/٤٠.
(٣) انظر: الكتاب٣/٢٩٩.
(٤) انظر: حاشية الكتاب ١/٤٣٦، والخصائص١/١٩٣، وارتشاف الضرب ٤/١٩١٤.
(٥) انظر: الكتاب ٢/٣١، وشرح المفصل٤/١٤٢، والمساعد لابن عقيل ٢/ ١٨٤.
(٦) انظر : الندرة في الدراسات النحوية (ص: ٦٩) .

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وهو ما خالف القياس في كلام من يحتج به، جاء ذلك في قول الجرجاني :" الشاذ: ما يكون مخالفًا للقياس، من غير نظر إلى قلة وجوده وكثرته"(١).

وهو ما ذكره الكفوي أيضا :" وَالْمرَاد بالشاذ فِي استعمالهم مَا يكون بِخِلَاف الْقيَاس من غير نظر إِلَى قلَّة وجوده وكثرته كالقَوَد"(٢).

وهما أعنى –اللغة الضعيفة والشاذ– وإن استويا في عدم القياس على كل منهما، غير أنه إذا تعارض ارتكاب شاذ ولغة ضعيفة، فأهون الأمرين ارتكاب اللغة الضعيفة ، كما نقل ذلك السيوطي عن ابن عصفور قوله:" إذا تعارض ارتكاب شاذ ولغة ضعيفة، فارتكاب اللغة الضعيفة أولى من الشاذ، ذكره ابن عصفور"(٣).

بمعنى إذا دار أمر المتكلم المتحدث بالعربية بين أن يتكلم بلغة ضعيفة أو بكلام شاذ، وأنه لا محيد له عن أحد الأمرين، فارتكاب اللغة الضعيفة أولى من الشاذ؛ لورود تلك اللغة عن بعض العرب وفشوّها في ذلك البعض، ويمكن القياس عليها دون الشاذ، الذي يحفظ ولا يقاس عليه(٤).

فنحن أمام ضررين أو قبيحين، والحمل على أخفهما، أو أقلهما فحشا، أولى(٥).

ولابد أن يُقيّد الشاذ هنا بالمردود ، ذلك أن الشاذ نوعان:

مقبول، ومردود ، فالمقبول هو الذي يجيء بخلاف القياس ويُقبل عند الفصحاء والبلغاء، من ذلك تصحيح ما حقه الإعلال في نحو: (استنوق، واستصوب، واستحوذ) فإن بابه وقياسه أن يُعلّ، لكنه جاء على الأصل واستعملته

---

(١) التعريفات (ص: ١٢٤) .
(٢) انظر : الكليات (ص: ٥٢٩) .
(٣) انظر : الاقتراح. ص: ٣٨٩.
(٤) انظر : فيض نشر الانشراح. ١١٠٠.
(٥) انظر : الخصائص١/٢١٣.

العرب كذلك، فهذا يُقبل، لكن لا يقاس عليه، ذهب إليه صاحبه في عصر الاحتجاج للتنبيه على الأصل المتروك،" فمتى وجدت حرفًا مخالفًا لا شك في خلافه لهذه الأصول، فاعلم: أنه شاذ، فإن كان سُمِع ممن ترضى عربيته فلا بد من أن يكون قد حاول به مذهبًا ونحا نحوًا من الوجوه أو استهواه أمر غلطه"(١).

وهذا الشاذ المقبول إذا تعارض مع ارتكاب اللغة الضعيفة يقدم عليها؛ لوروده في فصيح الكلام، لأنه إن شذ عن بابه وقياسه فلم يشذ في استعمال العرب له، بخلاف اللغة الضعيفة التي خرجت عن القياس واستعمال الفصحاء.

أما الشاذ المردود فهو الذي يجيء على خلاف القياس ولا يُقبل عند الفصحاء والبلغاء، فهذا شذ عن القياس والاستعمال، نحو ما حكى من إدخال الألف واللام على الفعل المضارع(اليُجَدّعُ)، وتتميم عين مفعول فيها عينه واو، نحو: ثوب مصوون، ومسك مدووف، وفرس مقوود، ورجل معوود من مرضه، فهذا الذي يُطّرح ولا يعرج عليه؛ لأنه من الشاذ قياسا واستعمالا وليس من اللغة الضعيفة، وكلٌّ ذلك شاذٌّ في القياس والاستعمال فلا يسوغ القياس عليه ولا ردُّ غيره إليه، ولا يحسن أيضًا استعماله فيما استعملتْه فيه، إلا على وجه الحكاية(٢).

فإذا تعارض هذا مع اللغة الضعيفة، فارتكاب اللغة الضعيفة أولى، لمجيئها في كلام بعض العرب دون الشاذ(٣).

"فالناطق على قياس لغةٍ من لغات العرب مصيب غير مخطئ، وإن كان غير ما جاء به خيرًا منه"(٤).

ومن تقديم اللغة الضعيفة على الشاذ المخالف للقياس نحو: فيها قائمًا رجلٌ، وفيها قائم رجل؛ فللمتكلم أن يرتكب أحد القبيحين؛ وهما: أن ينصب

---

(١) الأصول في النحو ٥٦/١.
(٢) انظر : الأصول في النحو ٥٧/١، والخصائص ١٠٠/١.
(٣) انظر : فيض نشر الانشراح. ١١٠٠.
(٤) انظر : الخصائص ٢/ ١٤.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

الوصف المشتق؛ فيجعل "قائمًا" حالًا من النكرة، وأن يرفعه؛ فيجعل اسم الفاعل نعتًا متقدمًا على منعوته؛ فلما كان مخيرًا بين هذين الأمرين كان القول بجعله حالًا من النكرة أولى؛ لأنه وارد على ضعف، وأكثره في الشعر ؛ كقول كثير:

لِعزّة مُوحشاً طَلَلُ ... يَلوحُ كأنّه خَلَلُ[١].

وأما تقديم النعت على المنعوت فلم يرد[٢].

فالحمل على اللغة الضعيفة أولى، وهو على قلته جائز. وهو أولى إذا قيس بالشاذ المردود، ولكن لا يقاس على اللغة الضعيفة مطلقا، فالواجب في مثل ذلك استعمال ما هو أقوى وأشيع، ومع ذلك لو استعمله إنسان لم يكن مخطئا لكلام العرب، فإن الناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ، لكنه مخطئ لأجود اللغتين، فإن احتاج لذلك في شعر أو سجع، فإنه غير ملوم ولا مُنْكَر عليه[٣]، فإذا تعارضت مع قاعدة بنيت على لغة فصيحة صحيحة، فلا يقاس عليه، ولذا قال الأنباري:" لأنه ليس كل ما حكي عنهم يقاس عليه، ألا ترى أن اللحياني حكى أن من العرب من يجزم بـ(لن) وينصب بـ(لم)، إلى غير ذلك من الشواذ التي لا يلتفت إليها ولا يقاس عليها، فكذلك ههنا[٤].

(١) من مجزوء الوافر لكثير في ديوانه ص: ٥٠٦، والبيت من شواهد سيبويه ١٢٣/٢ ، ومعاني القرآن للفراء ١٦٧/١ والخصائص ٤٩٢/٢.

(٢) انظر : الخصائص ١/ ٢١٤.

(٣) انظر : الاقتراح. ص: ٣٨٨.

(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين٢/ ٥٠٣.

المسألة الثالثة : بين النيابة والتضمين

مما لا يخفي على متخصص ذلك الخلاف بين النحويين في تناوب حروف الجر وتبادل مواقعها، ويمكن جمع شتاته في مذهبين :

فالبصريون لا يجيزون ذلك(١)، فليس للحرف-عندهم- إلا معنى واحد أصلى موضوع له، يؤديه على سبيل الحقيقة، فإذا أدى الحرف معنى آخر غير المعنى الأصلي الخاص به وجب القول بأنه يؤدى هذا المعنى الآخر، إما بتأويل يقبله اللفظ على سبيل الاستعارة(٢)، نحو قوله تعالى : ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾(٣)، فـ(في) ليست بمعنى (على)، ولكن شُبِّه المصلوب لتمكنه من الجذع بالحالّ في الشيء(٤) .

وإما على تضمين الفعل المذكور معنى فعل آخر يتناسب وذلك الحرف(٥)، ومن ذلك تضمين بعضهم (شَرِبْنَ) معنى (رَوَيْن) في قول القائل:

شَرِبْنَ بماءِ البحرِ ثمّ ترفّعتْ (٦).

وقوله تعالى : ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِي﴾ (٧)، على معنى (لَطَفَ بي) (٨)، فهم يُشربون لفظا معنى لفظ، فيعطونه حكمه، ويعدّونه ضربا من الإيجاز(٩) .

---

(١) انظر ضرائر الشعر: ٢٣٦،والبحر المحيط ٥١/١،والجنى الداني :٤٦،ومغني اللبيب :٨٦١، والتصريح ٤/٢-٦، والهمع ٤٦٣/٢ .

(٢) انظر : مغني اللبيب : ١٥١، و التصريح : ٤/٢، وحاشية الصبان : ٢٢٨/١ – ٢٢٩ .

(٣) سورة طه : من الآية ٧١ .

(٤) انظر : شرح عيون الإعراب : ١٨١، ومغني اللبيب : ١٥١ .

(٥) انظر : الخصائص : ٣١٠/٢ .

(٦) صدر من الطويل، وعجزه : متى لُجَجٍ خُضْرٍ لهنَّ نئيجُ، لأبى ذؤيب الهذلى في الخصائص ٨٥/٢، وشرح الكافية الشافية ٧٨٤/٢،وخزانة الأدب ٩٧/٧، ٩٩،وشرح أشعار الهذليين ١٢٩/١.

(٧) سورة يوسف : من الآية ١٠٠ .

(٨) انظر : إرشاد العقل السليم : ٩٦/٣،

(٩) انظر : مغني اللبيب : ٨٩٧،وحاشية الدسوقي : ٤٠٠/٢-٤٠١ .

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وأما إذا امتنع فيه الوجهان، فلم يمكن حمله على المجاز أو التضمين، حُمِل على شذوذ إنابة كلمة عن أخرى(١).

والكوفيون يجيزون وقوع بعض الحروف موقع بعض، وإنابتها منابَ بعض(٢)؛ لأنّ قصْرَ الحرف على معنى واحد تعسّفٌ وتحكّمٌ لا مسوّغَ له، فما الحرف إلا كلمة كسائر الكلمات الاسمية والفعلية، وهذه الكلمات الاسمية والفعلية تؤدى الواحدة منها عدة معان حقيقية، لا مجازية(٣).

وممن قال به من النحويين يونس(٤)، والأخفش(٥)، وأبو عبيدة(٦)، والمبرد(٧)، وابن السراج(٨)، والفارسي(٩)، وابن مالك(١٠)،والمرادي(١١)، وابن هشام(١٢)، وغيرهم(١٣).

وهذا هو المشهور من مذهب الكوفيين، لكن ليس ديدنهم في كل موضع، فقد وجدنا الفراء الكوفي في بعض المواضع يقول بالتضمين، وفي بعضها بالنيابة (١٤).

---

(١) انظر: مغنى اللبيب ١٥٠ – ١٥١، والتصريح ٢/٤-٦.
(٢) انظر: معاني القرآن للفراء ٢١٨/١، ٣٨٦، ١٨٦/٢، ٢٦٧، والجنى الداني ٤٦،ومغنى اللبيب ١٥٠ – ١٥١.
(٣) انظر : النحو الوافي ٥٤٠/٢ .
(٤) انظر : الجنى الداني ٣١٤ .
(٥) انظر : معاني القرآن للأخفش ٢٣٦/١، ٣٣٤، ٥١.
(٦) انظر : مجاز القرآن ٤١٤/١ .
(٧) انظر : المقتضب ٣١٨/٢ – ٣١٩، والكامل ٤٦/٣ .
(٨) انظر : الأصول في النحو ٤١٤/١ .
(٩) انظر : الحجة ٥٦/٤ – ٥٧ .
(١٠) انظر : شرح التسهيل ١٤١/٣ فما بعدها .
(١١) انظر : الجنى الداني ٢٥٢ .
(١٢) انظر : المغنى: ١٥١ .
(١٣) انظر : التصريح ٧/٢، والهمع ٤٦٣/٢ .
(١٤) انظر: معاني القرآن للفراء ٢١٨/١، ١٨٦/٢.

وكلاهما أعنى القول بالتضمين النحوي أو التضمين البياني في استعارة معنى حرف لحرف آخر خلاف الأصل وخروج عن مقتضى الظاهر، فهذا إخراج للفعل عن وضعه ، وذاك إخراج للفعل عن وضعه.

وإذا كنا بين مخالفتين، فارتكاب اخفهما أولى ، وقد كان الأخف من وجهة نظرهم هو القول بالنيابة دون التضمين؛ لقلة التعسف والتكلف(١)، وحملا على الظاهر، ولأن التجوز في الحرف أخف من التجوز في الفعل(٢).

ويمكن لنا أن نجمع بين مذهبي البصريين والكوفيين بأنه إذا كان الأصل في الحروف ألا ينوب بعضها عن بعض، بل الأصل أن لكل حرف معناه واستعماله، ولكن قد يقترب معنيان أو أكثر من معاني الحروف، فتتعاور الحروف على هذا المعنى، فيستعمل بعضها في معنى بعض أو قريب منه، فـ(الباء) مثلاً قد يتوسع في معنى الإلصاق، فيستعمل للظرفية، فتقول: (أقمت بالبلد، وفي البلد)، لكن يبقى لكل حرف معناه واستعماله المتفرد به، فلا يتماثلان تماماً .

فلا نمنع القول بالنيابة كالبصريين، ولا نقول بها مطلقاً كالكوفيين، وإنما نقول بها في مواضع معينة، شريطة أن تتقارب المعاني بين النائب والمنوب عنه، ويتطلب ذلك السياق والمقام، وهذا ما أشار إليه بعض النحاة، كابن السراج، وابن جني، وابن السِّيد(٣).

فهم لا ينكرون نيابة الحروف وتعاقبها، لكن ينكرون كونها مطلقة غير مقيدة بضوابط حتى لا تتحول اللغة الي فوضى واضطراب،

---

(١) معاني القرآن للفراء ١٣١/٢.

(٢) انظر : حاشية الصبان على شرح الأشمونى (١/ ٢١) .

(٣) انظر: الأصول في النحو ٥٠٥/١ – ٥٠٦،والخصائص ٣٠٧/٢ –٣٠٨ . والاقتضاب ٢٦٢/٢-٢٦٣.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

فإن أمكن بقاء الحرف على أصل معناه، فهو الأولى بل الواجب[١]، وإلا جاز القول بالنيابة، لكن ليس قياساً متبعاً في كل موضع، فاللغة تجيز استعمالات معينة وترفض أخرى، فهي تجيز تعدى الفعل (مرّ) بالباء، وهذا هو المشهور، وتجيز تعدّيه بـ(إلى) و(على)؛ لثبوت ذلك في النصوص، كقوله:

وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي [٢]

وقوله :

مَرَرْتُ عَلَى وادي السِّبَاعِ ولا أَرَى [٣]

وعلى ذلك لا يجوز أن يُقال : (مررت في زيد)، أو (مررت من زيد) ، لعدم وروده في السماع، أو في نص من نصوص العلماء، ومن هنا تبرز معرفة أهمية تقييد الإطلاق في القياس، وأنه مقصور على ما سُمِع، لا سيما وأن للسياق دوراً مهماً في تحديد معنى الحرف الذي يُتوقف على معرفته في الجملة .

وإذا كان القول بالنيابة أخف الضررين كما سبق، غير أنه من حيث المعنى نجد أن الحمل على التضمين أولى؛ لأن التضمين يجمع بين دلالتين: دلالة الفعل المذكور ودلالة الفعل المُضَمَّن، ففائدته أن تؤدي كلمة مؤدى كلمتين مع ما فيه من الإيجاز والاختصار[٤]، فهو لا يلغي معني الفعل الأصيل، فالكلمتان مقصودتان معًا، قصدًا وتبعًا، بخلاف النيابة التي تسلخ الحرف من معناه الأصلي إلى معنى آخر، ومن ثَمّ اشترطوا لها تقارب الحرفين في المعني، ولا شك أن التضمين الذي يجمع بين معني الفعليين مع معنى الحرف الذي تعدي به أولى.

---

(١) انظر : شرح الرضي ٣٢٩/٤ .

(٢) صدر بيت من الكامل وعجزه : فمضيت ثُمَّتَ قُلت لا يعنيني . من شواهد الكتاب ٤١٦/١.

(٣) صدر بيت من الطويل، وعجزه: كَوَادي السِّبَاعِ حِينَ يُظْلِمُ وَادِيا لسحيم بن وثيل، في الكتاب ٣٢/٢، والأصول في النحو ٣٠/٢، وشرح الرضي ٤٦٤/٣، والخزانة ٣٢٧/٨ .

(٤) انظر: البسيط ٨٤٢/٢، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ص: ٨٩٧) .

ففي قوله تعالى:" عَيْناً يَشْرَبُ بِها عِبادُ اللَّهِ"(١)، فالفعل هنا تعدي بالباء مع أنه يتعدى بنفسه، فإذا قلنا بأن الباء نابت عن (من) فلا معنى لهذه النيابة لأنها لم تضف للمعنى شيئا، لأننا سنتساءل إذا كان الأمر هكذا فلماذا لم يعبر بـ(من) بدلا من الباء، لكن إذا حملنا الفعل على التضمين بأن (يشرب) تضمن معنى (يروي) لاستفدنا سرا بلاغيا من وراء سر التعبير به، فيكون في ذلك دليل على الفعلين أحدهما: بالتصريح به، والثاني: بالتضمين، والإشارة إليه بالحرف الذي يقتضيه مع غاية الاختصار، وهذا من بديع اللغة ومحاسنها وكمالها(٢).

ومن ذلك أيضا قوله تعالى:" الَّذِينَ إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ"(٣)، فالفعل (اكتال) هنا يتعدي بـ(من)، لكنه لما تضمن معنى التحامل تعدي بـ(على) ليتحقق معن الاستعلاء والقهر والغلبة التي تفيده (على)، ذلك أن شأن التاجر وخُلُقه أن يتطلب توفير الربح، وأنه مظنة السعة، ووجود المال بيده، فهو يستغل حاجة من يأتيه بالسلعة(٤).

وعليه فبالتضمين نكتسب معنى جديدا لم نكن ندركه بغيره، كما كان ابن هشام يقول: "ويختص التضمين عن غيره من المعديات بأنه قد ينقل الفعل إلى أكثر من درجة"(٥).

فهو ركن من أركان البيان، وله دلالات بلاغية ومعنوية لا تتأتي مع النيابة، ولا غرو أن يقول فيه ابن جني:" وهذا من أَسَدِّ وأَدمث مذاهب العربية، وذلك أنه موضع يملك فيه المعنى عِنَان الكلام فيأخذه إليه، ويصرِّفه بحسب ما يؤثره عليه"(٦).

---

(١) من الآية ٦ من سورة الإنسان.
(٢) انظر: بدائع الفوائد (٢/ ٢١) .
(٣) من الآية ٢ من سورة الإنسان.
(٤) التحرير والتنوير (٣٠/ ١٩٠) .
(٥) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ص: ٦٨٠) .
(٦) الخصائص (٢/ ٣١٢) .

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وقوله:" فإذا مرَّ بك شيء منه فتقبله، وَأْنَسْ به، فإنه فصل من العربية لطيف حسنٌ، يدعو إلى الأنس بها والفقاهة فيها"(١).

الأمر الآخر أن التضمين أقرب إلى القياس من النيابة، فبرغم كثرة الشواهد التي أوردها الكوفيون من نيابة الحروف بعضها مناب بعض ، إلا أنها لا تتجاوز السماع الذي وردت فيه، فلا يمكن أن يكون قياسا في غيره، فهل يصح أن يقال: زيد في الفرس، وأنت تريد: زيد على الفرس، كما في قوله تعالى :" وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ"(٢) لا يكون، إذ لو جعل قياسا لأدى إلى اختلاط المعاني والإرباك وعدم الإفهام ، وذلك كله مناف لطبيعة اللغة القائمة على أن لا لبس ولا خلط، هو كما قال ابن جني:" باب يتلقاه الناس مغسولًا ساذجًا من الصنعة، وما أبعد الصواب عنه، وأوقفه دونه"(٣).

بخلاف التضمين فإنه قياسي لكثرته، ولو نقل ما جُمع من التضمين عن العرب لبلغ مئين أوراقًا(٤)، وقياسيته بشرط تحقق المناسبة بين الفعلين، ووجود قرينة تدل على ملاحظة الفعل الآخر، ويُؤمن معها اللبس، وملاءمة التضمين للذوق العربي، ولا يلجأ إليه إلا لغرض بلاغي(٥).

---

(١) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها (١/ ٥٢) .
(٢) من الآية ٧١ من سورة طه.
(٣) الخصائص (٢/ ٣٠٨) .
(٤) انظر الخصائص٢/٥٨٣.
(٥) حاشية النحو الوافي ٢/١٧٠.

المسألة الرابعة : بين العطف على معمولي عاملين وتقدير محذوف.

لا خلاف بين النحويين في جواز العطف على معمولي عامل واحد، تقول مثلا: (إن زيدا قائم وعمرا ذاهب)، فتعطف (عمرا) على (زيد) و(ذاهبا) على (قائم)؛ لأنهما معمولان لعامل واحد هو(إنّ)، وإنما الخلاف بينهم في العطف على معمولي عاملين، ومعنى العطف على معمولي عاملين: أن يتقدّم مرفوع ومنصوب، أو مرفوع ومجرور، أو منصوب ومجرور، ثمّ تعطف عليهما من غير إعادة العامل، ومثاله: (قام زيدٌ، وضربت عمرا وبكرٌ وخالدا)، فقد تقدّم مرفوع (زيد) ، ومنصوب(عمرا)، ثم عطفت(بكرا) على(زيد)، و(خالدا) على (عمرو)، كأنّك قلت: (قام زيد وضربت عمرا، وقام بكر وضربت خالدا)[١].

وجماع هذا الخلاف قولان:

– ما عليه سيبويه، والمبرد، وأكثر النحويين أنه لا يجوز العطف على معمولي عاملين مطلقا[٢]، سواء كان العاملان متفقين أو مختلفين، في المجرور أو غيره، فلا يقال: (كان آكلا طعاما زيد وتمرا عمرو، ولا : في الدار زيد والحجرة عمرو)؛ بل يفرون مما يؤدي إلى ذلك؛ لأنه بمنزلة تعديتين بمُعَدٍّ واحد، وذلك لا يجوز، ولقيام العاطف مقام العامل، والحرف الواحد لا يقوى على قيامه مقام عاملين لضعفه ، فما أوهم ذلك يؤول بتقدير عامل بعد العاطف، حتى يكون من العطف على معمولي عامل واحد، وليس من العطف على معمولي عاملين، كما في قولك مثلا: (في الدار زيد والحجرة عمرو) على تقدير (وفي الحجرة)[٣].

---

(١) انظر: اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٤٣٣، البديع في علم العربية ١/ ٣٨٢، ومغني اللبيب ص: ٦٣٢ ، وهمع الهوامع ٣/ ٢٢٢.

(٢) انظر: الكتاب ٦٦/١، والمقتضب٤/ ١٩٥، والأصول في النحو ٢/ ٧٣-٧٤، والمقاصد الشافية ٤/ ١٦٤، ومغني اللبيب. ص: ٦٣٢، وشرح الأشمونى ٢/ ١٧٦، والتصريح ١/ ٦٧١،

(٣) انظر: الكناش في فني النحو والصرف ١/ ٢٣١، والهمع٣/ ٢٢٢، وحاشية الصبان ٣/ ١٨١-١٨٢.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

– وأما الأخفش والكسائي والفراء فيجيزونه مطلقا[١]، ووافقهم أبو الفداء، وابن هشام[٢]، ونُقل عن الأخفش الجواز في المجرور دون غيره[٣]، كما نقل عنه أيضا التفصيل في المجرور، فيجيزه إن تقدم المجرور على المرفوع أو المنصوب، مثل قولك: (في الدار زيد والحجرة عمرو)، ويمنعه إن تأخر، نحو: (زيد في الدار وعمرو الحجرةِ) ، ويعلله بأن إحدى المسألتين: المجرور فيها يلي العاطف، فقام العاطف فيها مقام الجار، وفي المسألة الأخرى ليس المجرور فيها يلي العاطف، فكان فيها إضمار الجار من غير عوض[٤].

وقد ترتب على خلاف الفريقين هذا خلافٌ في توجيه بعض الجمل التي تفرعت على هذا الخلاف، كإعراب (بيضاء شحمة) مثلا في قولهم : (مَا كُلُّ سَوْدَاءَ تَمْرَةً ، ولاَ بَيْضَاء شَحْمَةً)[٥]، فسيبويه ومتابعوه[٦] على أن ترفع (كلَّا) بـ(ما) الحجازية على أنه اسمها، وخبرها (تمرة) ، والواو عاطفة، و(بيضاء) مجرور على تقدير إضافته لفظ (كلٍّ) أخرى محذوفة، كأنك لفظت بها، فقلت: (ولا كلُ بيضاءَ)، و(شحمة) منصوب عطفًا على (تمرة) خبر ما ، وعلّله سيبويه بذكر

(١) انظر: الأصول في النحو٢/ ٦٩، واللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٤٣٣ ، وأمالي ابن الحاجب ١/ ١٣٤، البحر المحيط في التفسير ٩/ ٤١٣، والمقاصد الشافية ٤/ ١٦٤، ومغني اللبيب. ص: ٦٣٢، وشرح الأشموني٢/ ٤٠٨، والتصريح ١/ ٦٧١، وهمع الهوامع٣/ ٢٢٣.

(٢) انظر: الكناش في فني النحو والصرف١/ ٢٣١، ومغني اللبيب. ص: ٦٣٤.

(٣) انظر: شرح المفصل ٢/ ١٩٧، والتصريح ١/ ٧٢٩.

(٤) انظر: أمالي ابن الحاجب١/ ١٣٤، والكناش في فني النحو والصرف١/ ٢٣١، وهمع الهوامع٣/ ٢٢٣.

(٥) مَثَلٌ يضرب في التهمة. وورد بلفظ: مَا كُلُّ بَيْضَاء شَحْمَةً، ولاَ كُلُّ سَوْدَاءَ تَمْرَةً. انظر قصته في : مجمع الأمثال٢/٢٨١.

(٦) انظر: الكتاب١/٦٦، والأصول في النحو٢/ ٧٤، والمفصل في صنعة الإعراب. ص: ١٣٧، وشرحه لابن يعيش٢/ ١٩٧، وشرح التسهيل ٣/ ٢٧٠، والتصريح ٢/ ١٨٨، وحاشية الصبان ٣/ ١٨٢.

(كل) في الأول (كل سوداء) فاستغنيت عن ذكرها مرة ثانية لذكرها في أول الكلام، ولعدم التباسه على المخاطب، ونظّره بقول أبي دؤاد:

أكُلَّ امرئٍ تَحْسَبِينَ امْرَأً ... ونارٍ تَوَقَّدُ باللَّيْلِ نارَا[١].

على أن يكون(نار) مجرورا بتقدير مضاف يكون معطوفا على (كل) في قوله: (كل امرئ)، وأصل الكلام:(أتحسبين كل امرئ امرأ وكل نار نارا)، فحذف (كلّا) من الثاني للعلم به، وهو أحسن من إثباته[٢].

ومثل ذلك أيضا عنده: "ما مِثْلُ عبدِ الله يقول ذاك ولا أخِيهِ، أي : مثل أخيه[٣]، وقد جعل النحاة حذف المضاف هنا وبقاء المضاف إليه على جرّه في هذا وأشباهه مقيسًا لوجود مضاف مذكور قبله مثله لفظا ومعنى[٤].

والذي دعا سيبويه إلى هذا التقدير الفرار من العطف على معمولي عاملين؛ لأن هذا لا يجوز عنده، إذ يجب أن يكون العامل في المتعاطفين واحدا لا أكثر، فحرف العطف خلفٌ عن العامل، ونائب عنه، وما قام مقام غيره، فهو أضعف منه في سائر أبواب العربية، فلا يجوز أن يتسلط على عمل الإعراب بما لا يتسلط ما أقيم مقامه، فإذا أقيم مقام الفعل؛ لم يجز أن يتسلط على عمل الجر، فلهذه العلة لم يجز العطف عنده على عاملين، فلذلك حملوه على حذف المضاف، وعلى هذا التقدير يكون من العطف على معمولي عامل واحد، هو (ما) الحجازية.

أما الأخفش ومن وافقه من الكوفيين فيجعلون (بيضاء) في المثال المذكور مجرورة عطفا على (سوداء) والعامل فيهما (كل)، و(شحمة) بالنصب معطوفة على (تمرة) خبر(ما)، والعامل فيهما (ما) الحجازية، وعليه فقد عطفت شيئين على شيئين، والعامل فيهما شيئان مختلفان(ما، وكلّ)، فإن (ما) حجازية هنا

(١) من المتقارب، من شواهد الكتاب١/ ٦٦، والأصول في النحو٢/ ٥٧.
(٢) انظر: أمالي ابن الحاجب ١/ ١٣٥.
(٣) انظر: الكتاب ١/ ٦٦.
(٤) انظر: شرح التسهيل٣/ ٢٧٠، وتمهيد القواعد٧/ ٣٢٥٢.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

عاملة عمل (ليس)، و(كلّ) خافضة، والواو أشركت ما بعدها في العـاملين معـاً، ومثله عندهم "ما زيد بقائم، ولا قاعد عمرو". تخفض "قاعدا" بالعطف على "قـائم" المخفوض بالباء، وترفع "عمرا" بالعطف على اسم "ما"، فهما عاملان: الباء، وما، كما كان في المثل عاملان: "كل"، و"ما".

وعليه فيرون في شاهد سيبويه السابق أن تُجعل(نار) المجـرور معطوفـا على(امرئ) المجرور، و(نارا)المنصوب معطوفا على (امرئ) المنصـوب؛ لأنهـم يجيزون عطف معمولين على معمولين لعاملين مختلفين، فـ (امرئ) المجـرور معمولا لـ(كل) باعتباره مضافًا إليه، والمضاف يعمل في المضاف إليـه الجـر، و(امرأ) المنصوب معمولًا لـ(تحسبين) باعتباره مفعولًا ثانيًا.

والخلاصة المستنبطة أن المتكلم بنحو المُثُل المذكورة بين أمرين قبيحـين: إما أن يعطف على معمولي عاملين مختلفين، كما يقول الأخفش والكوفيون، وفيه من القبح ما فيه لقيام العاطف مقام العامل، والحرف الواحد لا يقوى على قيامـه مقام عاملين لضعفه. كما أن العاطف نائبٌ عن العامل، وعاملٌ واحد لا يعمل رفعاً وجراً، فكذلك ما أشبهه، أضف إلى هذا أن الواو حرفٌ فلا يَقْوى أن ينوب منـاب عاملين، وإذا كان الفعلُ لا ينوب مناب عاملين، فالحرف أحرى بذلك الحكم لضعفه وقوة الفِعْلِ[١].

وإما أن يدعي حذف المضاف، وبقاء المضاف إليه على جره، كمـا يقـول سيبويه وأكثر النحويين، وهو خلاف الأصل؛ لأن فيه شذوذ إضمار الجار[٢].

وارتكاب أخفهما قبحًا وأقلهما ضررًا هو تقدير سيبويه وأكثـر النحـويين، وإن كان مخالفا للأصل؛ لأن العطف على معمولي عاملين مخْتلَفٌ في جوازه، ولم يرد له من الاستعمال ما يدل علي جوازه، فهو خطأ في القياس، غير مسموع من

---

(١) انظر: المقاصد الشافية ٤/١٦٤ .

(٢) انظر: المفصل في صنعة الإعراب . ص: ١٣٧.

العرب، ولو جاز العطف على عاملين، لجاز على ثلاثة، وأكثر من ذلك[١]، بخلاف حذف الجار فمُجْمَعٌ على جوازه سماعا وقياسا، وقد ورد في كلامهم وإن كان قليلا، وله وجه من القياس، فالأمر فيها ليس بالبعيد ذلك البعد، فكان المصير إليه أولى[٢].

قال ابن يعيش:" فإن قيل: حذف المضاف وإبقاء عمله على خلاف الأصل، وهو ضعيف، والعطف على عاملين ضعيف أيضا، فلم كان حمله على الجار أولى من حمله على العطف على عاملين؟ قيل: لأن حذف الجار قد جاء في كلامهم، وله وجه من القياس ... فكان حمله على ما له نظير أولى. وهو من قبيل أحسن القبيحين"[٣].

فمن مجيء حذف الجار في الاستعمال وبقاء أثره، إسقاط (رُبَّ) مثلا في شواهد كثيرة، سواء وُجِد العِوَض(الواو، والفاء، وبل) كقول امرئ القيس:

وليلٍ كموجِ البحرِ أرْخَى سُدُولَه ... عَلَيَّ بأنواعِ الهُمُومِ ليَبْتَلِي[٤].

أو لم يُوجَد، كقول الشاعر:

رَسْمِ دَارٍ وَقَفْتُ في طَلَلِهْ ... كِدْتُ أَقْضِي الحياةَ من جَلَلِهْ[٥].

وحذف حرف القسم كقولهم: "اللهِ لأفعلن"، ويحكى عن رؤبة أنه كان يُقال له: كيف أصبحت؟ فيقول: (خير، عافاك الله)، يريد: (بخير)، وقد حمل البصريون قراءة حمزة في قوله تعالى: "وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ"[٦]،على

(١) انظر: الأصول في النحو٢/ ٧٥.
(٢) انظر: المقاصد الشافية٤/ ١٦٤، والتصريح ١/ ٦٧١،٧٢٩.
(٣) شرح المفصل٢/ ١٩٨.
(٤) من الطويل، وهو في ديوانه ٨١، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٨٢١، والتصريح١/ ٦٦٩.
(٥) من الخفيف، لجميل بن معمر في ديوانه. ص: ١٠٥، والخصائص ٢٨٥/١، والجنى الداني: ٤٥٥، والشاهد فيه: (رسم دار) حيث جر (رسم) بـ (رب) المضمرة، ولم يتقدمها واو ولا فاء؛ وهو قليل جدا.
(٦) من الآية ١ من سورة النساء ، وانظر القراءة في: السبعة في القراءات. ص: ٢٢٦.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

حذف الجار، وأن التقدير فيه: وبالأرحام[١]، فقد ثبت بهذا جواز حذف الجار في الاستعمال، وان كان قليلا.

وأما من جهة القياس؛ فلأن الفعل لما كان يكثر فيه الحذف، وشاركه الحرف في كونه عاملا جاز فيه ما جاز في الفعل على سبيل الندرة[٢].

وإذا كان كذلك، كان المصير إلى المجمع عليه من الحذْفِ للدليل، وإلى موافقة الأكثر في منع ذلك العطف أولى من غير ذلك[٣].

(١) انظر: الخصائص ١/٢٨٥، والإنصاف ٢/ ٤٦٣ م٦٥.

(٢) انظر: شرح المفصل٢/ ١٩٨.

(٣) انظر: المقاصد الشافية ٤/١٦٤ .

المسألة الخامسة : تعارض الإضمار والاشتراك في قوله تعالى:" وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ"[١].

مما تنوزع فيه، أهو على الإضمار أم الاشتراك هذه الآية[٢]؟ فالمشهور وعليه الجمهور من النحاة والمعربين والمفسرين أن هذا من باب مجاز الحذف: حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، والتقدير: واسأل أهل القرية، لأنه قد عُلم أن القرية من حيث هي مَدَر وحَجَر لا تُسأل؛ لأن الغرض من السؤال رَدّ الجواب[٣]، وسؤال القرية بمعنى الدُّور ودروبها أمر غير ممكن، إذ كيف يُسأل الجماد، وهذا قرينة تدل على أن لفظ القرية مراد به غير معناه الحقيقي، وهو أهلها المقيمون فيها. وإنما عبر بلفظ القرية، ولم يعبر بلفظ الأهل مع أنه هو المراد؛ لأن في المجاز إيماء إلى الاستقصاء في السؤال حتى لو أمكن سؤال المكان لكان ليعقوب أن يسأله؛ ليكون شاهدًا بصدق ما يقوله أولاده، ولو أنه قيل: واسأل أهل القرية لما كان فيه الإيحاء بالاستقصاء وذيوع أمر السرقة، وفيها شهادة بصدقهم، وبراءتهم مما وقر في نفس يعقوب من احتمال تدبيرهم للتخلص منه كما فعلوا بيوسف من قبل[٤]، وانظر إلى مصداق ذلك في قولهم: "يَا أَبَانَا إِنَّ ابْنَكَ سَرَقَ وَمَا شَهِدْنَا إِلَّا بِمَا عَلِمْنَا"[٥].

وقد أصبحت هذه الآية كالعَلَم على حذف المضاف وإنابة المضاف إليه منابه؛ إذ الأمر واضح فيها من جهة المعنى [٦]، وجَعَل ابن مالك حَذْفَ المضافِ هنا قياس لامتناع استبداد العامل بالمضاف إليه دون المضاف، والمراد بالاستبداد به أن يكون المضاف إليه صالحا للفاعلية إن كان المضاف فاعلا، ولغير فاعلية

---

(١) من الآية ٨٢ من سورة يوسف.
(٢) انظر: الفتاوى الفقهية الكبرى (٢/ ١٠٨) .
(٣) انظر: شرح المفصل لابن يعيش (٢/ ١٩٢) .
(٤) انظر: البلاغة ١ – البيان والبديع – جامعة المدينة (ص: ٢١٨) .
(٥) من الآية ٨١ من سورة يوسف
(٦) انظر: شرح المفصل ١٩٢/٢، والمقاصد الشافية ١٤٧/٤.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

إن كان غير فاعل؛ فالحذف في (واسأل القرية) قياس لعدم استبداد القرية بوقوع السؤال عليها حقيقة[١]، وهذا الحذف كثير شائع في القرآن الكريم، وغيره من الكلام العربي، ومثله قول عنترة:

هَلاّ سَأَلْتِ الخَيْلَ يا ابنَةَ مالِكٍ ... إنْ كُنْتِ جاهِلَةً بِمَا لَمْ تَعْلَمي[٢]

والمراد أصحاب الخيل، إذ الخيل لا تسأل، فحذف المفعول به، وهو المضاف، وأقام المضاف إليه مقامه[٣].

وذهب ابن القيم- وسلُفه في ذلك ابن تيمية[٤]- إلى أن اسم القرية مشترك بين المكان وأهله، تطلق باعتبار الأمرين، كالكأس لما فيه من الشراب، والذَّنوب للدلو الملآن، والخوان للمائدة إذا كان عليها طعام، ثم إنهم لكثرة استعمالهم لهذه اللفظة ودورانها في كلامهم أطلقوها على السكان تارة وعلى المسكن تارة، بحسب سياق الكلام وبساطه، وإنما يفعلون هذا حيث لا لبس فيه، فلا إضمار في ذلك ولا حذف، ولا حاجة على هذا القول إلى تكلف شيء.

وعلّل لذلك أن حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه لا يسوغ ادعاؤه مطلقا، وإلا لالتبس الخطاب وفسد التفاهم وتعطلت الأدلة، إذ ما من لفظ أمر أو نهي أو خبر متضمن مأمورا به ومنهيا عنه ومخبرا، إلا ويمكن على هذا أن يُقدَّر له لفظ مضاف يخرجه عن تعلق الأمر والنهي والخبرية، فيقول الملحد في قوله:: " وَلِلَّه على النَّاس حج الْبَيْت من اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلا"[٥]: وقوله تعالى:" كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ"[٦]: أي: كتب عليكم معرفة الحج ومعرفة

(١) انظر: شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ٢٦٦) .
(٢) انظر: شرح المعلقات التسع (ص: ٢٤٠) .
(٣) انظر: فتح الكبير المتعال إعراب المعلقات العشر الطوال (٢/ ٢٠٠) .
(٤) انظر: مجموع الفتاوى (٢٠/ ٤٦٣) .
(٥) انظر: الفلك الدائر على المثل السائر (٤/ ٢١١) .
(٦) من الآية ١٨٣ من سورة البقرة

الصيام، وإذا فتح هذا الباب فسد التخاطب وتعطلت الأدلة، وإنما يضمر المضاف حيث يتعين، ولا يصح الكلام إلا بتقديره للضرورة، كما إذا قيل: أكلتُ الشاة، فإن المفهوم من ذلك أكلت لحمها، فحذفُ المضاف لا يُلبس، وكذلك إذا قلت: أكل فلان كبد فلان، إذا أكل ماله، فإن المفهوم (أكل ثمرة كبده)، فحذف المضاف هنا لا يلبس، ونظائره كثيرة(١).

والملاحظ أن ابن القيم لا ينفي حذف المضاف وإقامة المضاف اليه مقامه، فلم يختلف في ثبوت ذلك أحد من العلماء، ولا في كون ذلك كثيرًا في العربية(٢)، لكنه يدفع أن يُتوسع فيه بأن تخرج كل شواهده عليه، حتى لا يتطرق شك في بعض الأحكام، تسقط بسبب هذا التقدير.

وكأنه يناقض نفسه؛ لأن مَنْ حمل الآية على مجاز الحذف استند أيضا الي الضرورة لذلك، وهو وجود القرينة على المحذوف؛ لأنه قد علم أن القرية من حيث هي مَدَر وحَجَر لا تُسأل؛ لأن الغرض من السؤال رَدّ الجواب، وليس الحجر والمدر مما يجيب واحدًا منهما، فمن شَرْطِ حذف المضافِ العِلْمُ به، إما من قرينة حالٍ، وإما من جهة أمرٍ لفظيٍّ أو معنوي، وعلى ذلك جرى الحكم عند العربِ والنحويين، وإلا فلو لم يُعَلم ما حُذف لم يُدَّعَ أوَّلاً حذفُه، وكيف يُدَّعى حذفُ شيءٍ لم يدلّ دليل أن المتكلم أراده، ولو أراده المتكلم ولم يجْعَلْ على إرادتِه دليلاً، ولا أخبر بذلك، لم يصحّ لنا دعواه، إذ دعواه وَهْم مجرّدٌ لا حكم له(٣)، وقد قيّد سيبويه الحذف والاختصار والإيجاز في الجملة بعلم المخاطب بالمعنى، فالاعتماد عليه في ذلك، ولا يجوز الحذف ولا الاختصار إلا بمراعاته(٤).

---

(١) انظر: بدائع الفوائد (٣/ ٢٤) .

(٢) انظر : الكتاب ٢١٤/١-٢١٥،والمحتسب ٢٩٠/١، والخصائص ٤٥٢/٢.

(٣) انظر: المقاصد الشافية (٤/ ١٥٣) .

(٤) الكتاب (١/ ٢١٢) .

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

أي أَنَّ فهم المخاطب للمعنى، وعدم وجود لبس في المعنى الذي يصله هو أساس الإيجاز والاختصار، فإذا فهم المخاطب المعنى جاز التوسع في الكلام، وإذا اضطرب المعنى والتبس على المخاطب فهمه؛ لم يجز التوسع في الكلام.

ومن خلال فهم المخاطب للمعنى الذي لا بد أَنْ يوجد في سياق حال ما ــ يمكن أَنْ يُحَدَّد المحذوف والمختصر من الكلام ذات الدلالة المُعيَّنة الذي حذفه المُتَكَلِّم(١).

فمَن حمل الشواهد التي وردت في هذا الباب ومنها هذه الآية على مجاز الحذف بتقدير مضاف اشترط أن يقوم دليل على المضاف المحذوف؛ ليجري الكلام على سنن العرب في الاختصار، فيدلّ ما أبقت من كلامها على ما ألقت، ويُؤمن معه اللبس، فإن لم يكن في الكلام ما يُشعر به، لم يجز حذفه؛ لأن في ذلك نقضًا لكلام العرب وخلطًا للمعاني، وما ورد ما ظاهره مخالف لذلك عُدّ من ضرائر الشعر، أو من الشاذ في الكلام(٢).

وهنا يدور الأمر بين محذورين: القول بالإضمار على أن يكون من مجاز الحذف، أو القول بالاشتراك ولا حاجة إلى تكلف إضمار ، وكلاهما فيه خروج عن الأصل، وأخفّهما ارتكابا حملُها على مذهب الجمهور، وهو القول بالحذف، لما يتحقق عليه من أسرار لا تُدرك إلا بالقول به، كقصد الاتساع، والتشبيه، والتوكيد، والإيجاز، والاختصار(٣).

أما الاتساع؛ فلأنه استعمل لفظ السؤال مع ما لا يصحُّ في الحقيقة سؤاله، فهذا ونحوه اتساع . وأما التشبيه؛ فلأنها شُبّهت بمن يصح سؤاله؛ لمّا كان بها ومُؤْلَفًا لها . وأما التوكيد؛ فلأنه في ظاهر اللفظ إحالة بالسؤال على من ليس من

---

(١) انظر: أمالي ابن الحاجب ٤/١٤٢-١٤٣،والمقاصد الشافية٤/١٥٣،ومغنى اللبيب: ٢٢٥.

(٢) انظر: قرينة السياق ودورها في التقعيد النحوي والتوجيه الإعرابي في كتاب سيبويه (ص: ٢٣٠) .

(٣) انظر: الكتاب ١/٢١٢-٢١٣ .

عادته الإجابة، فكأنهم تضمنوا لأبيهم –عليه السلام–أنه إن سأل الجمادات والجبال أنبأته بصحة قولهم، وهذا تناهٍ في تصحيح الخبر، أي: لو سألتها لأنطقها الله بصدقنا، فكيف لو سألت مَن مِن عادته الجواب، وله نظائر، فإذا قلت:(بنو فلان يطؤهم الطريقُ)، ففيه من السَّعة إخبارك عما لا يصحُّ وطؤه بما يصحُّ وطؤه، ووجه التشبيه إخبارك عن الطريق بما تخبر به عن سالكيه فشبهته بهم، إذ كان هو المؤدي لهم، فكأنه هم، وأما التوكيد؛ فلأنك إذا أخبرت عنه بوطئه إياهم كان أبلغ من وطء سالكيه لهم، وذلك أن الطريق مقيم ملازم، فأفعاله مقيمة معه، وثابتة بثباته، وليس كذلك أهل الطريق؛ لأنهم قد يحضرون فيه ويغيبون عنه[١].

وحمْل الآية على الاشتراك من أن القرية تطلق على المكان وعلى أهله يلزم من ذلك أن (سأل) تتعدى إلى غير الآدميين، فيقول: سألت الحائط والدابة، ويحتج بقوله تعالى: (وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ) ، وإنما هذا جهل بالمجاز والحذف[٢].

(١) انظر : الخصائص : ٤٤٦/٢ .

(٢) انظر: نتائج الفكر في النحو (ص: ٢٦٢) .

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

المسألة السادسة : بين إعمال الأول والثاني في باب التنازع

التنازع أو باب الإعمال كما يسميه المتقدمون[١] أثر من آثار العامل في الدرس النحوي، حيث تقوم فكرته على تزاحم العوامل الكثيرة على المعمولات القليلة، وتنازعها فيما بينها ليظفر كل عامل منها بمعمول، فضابطه أَن يتَقَدَّم عاملان أَو أَكثر ويتأخر مَعْمُول أَو أَكثر، ويكون كل من الْمُتَقَدّم طَالبا لذلك الْمُتَأَخر[٢].

وكلا العاملين من حيث المعنى عاملٌ في المعمول، فالأول يعمل فيه كما يعمل الثاني، أما من حيث اللفظ فالعمل لأحدهما دون الآخر، ولَا خلافَ في جواز إِعمال أَي العاملين أَو العوامل شِئْت، وإنما الخلاف في الأولى منها بالعمل[٣]:

فالبصريون على إعمال الثاني، مدلِّين على اختيارهم هذا بملائمة العامل الثاني للإعمال، لقربه من المعمول المتنازع فيه، فكان إعماله أولى لجانب القرب وحرمة المجاورة[٤]، فهو موافق لما تؤثره العرب من التعليق بالأقرب والحمل عليه، فكأنه لم يُعتبر في ترجيح ثاني المتنازعين كونه ثانيا، بل كونه قريبا من محل التأثير، وإن لزم من ذلك القرب تفضيل زائد على غير زائد، نحو: (خشّنت بصدره وصدر زيد)، ففضّلوا جرّ المعطوف حملا على عمل الباء لقربها –وإن كانت زائدة– على نصبه حملا على (خشّنت) لبعده وإن لم يكن زائدا، وهو وجه الكلام عند سيبويه، والحمل على (خشنت) ونصب (صدر) دون ذلك[٥].

---

(١) انظر: الكتاب١/ ٧٣.

(٢) انظر: شرح قطر الندى وبل الصدى. ص: ١٩٨.

(٣) انظر: الإنصاف ٨٣/١ م ١٣، والتبيين / ٢٥٢، واللباب ١٥٣/١.

(٤) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٢١١.

(٥) انظر: الكتاب١/ ٧٤، وشرح التسهيل١٦٩/٢، والمقاصد الشافية ٣/ ١٨٨.

والكوفيون يختارون إعمال الأول، مدلِّلين على اختيارهم بتقدم العامل الأول، وأنه أسبق رتبة وأقدم ذكرا، فكان احتياجه للمعمول أولى[١]، وأن إعمال الثاني كما يقول البصريون يترتب عليه أن تُضمر في الأول ضميرا قبل ذِكْر ما يفسِّره وهو الاسم الظاهر، فكان في إعمال الأول فرار من الإضمار قبل الذكر[٢].

والكسائي يلتزم حذف هذا الضمير العائد على متأخر لفظا ورتبة، فرارا من الإضمار قبل الذكر، فنُقل عنه في صورة تنازع العاملان على معمول واحد ، فتوجَّه العاملُ الأول إلى المعمول على جهة الفاعلية، وتوجه العامل الثاني إليه على جهة المفعولية، نحو: ضربني وضربت زيداً، أو توجه العاملان كلاهما إلى المعمول على جهة الفاعلية، نحو: قام وقعد زيد-إجازته إعمال الثاني على حذف الفاعل من الأول ؛ فراراً من الإضمار قبل الذكر، وتبعه هشام والسهيلي وابن مضاء، بناء على رأيهم من إجازة حذف الفاعل، وحسّنه هنا الفرار من الإضمار قبل الذكر الذي هو خارج عن الأصول[٣].

أما البصريون على اختيارهم إعمال الثاني فيرتكبون هذا المحظور، وهو الإضمار قبل الذكر؛ تفاديا من ارتكاب محظور آخر أشنع منه ، وهو حذف الفاعل إن لم يضمروا[٤].

والخلاف في المسألة شهير، غاية ما هناك أننا إذا نظرنا إلى الرأيين وجدنا أننا أمام محذورين ، فإن أعملنا الأول على اختيار الكوفيين لزمنا الفصل بين العامل ومعموله بأجنبي، أو حذف الفاعل من الأول على رأي الكسائي في بعض صور التنازع فرارا من الإضمار قبل الذكر كما سبق، وإن أعملنا الثاني على

---

(١) انظر: الإنصاف ٨٦/١.

(٢) انظر: شرح التسهيل١٦٩/٢.

(٣) انظر : التبيين عن مذاهب النحويين / ٢٥٢، وشرح المفصل ٢٠٦/١، وارتشاف الضرب ٢١٤٣/٤، وهمع الهوامع ٣/ ١٢٠.

(٤) انظر : شرح المفصل لابن يعيش ٢٠٦/١.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

اختيار البصريين لزمنا تقديم ضمير على مفسّر مؤخر لفظا ورتبة ، في نحو: ضربوني وضربت قومك، وهو ما يسمى بالإضمار قبل الذكر، الذي هو خارج عن الأصول، وإعمال السابق مخلصٌ من ذلك.

وإذا نظرنا إلى أخف المحذورين وأقلهما مخافة، وجدنا اختيار البصريين أولى، فقد عيب على الكسائي حذف الفاعل؛ لأنه غير معهود في كلامهم ولا معتقَدٌ في مذاهبهم؛ لاستحالة أن يخلو فعل من فاعل، في حين تقديم الضمير قبل الذكر أو على شريطة التفسير- وإن كان خارجا عن الأصول، إذ حق الضمير أن يكون بعد المذكور(١)- مُجمَعٌ على جوازه في بعض المسائل المستثناة(٢)، كإضمار الشأن والقصة في باب المبتدأ والخبر وما دخل عليهما، نحو قوله تعالى: "قُلْ هُوَ اللهُ أحدٌ"(٣)، و(هو) ضمير الشأن، وفسره بعده؛ ونحو قول الشاعر:

إذا مت كَانَ الناسُ نِصْفَانِ شامتٌ ... وَآخر مثنٍ بِالَّذِي كنت أصنع (٤).

أي: كان الشَّأن والحديث النَّاس نِصْفَانِ (٥).

والضمير المتصل بالفاعل الذي يعود على المفعول، في نحو: (ضرب غلامه زيدا)، فقد منعه الجمهور، وأجازه الأخفش وأبو عبد الله الطوال من الكوفيين، وابن جني، وابن مالك(٦).

والضمير المرفوع بـ(نِعْم) و(بئس) المُفَسِّر بنكرة، في نحو: "نعم رجلا زيد"، ففي "نِعْمَ" فاعل مضمر فسرته النكرة بعده، والتقدير: "نعم هو ،أي: الرجل، فالمضمر كناية عن رجل.

---

(١) انظر: الأصول في النحو لابن السراج ١١٤/١.

(٢) انظر تلك المسائل في: شرح المفصل/٢٠٦، وشرح التسهيل ١٦٩/٢.

(٣) سورة الإخلاص : ١.

(٤) من الطويل، للعجير السلولي. والشاهد فيه: (كان الناس نصفان) حيث جاء اسم (كان) ضمير الشأن، وخبرها الجملة الاسمية (الناس نصفان) . ينظر هذا البيت في: الكتاب ٧١/١.

(٥) انظر : اللمع في العربية لابن جني (ص: ٣٨)

(٦) انظر : الخصائص ٢٩٤/١، والتسهيل ص٢٨، وارتشاف الضرب ٢/ ٩٤٣، والتصريح ١/ ٤١٦.

وفي باب (رُبَّ) فالضمير المجرور بـ(رُبَّ) مُفَسِّرٌ بنكرة في نحو:" رُبَّهُ رجلًا، ولم يتقدم له ذكر ظاهر، وفسَّره ما بعده.

و الضمير المبدل منه مفسره في نحو قول بعض العرب: (اللهم صلّ عليه الرؤوف الرحيم).

وبهذا وجدنا أن الإضمار قبل الذكر وقع في كلام العرب في مواضعَ ، وجاز في بعض مسائل مستثناة، فليَجُزْ في باب التنازع أسوة بتلك المسائل، صحيح أن المعنى الذي اختص به الإضمار قبل الذكر مفقود في بابنا، وهو التعظيم أو المدح، لما في الإضمار قبل الذكر من الإبهام، والإبهام كثيراً ما يستعمل في موضع التعظيم، وكأن الأمر ثابت في النفس، وقد فرغ منه، وليس في بابنا من ذلك شيء[١]، لكن لا مانع من ارتكابه في باب التنازع أسوةٌ بتلك المواضع قياسا، لو لم يثبت به سماع، فكيف وقد سمع في الكلام الفصيح كقول الشاعر:

جَفوني ولم أجْفُ الأخِلّاءَ إنَّني ... لغيرِ جميلٍ مِن خليلَي مُهْمِلُ[٢].

وكقوله:

هَوِينني وهوِيتُ الخُرَّدَ العُرُبا ... أزمانَ كنتُ مَنوطا في هَوًى وصِبا[٣]

ومثله:

خالفاني ولم أخالِفْ خَليلي ... فلا خيرَ في خلافِ الخليل[٤]

---

(١) انظر: التذييل والتكميل ٨٤/٧.

(٢) من الطويل، لقائل مجهول انظره في شرح التسهيل١/ ١٧٠، والمقاصد النحوية ٣/ ١٠١٧.

(٣) من البسيط، ولم يعلم قائله، وهو في: التذييل (٧/ ١٠٦) ، وتمهيد القواعد ١٧١٩/٤، وهمع الهوامع (٣/ ١٢٠) .

(٤) من الخفيف لقائل مجهول، وهو في: شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ١٧٠) والتذييل (٧/ ١٠٦) ، وشرح ألفية ابن مالك للشاطبي (٣/ ١٨٧) ،والمساعد على تسهيل الفوائد (١/ ٤٥٨) .

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وكان الرضي- رحمه الله- يجعل كل هذا من قبيل التقدم الحكمي، فالمفسِّر هنا وإن تأخر عن الضمير، إلا أنه متقدم حكما بالنظر إلى الأصل في ضمير الغائب(١).

ومن خلال ما سبق نرى أن اختيار البصريين وإن ترتب عليه محذور الإضمار قبل الذكر أولى، باعتباره أقل الضررين، إذ كان له نظير من كلام العرب، فكان أقل مخالفة(٢).

والذي يدل أيضا على أن اختيار البصريين أقل مخافة من اختيار الكوفيين أن إعمال الثاني مخلص من ثلاثة أشياء منفرة يستلزمها إعمال الأول:

أحدها - كثرة الضمائر، تقول: ضربت وشتمت وقتلت زيدًا، ولو أعمل الأول لقال: ضربت وشتمته وقتلته زيدًا.

والثاني- توالي حروف الجر، نحو قولك: (نبئت كما نبئت عن زيد بخبر)، ولو أعمل الأول لقال: (نبئت كما نبئت عنه به عن زيد بخير).

والثالث- الفصل بين الفعل العامل والمعمول، والعطف على العامل قبل ذكر معموله(٣).

لهذا كان اختيار إعمال الثاني أقل الضررين وأهون الشرين.

---

(١) شرح الكافية ٢/٤٠٥-٤٠٦.

(٢) شرح المفصل١/ ٢٠٧.

(٣) انظر: شرح التسهيل ٢/ ١٦٨، والتذييل والتكميل ٧/ ٨١، والمقاصد الشافية٣/ ١٨٧.

المسألة السابعة : ارتكاب أخف الضررين في إعراب المستثنى المقدَّم.

مما هو معلوم أن الاستثناء إذا كان تامًا غير موجب، نحو: (ما قام أحد إلا زيد) جاز في المستثنى وجهان:

الأول- الإتباع للمستثنى منه في الإعراب – سواءً على البدلية، كما يرى البصريون، أو على العطف عند الكوفيين؛ لأن (إلا) عندهم حرف عطف(١)، والإتباع على البدلية أولى، وهو وجه الكلام، كما عبر سيبويه؛ لأن معناه ومعنى النصب واحد، وفي الإتباع تشاكل اللفظين(٢)، وقد ورد الوجهان، كقوله تعالى :" مَّا فَعَلُوهُ إِلاَّ قَلِيلٌ مِّنْهُمْ"(٣)، قُرئ برفع (قليل) ونصبه(٤)، وقوله تعالى :" وَلا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلاَّ امْرَأَتَكَ"(٥)، قُرئ برفع لفظ (امرأتك)، ونصبه(٦).

الثاني- النصب، على أصل الباب.

فإن تقدم المستثنى على المستثنى منه، نحو: (ما قام إلا زيد أحد) ، فالبصريون يوجبون نصبه(٧)، ولا يجوز عندهم الإبدال؛ لأن البدل الذي كان يجوز في قولك: ما قام أحد إلا زيد، قد بطل بتقديمه على المبدل منه، فبقي النصب على أصل الاستثناء، ولم يجز غيره(٨).

---

(١) انظر: الكتاب ٣١١/٢، والمقتضب ٣٩٠/٤، ٣٩٤، والإنصاف، م ٣٥، ٢٦٦/١، والتبيين، م٣٧، ٤٠٣.

(٢) انظر: الكتاب ٢/ ٣١١، وشرح التسهيل ٢/ ٢٨٢، وشرح الأشمونى / ٥٠٤.

(٣) من الآية ٦٦ من سورة النساء.

(٤) الرفع على الإبدال قراءة السبعة إلا ابن عامر، والنصب على الاستثناء قراءة ابن عامر. انظر: السبعة لابن مجاهد ٢٣٥، والمبسوط في القراءات العشر ١٥٧، والنشر ٢٥٠/٢.

(٥) من الآية٨١ من سورة هود.

(٦) بالرفع قرأ أبو عمرو وابن كثير، وبالنصب قرأ الباقون. انظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع ١/ ٥٣٦ ومشكل إعراب القرآن ١/ ٤١٢ – ٤١٣ ،والنشر ٢/ ٢٧٩ ، والإتحاف ٢٥٩.

(٧) انظر: ارتشاف الضرب ١٥١٦/٣.

(٨) انظر: المقتضب٤/ ٣٩٧، وتوجيه اللمع. ص: ٢٢٠.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وقد عنون له سيبويه في كتابه باب: ما يُقَدَّمُ فيه المستثنى، وعبر عن نصبه بأنه وجه الكلام، وأورد أمثلته كلها بالنصب، وذلك قولك: (ما فيها إلا أباك أحدٌ، وما لي إلا أباك صديقٌ)، واستشهد له بقول القائل:

الناسُ ألبٌ علينا فيكَ ليس لنا ... إلا السيوفَ وأطرافَ القَنَا وزَرُ[١].

والتقدير فيه: ما لنا وزر إلا السيوف، برفع (السيوف) على البدل، أو نصبها على الاستثناء، فلما قدمته على المستثنى، لم يجز الإبدال، ووجب النصب على الاستثناء.

وعلل النصب- نقلا عن الخليل- بقوله:" إنما حملهم على نصب هذا- يعني (ما لي إلا أباك صديق)- أن المستثنى إنما وجهه عندهم أن يكون بدلًا، ولا يكون مبدلًا منه؛ لأن الاستثناء إنما حده أن "تدارك به بعد ما تنفي، فتبدله"... فلما لم يكن وجه الكلام هذا حملوه على وجهٍ قد يجوز إذا أخرت المستثنى" ، يعني النصب[٢].

وأجاز الكوفيون والبغداديون الرفع على الإبدال[٣]، ووافقهم في إجازته ابن مالك على قلة[٤]،

ويستدلون بما ورد عن العرب مَن يرفع ما تقدم فِي (إلا) على البدل، من ذلك ما أنشده الفراء لذي الرمة:

---

(١) من البسيط، نسبه أبو حيان في التذييل والتكميل٨/ ٢٥٠ إلى كعب بن مالك، وهو في ديوان حسان (ص ١١٩) ، الألب – بفتح الهمزة، وكسرها –: القوم يجتمعون على عداوة إنسان، وفيك: يعني رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، والوزر: الملجأ. والشاهد: حيث تقدم المستثنى وهو (السيوف) على المستثنى منه وهو (وزر) .ينظر: الكتاب٢/ ٣٣٦، المقتضب٤/ ٣٩٧، وتمهيد القواعد بحاشيته ٥/ ٢١٦٣.

(٢) الكتاب ٢/ ٣٣٥.

(٣) انظر: معاني القرآن ١/ ١٦٨، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٧٠٤، والتذييل والتكميل ٨/ ٢٣٨.

(٤) انظر: شرح التسهيل٢/ ٢٩٠، وهمع الهوامع٢/ ٢٥٨.

مقَزَّعٌ أطلسُ الأطْمار ليس له ... إلا الضّراءُ وإلّا صيدُها نَشَبُ[١].

وأيضا حكى الفراء عن أبي ثروان:

ما كان منذ تركنا أهل أسمنةٍ إلا الوجيفَ لها رعيٌ ولا علف[٢].

فنصب (الوجيف)، ورفعه غيره.

وقال حسان:

لأنّهمُ يرجونَ منه شفاعةً ... إذا لم يكنْ إلّا النبيونَ شافِعُ[٣].

وأيضا قوله :

رأت إخوتي بعد الولاء تتابعوا ... فلم يبق إلا واحدٌ منهم شُفْرُ[٤]

كما يستدلون بما حكاه يونس عن العرب : (ما لي إلا أبوك أحدٌ)[٥]، على أن من العرب من يجيز ذلك مع التقدم ما كانت تجيز منه مع التأخر؛ لأن هذا التقديم التقدير به التأخير[٦].

---

(١) من البسيط ، في ديوان ذي الرمة (ص ٢٤) ، في وصف صائد، المقزع: الخفيف الشعر، الأطلس: الأغبر، الأطمار: واحدها الطِمْر، وهو الثوب الخَلَق، والضراء واحدها ضِرْو: الكلب الضاري، والنشب: المال. والشاهد في قوله: "إلا الضراء وإلا صيدها نشب"؛ حيث قدم المستثنى مرفوعا على المستثنى منه، والبيت في معاني الفراء١/ ١٦٨، والتذييل والتكميل ٨/ ٢٣٧ ، وتمهيد القواعد ٥/ ٢١٥٨.

(٢) من البسيط، بلا نسبة في انظر معاني القرآن للفراء١/١٦٨، والتذييل والتكميل٨/ ٢٣٧.

(٣) من الطويل، في ديوان حسان (١١٤) ، ط. الهيئة العامة للكتاب، والشاهد على رفع المستثنى المقدم على المستثنى منه. انظر: التذييل والتكميل ٨/ ٢٣٧، والمقاصد النحوية ٣/ ١٠٩١.

(٤) من الطويل، لم يعين قائله، شفر: بمعنى أحد، لا يستعمل إلا في النفي. والشاهد فيه: جعل المستثنى متبوعا، ولذلك رفع مع تقدمه، والمستثنى منه تابعا، ينظر: التذييل والتكميل ٨/ ١٩٩، والمقاصد الشافية ٣/ ٣٧٠، ولسان العرب ٤/ ٤١٩ (شفر) .

(٥) انظر: الكتاب٢/٣٣٧.

(٦) انظر: الإنصاف م٣٦ ١/٢٧٧، والمساعد١/٥٦٧.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وتجويز الكوفيين الإتباع على البدلية هنا من وجهين:

الأول- أن يكون ما بعد (إلا) مبنيا على ما قبلها، ويكون المستثنى منه تابعا للاسم الذي قبله، فتقول: ما قام إلا زيد أحد، فتجعل (زيد) فاعلا بـ(قام)، و(أحد) هنا بدل من (إلا زيد)[١]، وهو ما وجّه به سيبويه رواية يونس في قوله:" وحدثنا يونس أن بعض العرب الموثوق بهم يقولون: (ما لي إلا أبوك أحد)، فيجعلون (أحد) بدلا، كما قالوا: (ما مررتُ بمثله أحد)، فجعلوه بدلا"[٢].

فيكون المتأخر(أحد) بدلا من مجموع المتقدم(إلا زيد) على وضع العام موضع الخاص، وهو شائع في اللغة لا ينكر جوازه أحد، فقد أريد بالاسم العام (أحد) هنا الخصوص، فإذا قلت: (ما جاء إلا زيد أحد) كان المراد بـ(أحد) غير (زيد) من الآدميين، فيكون من بدل الشيء من الشيء لعين واحدة، وهو أشبه ببدل البعض؛ ولذلك لا يقع البدل هنا موقع المبدل منه إلا مع (إلا)، فعلى هذا يصح البدل في: ما قام إلا زيدٌ أحدٌ؛ لأنه يقع موقعه، ويبدل مكانه[٣].

الثاني- أن يكون المتأخر في (ما قام إلا زيد أحد) فاعلا ، والمتقدم بدل منه.

وقد خطّأ ابن عصفور هذا وذاك، فذكر أنه لا يجوز رفع (زيد) على الفاعلية و(أحدٌ) بدل منه؛ لأنه أعم من (إلا زيد)، والأعم لا يُبدل من الأخص، لأنهم كرهوا أن يبدلوا الأكثر من الأقل، إذ كان البدل على خلاف ذلك، لأنه لا يوجد بدل كلٍ من بعض، ولو اعتبرنا العام هنا وضع موضع الخاص فهذا وإن كان جائزا فموضعه الضرورة، والضرورة لا يقاس عليها. ويلزم إن قيس مثل هذا أن يقال: ما قام إلا زيدٌ إخوتك، وتريد بالإخوة زيدًا، وهو أقرب على بعده من ذلك الذي أجاز؛ لأن الإخوة ليس يمتنع مجيئه في الإيجاب، وهذا كله خطأ. والوجه فيه أن يقال: إنه بدل من الاسم مع إلا مجموعين.

---

(١) انظر: معاني القرآن للفراء ١٧٨/١، وارتشاف الضرب ١٥١٦/٣

(٢) انظر: الكتاب٣٣٧/٢.

(٣) انظر: نتائج الفكر في النحو. ص: ٢٣٩، وارتشاف الضرب٣/ ١٥١٧، والمقاصد الشافية ٣/ ٣٦٩.

ولا على البدل و(أحد) فاعل بـــ(قام) كما كان لو تأخر؛ لأن البدل لا يتقـــدم على المبدل منه[١].

والراجح المختار هو رأي البصريين وجوب نصب المستثنى المتقدم، وهي اللغة الفصيحة العالية، كما عبر الأنباري، وهو أهون الضررين، وأما رفعه علـــى الاتباع مما بعده، فلغة ضعيفة، وهو من القلة بحيث لا يقاس عليه[٢].

ومن النحويين من يسميه أحسن القبيحين[٣]؛ لأنك في نحو المثال المذكور بين أمرين، كلاهما قبيح، ولا بد من ارتكاب أحدهما:

الأول-أن ترفع المستثنى على الإتباع، لكنك لن تجد متبوعًا قبله تتبعه له، ولا يُتبع لما بعده؛ لأن التابع لا يتقدم على المتبوع. وقد كان هـــذا الوجـــه هـــو المختار مع تأخره لكنه لا يكون مع تقديمه، فلا يُتصور هاهنا في (إلا) أن تكـــون وما بعدها بدلًا؛ لأن البدل تابع، ولا يتقدم على المبدل منه، ولا صفة لـــذلك، لأن (إلا) التي للصفة لا تلي العامل لضعفها، فتعين النصب على الاستثناء؛ وهذا مـــا سماه ابن جني بوجوب الجائز[٤].

والآخر- أن تنصبه على الاستثناء، فتدعي تقديم المستثنى على المســـتثنى منه، وهذا مع ضعفه ومخالفته للأصل؛ لأنه ليس في قـــوة تـــأخيره عنـــه؛ لأن المستثنى جارٍ من المستثنى منه مجرى الصفة المحضة مـــن الموصـــوف بهـــا، ومجرى المعطوف بلا من المعطوف عليه، فكما لا يتقدمان على متبوعهما، كذا لا يتقدم المستثنى على المستثنى منه، إلا إذا تقدم ما يشعر به مما هو المسند إليـــه أو واقع عليه، لكن قد جاء على كل حال، كما جاز تقديم المفعول على الفاعل، لأن التقديم توسع في الكلام، وسبب لإقامة الأوزان والقوافي والأسجاع[٥].

---

(١) انظر: شرح الجمل٢/٢٦٣، والمقرب١/١٦٩، والتذييل والتكميل٨/ ٢٤٠.
(٢) انظر: الإنصاف ١/٢٧٧، والمساعد١/٥٦٧.
(٣) انظر: شرح المفصل٢/ ٥٢.
(٤) انظر: أصول النحو ٢ – جامعة المدينة. ص: ٢٨٤.
(٥) انظر: شرح التسهيل ٢/ ٢٩١، وتوجيه اللمع. ص: ٢٢٠.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

فله أصل في العربية يحمل عليه، نظيره صفة النكرة إذا تقدمت، نحو: "فيها قائما رجل"، لا يجوز في "قائم" إلا النصب، لأنك إذا أخرته، فقلت: "فيها رجل قائم"، جاز في "قائم" وجهان: الرفع على النعت والنصب على الحال، إلا أن الحال ضعيف، لأن نعت النكرة أجود من الحال منها، فإذا قدم بطل النعت، وإذا بطل النعت، تعين النصب على الحال ضرورة، فصار ما كان جائزا مرجوحا، مختارا(١).

وهذا ما أراده سيبويه في قوله: "فلما لم يكن وجه الكلام هذا حملوه على وجهٍ قد يجوز، إذا أخرت المستثنى، كما أنهم حيث استقبحوا أن يكون الاسم صفةً في قولهم: فيها قائمًا رجلٌ، حملوه على وجهٍ قد يجوز لو أخرت الصفة- يعني النصب على الحال- وكان هذا أمثل عندهم من أن يحملوا الكلام على غير وجهه"(٢).

(١) انظر: الخصائص١/٢١٣، وشرح المفصل٢/ ٥٢.

(٢) انظر: الكتاب٢/٣٣٥.

المسألة الثامنة : صفة النكرة المتقدمة عليها.

قد يكون للاسم حال إذا تقدّم لا يكون له إذا تأخّر، كما هو معروف بالرتبة المحفوظة التي يختلف إعرابها بالتقديم عنها بالتأخير، فمن ذلك مثلا: فيها رجلٌ قائمٌ، فيجوز لك في (قائم) الرفع على الصفة، وهو المختار(١)؛ والنصب على الحال، وهو ضعيف جدا، وإن أجازه سيبويه، قياسا على نصبه بعد المعرفة، ومثّلَ له بـ(هذا رجل منطلقا)(٢)، لكنه ليس بمنزلة الإتباع في القوة؛ لأن نعت النكرة أجود من الحال منها، والحال خبر، وحمل الصفة على الصفة أقرب من حملها على الخبر(٣).

فإذا قُدِّمَ (قائما)، فقيل: (فيها قائم رجل)، فللمتكلم أن يرتكب أحد القبيحين:

-أن يرفع الوصف المشتق المتقدم، وهذا قبيح لا يجوز؛ لأن الصفة لا تكون إلا تابعة، والتابع لا يتقدم على المتبوع، والصفة تجري مجرى الصلة في الإيضاح؛ فلا يجوز تقديمها على الموصوف، كما لا يجوز تقديم الصلة على الموصول، بخلاف "الحال الذي هو مفعول فيها، والمفعول يكون مقدما ومؤخرا(٤).

-وأن ينصبه فيجعله حالا، وهذا أيضا ضعيف؛ لأنه حال من النكرة، التي لا مسوّغ لها، وهذا خلاف القياس؛ لأن أصل صاحب الحال أن يكون معرفة؛ لأنه محكوم عليه بالحال، وحق المحكوم عليه أن يكون معرفة؛ لأن الحكم على المجهول لا يفيد غالبًا، إذ للحال شبه بالخبر، ولصاحبها شبه بالمبتدأ، ومن هنا لم يكن صاحب الحال نكرة إلا بمسوغ يُقربه من المعرفة، كما لم يكن المبتدأ نكرة إلا بمسوغ، والأصل في صاحب الحال أن يكون معرفة(٥).

---

(١) إذ حق النكرة إذا جاءت بعدها الصفة أن تكون جارية عليها، ليتفق اللفظ. انظر: نتائج الفكر للسهيلي. ص: ١٨٢.
(٢) انظر: الكتاب ١١٢/٢.
(٣) انظر: شرح المفصل ٢/ ٥٢، وارتشاف الضرب ٣/ ١٥٧٧، والمقاصد الشافية ٣/ ٤٤٥.
(٤) انظر: المقتضب٤/ ١٩٢.
(٥) انظر: تمهيد القواعد٥/٢٢٧٦، والتصريح/٥٨٤، وأصول النحو٢- جامعة المدينة. ص:٢٨١.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

لكن نصبه على الحال من النكرة التي لا مسوغ لها –وإن كان خلاف القياس– أخفُّ القبيحين؛ لأنه سُمِع في لغة ضعيفة، حكاها سيبويه في (الكتاب)[١]، فالحمل عليه أولى"[٢].

فهذا على الحال، وقد كانت تضعف في التأخير؛ لاقتضاء النكرة أن تتبعها الصفة النكرة، فلما تقدم؛ بطل سبب الضعف، وصار لا يجوز غير الحال[٣]، إذن ففي نصبه على الحال فرار من القبح ، وهو وجه الكلام، كما قال سيبويه:" وحُمل هذا النصب على جواز: فيها رجلٌ قائما، وصار حين أُخِّرَ وجه الكلام، فرارا من القبح"[٤].

وقد سوّغ تنكير صاحب الحال –وإن كان مخالفا للأصل– تقدم الحال عليه؛ لِئَلَّا يلتبس بِالصّفةِ لو تأخّر، إذا كان صاحبها منصوبا، وطُرد الباب في غير هذه الحالة [٥]، وهذا شبيه بالابتداء بالنكرة، حينما لا يكون لها مسوغ لها إلا الإخبار عنها بظرف مختص مقدم[٦]، وأكثره في الشعر، ولهذا عقّب عليه سيبويه بقوله: وهذا كلامٌ أكثر ما يكون في الشعر وأقل ما يكون في الكلام"[٧].

واستشهد له بقول ذي الرمة:

---

(١) من ذلك ما حكاه عن يونس: أن ناسًا من العرب يقولون: "مررت بماءٍ قعدةَ رجلٍ"، ورَوى عن الخليل إجازة: "فيها رجل قائما" وعن عيسى إجازة: "هذا رجل منطلقا" ، ثم قال: "ومثل ذلك "عليه مائةٌ بيضًا". انظر: الكتاب ١١٢/٢، وارتشاف الضرب ٣/ ١٥٧٧.

(٢) الخصائص ٢١٣/١.

(٣) انظر: شرح كتاب سيبويه للرماني. ص: ٥١٦.

(٤) الكتاب١٢٢/٢.

(٥) التعليل بالالتباس بالصفة لا يطرد إلى مع صاحب الحال المنصوب ، لكن لو كان صاحبه مرفوعا لم يلتبس لأن ذا الحال مرفوع والحال منصوب. انظر: حاشية الصبان٢/ ٢٦٠، وخزانة الأدب ٣/ ٢١٠.

(٦) ينظر: حاشيته على التصريح ١/ ٣٧٨.

(٧) الكتاب١٢٤/٢.

وتَحْتَ العّوالِى في القَنَا مستِظلةً ... ظِباءٌ أعارتُها العيونَ الجآذرُ[١].

أراد: ظباء مستظلة، فلما قدم الصفة، نصبها على الحال، ولو تأخر كان نعتا لــ (ظباء).

وقول كُثيّر:

لمَيَّةَ موحِشاً طللُ[٢].

نصب موحشا؛ لِأَنَّهُ نعت نكرَة تقدم على الِاسْم.

وقول الآخر:

وبالجِسْم مِنِّي بَيِّناً لو علمْتِه ... شُحوبٌ وإنْ تَستشهِدِى العينَ تشهدِ[٣].

ووقوع الحال هنا من صاحبها النكرة في نحو ما تقدّم، مذهبُ سيبويه، ولم يجعلها من الضمير الذي في الخبر[٤]؛ لأن الخبر مؤخر في النية هو العامل في الحال، وهو معنوي، والحال لا تتقدم على العامل المعنوي، كما أنك إن جعلت الحال من قولك: (فيها قائماً رجل)، من الضمير، لم يصح تقدير المضمر إلا مع تقدير فعل يتضمنه، ولا يصح تقدير فعل بعده، مبتدأ، لأن معنى الابتداء يبطل ويصير المبتدأ فاعلاً، وإذا صار فاعلاً بطل أن يكون في الفعل ضمير لتقدم الفعل على الفاعل، وإذا بطل وجود الضمير بطل وجود الحال منه[٥].

---

(١) من الطويل، وينظر في: ديوان ذي الرمة. ص ٢٥٤، والكتاب ٢/ ١٢٣، شرح أبيات سيبويه ١/ ٣٤٧١ والجآذر: جمع جؤذر، وهو ولد البقرة الوحشية، شبه النساء بالظباء، وجعل عيونهن كعيون أولاد البقر الوحشية. والبيت في وصف نسوة سبين فصرن تحت عوالي الرماح وفي قبضتها.

(٢) من مجزوء الوافر، وعجزه: يَلوحُ كأنّه خَلَلُ ،ونسبه سيبويه١٢٣/٢ لكثير عزة؛ ويروى: (لمية موحشا) لذي الرمة؛ فإن(عزة) اسم محبوبة كثير، و(مية) اسم محبوبة ذي الرمة. الخزانة ٢١١/٣.

(٣) من الطويل، لم ينسبه سيبويه ولا غيره، ينظر هذا البيت في: الكتاب ١٢٣/٢، وشرح التسهيل٢/ ٣٣٣،والتذييل والتكميل٩/ ٦٤،والشاهد: في «بيّنا»؛ حيث وقع حالا مقدما على صاحبه "شحوب".

(٤) انظر: الكتاب١٢٢/٢.

(٥) انظر: نتائج الفكر في النحو . ص: ٣٢٧، ١٨٤.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وذهب قوم- منهم السخاوي وابن الحاجب[١]-إلى منعه، معللين أن صاحب الحال هو الضمير المستكن في الخبر العائد على النكرة؛ بناءً على أنه لا يكون إلاَّ من الفاعل والمفعول[٢]، ولأن ضمير النكرة معرفة خلافاً لبعض النحـــويين، وإذا كان معرفة فجعل الحال من المعرفة أولى من جعلها من النكرة مقدمةً عليها، لأن هذا هو الكثير الشائع، وذاك قليل نادر، فكان أولى[٣].

والصحيح قول سيبويه ؛ لأن الحال خبرٌ في المعنى، فَجَعْلُه لأظهر الاسمين أولى من جعله لأغمضهما[٤]، كما أن الظرف والجار والمجرور لا ضمير فيه عند سيبويه، إلا إذا تأخر، وأما إذا تقدم فلا ضمير فيه[٥].

---

(١) انظر: سفر السعادة وسفير الإفادة ٢/ ٧١٦، وأمـــالي ابـــن الحاجـــب١/ ٣٠١، وخزانـــة الأدب٣/ ٢٠٩.

(٢) انظر: شرح التسهيل ٣٣٣/٢، وتوضـــيح المقاصـــد ٢/ ٧٠١، والبســـيط ٥٢٨/١، ٣١٥، والارتشاف ١٥٧٧/٣.

(٣) انظر: أمالي ابن الحاجب١/ ٣٠١، وخزانة الأدب٣/ ٢٠٩.

(٤) انظر: شرح التسهيل ٢/ ٣٣٣.

(٥) هذا ما نسبه إليه ابن خروف، ودلّل له بأنه لو كان فيه ضمير إذا تقدم لجاز أن يؤكد، وأن يعطف عليه، وأن يبدل منه، كما يفعل ذلك مع المتأخر . انظر: التصريح ١/ ٢٠٧، وهمـــع الهوامع٢/ ٣٠٥.

المسألة التاسعة : (**دام**) **بين الإعمال والإهمال في قول الشاعر**:

دُمْتَ الحميدَ فما تَنْفَكُ مُنْتَصِرا..... [١].

مما تعارض في تخريجه أصلان قول الشاعر:

دُمْتَ الحميدَ فما تَنْفَكُ مُنْتَصِرا ... على العِدا في سبيل المجدِ والكرم

حيث وردت(دام) هنا وبعدها اسمان: مرفوع (تاء المخاطب)، ومنصوب(الحميد)، وهو يحتمل توجهين:

الأول- أن (دام) هنا ناقصة عاملة عمل (كان) المرفوع (التاء) اسمها، والمنصوب (الحميد) خبره.

الثاني- أن (دام) هنا تامة، و(التاء) فاعلا بها، و(الحميد) منصوبا على الحال[٢].

وكلا التخريجين مُشكِلٌ؛ لخروجه عما استقر في أصولهم.

أما الأول: فلابد في إعمال (دام) الناقصة في الاسم والخبر أن تسبق بـ(ما) الظرفية المصدرية[٣]، وهو شرط وجوب، وإعمالها من غير هذا الشرط نقض لأصولهم، وهي مع (ما) لدلالة توقيت فعل بمدّة ثبوت خبرها لاسمها، كقولك: أقوم ما دمت قائما، فقولك: ما دمت قائما، توقيت لقيام المتكلّم بمدّة ثبوت قيام المخاطب، ومن ثمّ احتاجت ما دام إلى كلام، لأنّها ظرف ولا بدّ له مما يقع فيه[٤].

وإذا لم ترد المصدر والدلالة على الوقت، لم تأت بـ(ما)، وحينئذ ليس لها اسم، ولا خبر، فلو وقع بعدها مرفوع ومنصوب جُعل المرفوع فاعلًا، والمنصوب حالًا، نحو قولهم: "دام زيد صحيحًا"؛ فليست هنا عاملة عمل كان؛ بل هي تامة بمعنى (بقي)، والمرفوع فاعله، والمنصوب حال منه؛ لأنها إذا سبقت: "دام" بـ

---

(١) من البسيط، وهو بلا نسبة في التذييل والتكميل٣/ ٢٣٨، وتخليص الشواهد ص ١٦٨.

(٢) انظر: شرح التسهيل ١/ ٢٦٠، وارتشاف الضرب من لسان العرب٢/ ٩٨٩.

(٣) انظر: التصريح ١/ ٢٣٧.

(٤) انظر: الكناش في فني النحو والصرف ٢/ ٤٣.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

"ما" وهي مصدرية غير ظرفية، لم تعمل عمل "كان"، فأحرِ بـ "دام" إذا لم تذكر "ما" أصلا ألا تعمل(١).

وأما التخريج الثاني، فَمُشْكِلٌ؛ لأن الأصل في الحال أن يكون نكرة؛ لأنها فضلة ملازم للفضلية، ودليل ملازمتها للفضلية أنها لا تقوم مقام الفاعل، بخلاف غيرها من الفضلات(كالمفاعيل)، فلذلك يُعَرَّفُ غيرُها؛ لأنه قد يقوم مقام الفاعل، ولزومها الفضلية استحق تثقيلها، فألزمت التخفيف بلزوم التنكير، ولما كان الغالب على صاحب الحال التعريف، والغالب عليها الاشتقاق ، وهى خبر في المعنى ألزمت التنكير؛ لئلا يتوهم أنها نعت، إذا كان صاحبها منصوباً ، أو كانت هي لا يظهر فيها الأعراب(٢).

وإذا كان لابدَّ لنا من اختيار أخف الامرين في توجيه البيت، فأخفُّهما التخريج الثاني كون (دام) هنا تامة، والتاء فاعل لها، و(الحميد) منصوب على الحال على تأويله بالنكرة، أي: حميدًا، وهذا هو وجه الاستشهاد به في كتب النحو(٣).

وإنما كان هذا المَحْمَل أخف الأمرين لوجهين:

الأول- وقوع الحال معرفة وتأويله بالنكرة أمر وارد، وله شواهد كثيرة، حتى مذهب الجمهور بوجوب تنكير الحال لا يمنع وروده معرفة في الشواهد التي ورد فيها، لكن على تأويله بالنكرة، كما في: (ادخلوا الأول فالأول)، أي: مترتبين،

---

(١) انظر: علل النحو: ٢٥٠، وشرح الكافية الشافية ١/ ٣٨٥، وتمهيد القواعد٣/ ١٠٧٠، والتصريح١/ ٢٣٨.

(٢) انظر: التذييل والتكميل٩/٢٨ ، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع ٢/ ٣٠١.

(٣) انظر: شرح التسهيل ١/ ٢٦٠، وارتشاف الضرب من لسان العرب٢/ ٩٨٩، والتذييل والتكميل٣/ ٢٣٨، وتخليص الشواهد ص ١٦٨، والمساعد على تسهيل الفوائد١/ ١٩٨، والهمع١/ ٣١٢.

(فأرسلها العِراك) [١]، أي : معتركة، و"اجتهد وحدك" أي: منفردا، و(كلمته فاه إلى في)، أي: مشافهة، وهكذا... [٢].

وما يناسب البيت الذي معنا أن يُحمل على زيادة (أل)، وهذا تأويل البصريين، فَيمَا كَانَ مِنْهَا بِأَلْ [٣]، وكثير من النحويين، كابن مالك، وأبي حيان، والمرادي، وابن هشام، والسيوطي[٤]، قالوا به في كل ما جاء من الحال معرفا بأل، كما في قراءة بعضهم: (لَيَخْرُجَنَّ الأَعَزُّ مِنْهَا الأَذَلَّ)[٥]، أي: لَيَخْرُجَنّ العزيزُ منها ذليلاً، وقول بعض العرب:" ادخلوا الأول فالأول" أي: أولا فأولاً، وجاءوا الجمّاء الغفير، أي: جاءوا جمًا غفيرا، وقد قالت العرب: و(جاءوا جمّاء غفيرا)[٦]، مما يدل على أنها زائدة، وعليه فـ(أل) هنا في (الحميد) زائدة، والتقدير: دمت حميدا.

ومما يؤيد زيادة (أل) هنا حملا على نظرائها ، ويجعله أحسن التخريجات: أنها ترد زائدة في مواضع كثيرة، كالعَلَم في :

ولقد جَنَيْتُكَ أكْمُؤًا وعَسَاقِلًا ... ولقد نَهَيْتُكَ عن بَنَات الأَوْبَرِ[٧].

---

(١) انظر: جزء بيت من الوافر، للبيد بن ربيعة. ديوانه ص٨٦، من شواهد سيبويه ٣٧٢/١. تمامه : فأَرْسَلَها العِراكَ ولم يَذُدْها ... ولم يُشْفِقْ على نَغَصِ الدِّخالِ
ـ الشاهد: في قوله: "العراك" حيث وقع حالا مع كونه معرفة –والحال لا يكون إلا نكرة– وإنما ساغ ذلك لأنه مؤول بالنكرة، أي: أرسلها معتركة.
(٢) انظر: شرح الكافية الشافية٢/ ٧٣٤، والتذييل والتكميل٩/ ٢٨.
(٣) انظر: البحر المحيط في التفسير١٠/ ١٨٤.
(٤) انظر: شرح التسهيل ١/ ٢٦٠، التذييل والتكميل ٣/ ٢٣٧، وتوضيح المقاصد والمسالك٢/ ٧٠٠، وشرح قطر الندى ٢٣٦، وهمع الهوامع٢/ ٣٠٢.
(٥) ليخرجن بالياء مفتوحة، وَضَمِّ الرَّاءِ، فَالْفَاعِلُ الْأَعَزُّ، ونصب الأذل على الحال، ونسبها ابو حيان حكاية عن الكسائي والفراء إلى قوم. انظر: البحر المحيط في التفسير١٠/ ١٨٤.
(٦) انظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب٣/ ١٥٦٣.
(٧) من الكامل، بلا نسبة في المقتضب ٤/ ٨٤ ، وشرح التسهيل ١/ ٢٥٩، والمقاصد النحوية ١/ ٤٦٥،على زيادة اللام في قوله "الأوبر" والأصل: بنات أوبر بدون اللام، وإنما زيدت لأجل الضرورة، لأن ابن أوبر علم على نوع من الكمأة، ثم جمع علي بنات أوبر.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

والتمييز في :

رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وُجُوهَنَا... صددت وطِبْتَ النّفسَ ياقيسُ عن عمرٍو[١].

وزائدة لازمة، وذلك في ألفاظ محفوظة. منها: الذي، والتي، وفروعهما من الموصولات. ومنها: (اللات) اسم الصنم، ومنها ظرف الزمان (الآن) [٢].

وكل هذه التأويلات على مذهب الجمهور القائلين بوجوب تنكير الحال وتأويل ما ورد منه معرفة[٣].

الثاني- حمل البيت على كون (الحميد) منصوبا على الحال وإن كان معرفة، يوافق مذهب بعض النحويين كيونس والبغداديين ممن أجازوا تعريف الحال؛ قياسا على الخبر، فلا يحتاج إلى تأويل[٤]، وموافق أيضا لرأي الكوفيين جواز تعريف الحال إذا أفاد الشرط[٥] ؛ لأنه يمكن تقديره: دمت إن كنت حميدا؛ بخلاف إعمال (دام) من غير (ما)، فلم يقل به أحد من النحويين.

---

(١) من الطويل، لراشد بن شهاب اليشكري، والبيت مع قصيدته في المفضليات ص ٣١٠، وهو من شواهد شرح التسهيل ٢٩٢/١، وشرح الألفية لابن الناظم. ص: ١٠٢، والجنى الداني في حروف المعاني. ص: ١٩٨، والأشمونى١/ ١٧٠،والشاهد فيه نصب (النفس) على التمييز باعتبار أن (أل) زائدة لإقامة الوزن.

(٢) انظر: الجنى الداني في حروف المعاني. ص: ١٩٧.

(٣) انظر: التذييل والتكميل٢٨/٩ ، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع ٢/ ٣٠١.

(٤) انظر: الكتاب٢/ ٧٦ ، والمساعد على تسهيل الفوائد٢/ ١١.

(٥) انظر: تمهيد القواعد ٥/ ٢٢٦٥، همع الهوامع٢ / ٣٠١.

المسألة العاشرة : الضمير المتصل بعد (لولا) بين الجر والرفع.

الأصل في (لولا) الامتناعية أن يقع بعدها المبتدأ، وغنيٌّ عن التوضيح أن موقع الابتداء هو الرفع، ويقتضي ذلك ضمير رفع، ولكن استعمال اللغة جاء على غير مقتضى القاعدة، فوردت (لولا)، وبعدها ضمير لا يشغل موقع الرفع في تصنيف النحاة، بل يشغل موقع النصب، أو موقع الجر، وكلاهما لا يحقّق وظيفة مدخول (لولا)، ومن ذلك (لولاي) و(لولاك) و(لولاه) [١].

ومن ذلك قول يزيد بن الحكم الثقفي:

وكَمْ موطنٍ لولايَ طِحتَ كما هَوَى ... بأَجْرامه من قُلةِ النّيق مُنهَوي[٢].

وقول عمر بن أبي ربيعة:

لولاك هذا العام لم أَحْجُج[٣].

وقول عمرو بن العاص:

ولولاك لم يَعْرِضْ لأحْسَابِنَا حَسَنْ[٤].

وقد كان لهم في تخريج هذا المسموع المخالف للقياس رأيان:

الأول- للكوفيين والأخفش: أن الياء وأخواتها في موضع رفع، نيابة عن ضمائر الرفع المنفصلة، وأن العرب قد استعارت ضمير الرفع المنفصل للنصب في

---

(١) انظر: شرح المفصل٢/ ٣٤٢، وشرح التسهيل ٣/ ١٨٥.

(٢) من الطويل، في الكتاب٢/ ٣٧٤، وخزانة الأدب ٥/ ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٤٢. طحت: هلكت. هوى: سقط. الأجرام: ج الجرم، وهو الجسد. القلة. الرأس. النيق: أعلى موضع في الجبل. المنهوي: الساقط. والشاهد فيه: "لولاي" حيث اتصل الضمير بـ "لولا"، والقياس: "لولا أنا".

(٣) عجز من السريع. صدره: أَوْمَتْ بعينيها من الهَوْدَج، لعمر بن أبي ربيعة في ملحق ديوانه ص ٤٨٧، وشرح المفصل ٢/ ٣٤١، وخزانة الأدب ٥/ ٣٣٣، ٣٣٥، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤٢، والشاهد فيه قوله: "لولاك" حيث اتصل الضمير بـ "لولا" الامتناعية ، والقياس: "لولا أنت".

(٤) عجز من الطويل. صدره: أَتُطْمِعُ فِينَا مَنْ أَرَاقَ دِمَاءَنَا، في: الإنصاف ٢/ ٦٩٣، وشرح المفصل ٢/ ٣٤٤، والشاهد فيه قوله: "لولاك" حيث اتصلت الكاف بـ "لولا".

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

(لقيتك أنت)، وكذلك استعاروه للجر في (مررت بك أنت)، و(ما أنا كأنت، ولا أنت كأنا)، وشِبْهِه[١].

ووجه قول الأخفش أنه موضع لو وقع فيه الظاهر لكان مرفوعاً، فوجب أن يحكم على محل المضمر الواقع موقعه بذلك قياساً على سائر الضمائر، إلا أنه يحتاج إلى الاعتذار عن وقوع صيغة المجرور في "لولا". في محل الرفع بأنه لا بعد في استعارة صيغة أحد البابين في الآخر. فكما أوقعوا صيغة المرفوع في المجرور في قولهم: مررت بك أنت وبه هو وبنا نحن، وما أنا كانت، فكذلك أوقعوا صيغة المجرور في محل الرفع في "لولا"[٢].

ويردّه ابن هشام بأن استعارة ضمير مكان آخر محصورة في الضمائر المنفصلة؛ لشبهها بالأسماء الظاهرة، وإنما جاءت النيابة في المتصل بثلاثة شروط: كون المنوب عنه منفصلا، وتوافقهما في الإعراب، وكون ذلك في الضرورة[٣].

الثاني– لسيبويه والبصريين: أن الضمير الواقع بعد (لولا) في (لولاي) وشبهه في موضع جرّ بـ(لولا)؛ لأن الياء وأخواتها لا يُعرف وقوعها إلا في موضع نصب أو جرّ، والنصب في (لولاي) ممتنع؛ لأن الياء لا تنصب بغير اسم، إلّا ومعها نون الوقاية وجوبا أو جوازا، ولا تخلو منها وجوبا إلا وهي مجرورة، وياء (لولاي) خالية منها، فامتنع كونها منصوبة، وتعيّن كونها مجرورة[٤].

وقد ردّ سيبويه في كتابه من يقول باستعارة الضمائر، فقال: ((وزعم ناس أن الياء في (لولاى) في موضع رفع، جعلوا (لولاى) موافقة للجر، و(نى) موافقة للنصب، كما اتفق الجر والنصب في الهاء والكاف. وهذا وجه ردىء لما ذكرت

(١) انظر: الإنصاف٢/٦٨٧، وشرح التسهيل٣/١٨٥.
(٢) انظر: أمالي ابن الحاجب٢/٤٨٩.
(٣) انظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب . ص: ٥٧٧.
(٤) انظر: الكتاب٢/٣٧٣، وشرح الكافية الشافية٢/٧٨٧، والجنى الداني. ص:٦٠٣.

لك، ولأنك لا ينبغي لك أن تكسر الباب وهو مطرِّد، وأنت تجد له نظائر، وقد يوجه الشيء على الشيء البعيد إذا لم يوجد غيره))[١].

وفي ذلك-مع شذوذه-استبقاء حقٍّ لـ(لولا)، وذلك أنها مختصة بالاسم، غير مُشابِهَة للفعل، ومقتضى ذلك أن يُجَرِّ الاسم مطلقا، لكن مَنَعَ من ذلك شَبَهُها بما اختصّ بالفعل من أدوات الشرط من ربط جملة بجملة، وأرادوا التنبيه على موجب العمل في الأصل، فجرّوا بها المضمر المشار إليه[٢].

وردّه المالقيّ بأن اعتبار (لولا) حرف جر يُضعِّفه عدم وجود متعلّق، فليس في الكلام ما تتعلق به، ولا تُقَدَّر متعلِّقة به، هذا مع أن لها صدر الكلام، ولا تحتاج إلى كلام قبلها وتكون جوابا له، وهذا كله معدوم في حروف الجر، مع أنها حرف ابتداء في أكثر مواضعها، فالحكم عليه بأنها حرف خفض بالظن ضعيف، فالأَوْلَى أن يحكم عليها بالبقاء على أنها حرف ابتداء عند من يرى ذلك[٣].

ويمكن أن يجاب بأن (لولا) حرف جر شبيه بالزائد، فلا متعلق له، ولها معنى وهو الامتناع لوجود، لذلك قلنا: إنها شبيهه بالزائد؛ لأن الزائد لا معنى له، ونظيرها من حروف الجر في عدم وجود متعلق (رُبّ، خلا ، عدا ، وحاشا، لعلّ في لغة عقيل) أو صارت بمنزلة الباء في (بحسبك زيد)، و(مِن) في (هل مِن أحد عندك) غير متعلقة بشيء، وموضعها رفع بالابتداء، والخبر مقدر محذوف كما كان مع الرفع[٤].

وللقوم تعليلات وتأويلات قيِّمةٌ، حاولوا بها تفسير هذا التركيب الخارج عن القياس، لتحوّل حرف الابتداء إلى حرف جر- كما يرى سيبويه- بتحديد وجه الشبه بين (لولا) وحروف الجر في أن خبر المبتدأ الذي بعد (لولا) لما كان لا

---

(١) انظر: الكتاب ٢/٣٧٦.

(٢) انظر: شرح التسهيل٣/١٨٥.

(٣) انظر: رصف المباني. ص: ٣٦٤-٣٦٥، والمقاصد الشافية ٦/ ٢٠٠.

(٤) انظر: شرح المفصل٢/ ٣٤٦.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

يظهر، أشبهت (لولا) حروف الجر لوقوع اسم بعدها، وكان المضمر لا يتبيّن فيه إعراب، فَجُعِلَ موضعَ المجرور(١).

وسرّ إيراد ضمير الجر محل ضمير الرفع، في حين أنه لم يُجرّ الاسم الظاهر المعرب بعد (لولا) المناسبة بين علامات المضمر- من جهة الاشتراك في الإضمار، والبيان عن المخاطب من المتكلم من الغائب، وأنها كلها مبنيةٌ، وإن كان فيها دليلٌ على وجوه الإعراب، فإنها تنحط عن منزلة ما فيه الإعراب- فَأَشَعر بهذه المناسبة بينها بإيقاع بعضها موقع بعضٍ من غير إخلالٍ بالمعنى، ولا يجوز أن يطَّرد مثل هذا؛ لأن الأصل أحقٌّ به؛ إذ كان ليس فيه إلا ما بيَّنا من الإشعار والإيجاز(٢).

وهذا الكلام يشير إلى قضية مهمّة، هي أن الأساليب التي تلزم حالة معينة قد يطرأ عليها من التغيير مما يناسب ما تكون عليه من جمود أو لزوم لنمط معين، فتخرج بذلك إلى نمط آخر مشابه، وهذا يدل على تسامح العرب وتصرفها في بعض الأساليب من إيقاع الضمير المتصل موقع المنفصل، والمجرور موقع المرفوع، عند أمن اللبس ، حيث لا يترتب عليه خفاء في المعنى أو الدلالة(٣).

-والأخفش يرى أنها باقية على ما هي عليه ولكن ضمير الجر، وُضِعَ موضع المرفوع، فهو نائب عنه، كما ناب في قولهم: (ما أنا كأنت، ولا أنت كأنا)، وكما ناب (أنت)، و(هو) عن ضمير النصب والجر في: (مررت بك أنت)، و(أكرمته هو)(٤).

ولا خفاء في أن كلا من المذهبين (مذهب سيبويه والأخفش) يلزمه ارتكاب محذور، والنظر في الترجيح في مثل ذلك إنما يكون ببيان أخف المحذورين.

---

(١) هذا تأويل الزجاج كما نقله عنه أبو جعفر النحاس . انظر: خزانة الأدب٥/٣٤١.

(٢) انظر: شرح الرماني للكتاب بتحقيق سيف العريفي. ٦٤٠-٦٤١.

(٣) انظر: الأصول في النحو٢/ ١٢٤.

(٤) انظر: المقتضب٣/ ٧٣، والتذييل والتكميل٤/ ٣٥٩، والجنى الداني. ص: ٤٦٧.

فما ذكره سيبويه يلزم منه محذور واحد، وهو تغيير "لولا" في أن لها عملاً في الظاهر يخالف عملها في المضمر على هذه اللغة. ثم يكون اختلاف الضمائر مبنياً على هذه القاعدة، إلا أنه خولف في كل مفرد.

ومذهب الأخفش يلزمه المخالفة في جميع محاله وهو اثنا عشر (تقول: لولاي، ولولانا، ولولاك، ولولاك، ولولاكما، ولولاكم، ولولاكن. ولولاهن ولولاها، ولولاهما، ولولاهم، ولولاهن)، ولا خفاء في أن محذوراً أولى من اثنى عشر محذوراً[١].

(١) انظر: أمالي ابن الحاجب٢/٤٩٠.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

المبحث الثاني

(صور ارتكاب أخف الضررين على المستوى الصرفي).

المسألة الأولى

بين الإظهار الشاذ وشبهة الاشتقاق في ترجيح زن (يأجَجٍ ومأجَجٍ)[١].

المراد بالإظهار الشاذ فكّ التضعيف لغير سبب، وأما شبهة الاشتقاق، فهي موافقة البناء لبناء مستعمل في كلام العرب في الحروف الأصول دون المعنى.

وهما من أدلة الترجيح في أصالة الحرف أو زيادته فيما لم يتضح اشتقاقه، فإن تعدد الحرف الذي يغلب عليه الزيادة مع أصلين، ولم تخرج زنته عن النظير على تقدير زيادة أي واحد من المتعددين؛ فبعضهم يرجح أصالة أحدهما بحصول الإظهار الشاذ لو حُكِمَ بزيادته، ويحكم بزيادة ما لم يثبت بزيادته إظهار شاذ.

وبعضهم: يرجح شبهة الاشتقاق في القول بزيادته، حتى لا يؤدي الي وجود تركيب مهمل[٢].

وكان مما اختلف في وزنه(يأجج، ومأجج)-بفتح الجيم عَلَمًا- لعدم وضوح اشتقاقه، هل من (أجّ)؛ وأنه سُمِّي به لأنه تؤجج فيه النيران، أو من (يأج)، سمِّي به لأنه يئِجّ حرا؟[٣] وكذا (مأجج)، يجوز أن يكون من قولهم (أجّ في سيره، يؤجّ أجّا، إذا أسرع)، أو من (أجّت النار والحرّ، تؤجّ أجيجا، إذا احتدمت)، أو (من الماء الأجاج، وهو الملح)، والمكان من ذلك كله[٤].

---

(١) (يأجَجُ) : علم مرتجل لاسم مكان من مكة على ثمانية أميال وكان من منازل عبد الله بن الزبير، و(مأجج) اسم لمكان أيضا أو علم لقبيلة. انظر : معجم البلدان ٤٢٤/٥.

(٢) انظر: شرح شافية ابن الحاجب للرضي٢/ ٣٨٧، ٣٩٤.

(٣) انظر: شرح الشافية لركن الدين ٦٤٦/٢-٦٤٧.

(٤) انظر: معجم البلدان ٣٣/٥.

ولو كان اشتقاقه ظاهرا واضحا لَما اختلف في وزنه. كـ (مَحْبَبٍ) -مثلا- الذي رُجِّح وزنه (مَفْعَل) بالإظهار الشاذ قولا واحدا؛ لوضوح اشتقاقه من (حَبّ)[١].

<u>ولهم في وزن(يأجَج، ومأجَج) قولان:</u>

<u>الأول</u>-أنهما بوزن (فعلل)، وهذا ما عليه سيبويه والجمهور[٢]، فالياء والميم فيهما أصليتان، واللام (الجيم) زائدة للإلحاق بـ(جعفر)، وإنما كان وزنهما كذلك؛ لئلا يؤدي إلى الإظهار الشاذ، إذ لو كانت الياء والميم زائدتين لأدغم الجيم في الجيم، فقيل يأجّ- كـ(ردّ، ومدّ)، ولكان إظهار التضعيف فيهما شذوذا، كشذوذه في (مَحْبَبٍ)، وكان إذ ذاك يُلفَى فيه ترتيب حكم وهو فك الإدغام على غير سبب، والفكّ لا يكون إلا لسبب، أما إذا جعلتهما أصلين لكان إظهار التضعيف قياسا، لأنه لسبب وهو الإلحاق، كـ(قَرْدَدٍ ومَهْدَدٍ)، وحرف الإلحاق لا يدغم، إذ لو أُدغم لبطل الغرض وزالت الموازنة[٣].

قال سيبويه: "وأما (يأجَج) فالياء فيها من نفس الحرف، لولا ذلك لأدغموا كما يدغمون في (مفعلٍ، ويفعل) من (رددت)، فإنما الياء ههنا كميم (مهدد)"[٤].

ومراده واضح أن الياء لو كانت في: (يأجج) زائدة؛ لكان المضعفان أصليين، نحو: (ردّ ويردّ ومَردّ)، فإظهارهم التضعيف دليل على أصالة الياء

---

(١) انظر: المنصف لابن جني. (ص: ١٤١) ، وإيجاز التعريف في علم التصريف (ص: ٩٠) .

(٢) انظر: الكتاب ٣١٣/٤، والمفصل في صنعة الإعراب ص: ٥٠٢، واللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ٢٥١، والممتع الكبير في التصريف. ص: ١٩٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٥/ ٣٢٥، وارتشاف الضرب١/ ٢٢١، والمقاصد الشافية٨/ ٤٦٠، والمساعد على تسهيل الفوائد٤/ ٧٠.

(٣) انظر: اللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ٢٥١، وشرح المفصل ٥/ ٣٢٦، والمقاصد الشافية٨ / ٤٦٠.

(٤) الكتاب ٣١٣/٤.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

والميم، وزيادة أحد المضاعفين للإلحاق، كما في (مهدد)، فقد قام الدليل هنا على أصالة الياء والميم بفك الإدغام في الجيم، وإلا حكمنا عليهما بالزيادة؛ لمصاحبة ثلاثة أصول(١).

وعليه، فقد رجحوا وزنه (فعللا) بما يترتب علي عدم القول به الإظهار الشاذ للام الكلمة وعدم تضعيفها، فكان الإظهار الشاذ سببا في ترجيح الوزن هنا، لئلا يلزم حمل فك الإدغام على الشذوذ لغير فائدة(٢).

الثاني- وعليه الرضي- أن (يأجج) بوزن (يفعَل)، فالياء فيه زائدة، وكذا (مأجج) بزنة (مَفْعَل)، فالميم فيه زائدة ، وأنه من (أ ج ج)، للحمل على تركيب مستعمل في كلامهم(٣).

فهنا رجّح هذا الوزنَ شبهة الاشتقاق حتى لا يؤدي إلي تركيب مهمل؛ لأن في بنائهم "أَجَّ" وليس في بنائهم "يأج" ولا "مأج"، وإذا كان "أج" في بنائهم وليس "يأج، ومأج" في بنائهم، فَحَمْلُ "يأجج، ومأجَج" على "أج" أولى وأشبه من حملهما على "يأج، ومأج"، فتكون الياء في "يأجج" والميم في "مأجَج" زائدتين، والجيم أصلية(٤).

<u>ويترتب على كلا القولين محذور:</u>

أما الأول- بأن يكون وزنه (فَعْلَلا) هربًا من الإظهار الشاذ، فيترتب عليه وجود تركيبين مهملين في كلام العرب (يأج ومأج).

والثاني- يترتب عليه لو قلنا بزيادة الياء والميم في (يأجَج ومأجَج) فكّ إدغام اللام بلا سبب، وهو شاذ.

---

(١) انظر: الممتع الكبير في التصريف. ص: ١٩١، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ١٠/ ٤٩٨٢.

(٢) انظر: شرح الشافية لركن الدين ٦٥٢/٢.

(٣) انظر: شرح شافية ابن الحاجب للرضي٢/ ٣٨٧، ٣٩٤.

(٤) انظر: شرح الشافية لركن الدين ٦٤٨/٢.

وأخف المَحْذُورَين- من وجهة نظري- هنا ترجيح القول الثاني(شبهة الاشتقاق)؛ للحمل على التركيب المستعمل؛ حتى وإن ترتب على ذلك فك الإدغام بلا سبب، فالإظهار الشاذ أخف مما يؤدي إلي وجود تركيب مهمل.

قال الزبيدي: "والفَكّ أَخفُّ لأَنه كثير فِي الْكَلَام بِخِلَاف غَيره"(١).

وعليه فما أدّت زيادته من أحد المتعددين إلى تركيب مهمل فهو أصل والآخر زائد، هربًا من تركيب مهمل، وما لم تؤد زيادته من المتعددين إلى تركيب مهمل، يرجح فيه بالإظهار الشاذ لا غيره(٢).

وسوّغ ارتكاب الإظهار الشاذ هنا كونهما علمين، والأعلام يحتمل لها كثير من كُلَف الأحكام- كما قال ابن جني(٣)- فيغتفر فيها ما لا يغتفر في غيرها، فكثيرا ما يُخالف القياس فيها للتنبيه على الأصل، كفكّ التضعيف، كـ(مَحْبَب، وألبب)، والتصحيح في (حيوة، ومريم، ومدين)، وتغيير البنية ، كـ(مورَق، وموهَب)(٤).

وهذا ما اختاره الرضي وقوّاه، قال: الترجيح لشبهة الاشتقاق، فنحكم بأنه (يَفْعَلُ) وهو الأقوى عندي، لأن إثبات تركيب مرفوض في كلام العرب أصعب من إثبات إظهار شاذ، إذ الشاذ كثير، ولا سيما في الأعلام، فإن مخالفة القياس فيها غير عزيزة كَمَوْرَقٍ وَمَحْبَبٍ وحَيْوَةَ "(٥).

وهذا الخلاف في (يأجَج ومأجَج) بفتح الجيم، وهي الرواية التي رواها سيبويه، ورَوى غيره بكسرها، وعزاه السيرافي وغيره إلى أصحاب الحديث(٦)، وهذه الرواية بالكسر-إن صحت- توجب زيادة الياء والميم، ووزنه (يفعل

(١) تاج العروس. ١٩٦/٦.
(٢) انظر: شرح الشافية لركن الدين ٦٤٧/٢.
(٣) انظر: الخصائص ٢١/٣.
(٤) انظر: المنصف لابن جني. ص: ١٤١.
(٥) انظر: شرح شافية ابن الحاجب للرضي٢/ ٣٨٧.
(٦) انظر: شرح الكتاب للسيرافي٢٠٧/٥،وشرح المفصل٣٢٦/٥، والمقاصد الشافية ٤٦٠/٨.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

ومفعل)، لأنه ليس في الكلام (فعلِل) بكسر ما قبل الأخير، فهو بناء مهمل، ولم يجئ منه إلَّا طَحْرِبة(١).

قال الرضي:" قد رَوى الرواة يأجِجَ – بكسر الجيم – فإن صحت فإنه مما يخرج بأحدهما دون الآخر، إذ فَعْلِل – بكسر اللام – لم يثبت"(٢).

(١) انظر : المساعد على تسهيل الفوائد ٧٠/٤. والطحربة : الخرقة من الثوب. انظر: تاج العروس٢٦٦/٣.

(٢) شرح شافية ابن الحاجب للرضي٢/ ٣٩٤.

المسألة الثانية : الواو في (وَرَنْتَل)[١] بين الأصالة والزيادة.

تعارَضَ في هذه المفردة أمران، كلاهما خلاف الأصل:

أحدهما – جَعْلُ الواو أصلية.

وثانيهما– كونُها زائدة.

وكلاهما قبيح: أما جعلها أصلية، ففيه خروج عمَّا استقرَّ لها في أصولهم، من أن الواو لا تكون أصلًا في بنات الأربعة إلا إذا كانت مضعفة مكررة، نحو: (الوصوصة، والوحوحة)، مصدري: (وَصْوَص، ووحوح)[٢]، ولا تضعيف في (وَرَنْتَل)[٣].

وأما كونها زائدة، فقبيحٌ أيضًا؛ لأنها لا تزاد أولًا البتة؛ لثقلها؛ ولأن زيادتها أولًا تقود إلى التغيير والقلب واللبس؛ ذلك أنها لو زيدت أولًا، فلا تخلو من أن تكون مضمومة، أو مكسورة، أو مفتوحة، فلو زيدت مضمومة، لاطّرد قلبها همزة على حد: "وُقّتت"، و"أُقّتت"، وكذلك لو كانت مكسورة، لقلبت أيضا همزة على حدّ "وِسادة"، و"إِسادة"، و"وِشاح"، و"إِشاح"، ولو زيدت مفتوحة، فهي عرضة لقلبها همزة، كما في: (وَناة وأَناة، ووَحد وأَحد)، وعرضة أيضًا للتغيير لضمّ أولها في التصغير، نحو: (وُزَيْزَة)، تصغير (وزّة)، ويجوز (أُزَيزة)، فلما كان زيادتها أولا تؤدي إلى قلبها همزة رفضوه؛ لأن قلبها همزة قد يُوقع في اللبس، ويُحدث الشك في أن الهمزة أصلٌ أو منقلبة، مع أن زيادة الحرف إنما المطلوب منه نفسه، فإذا

---

(١) (ورنتل) : الداهية والشر العظيم، يقال : ووقعوا في ورنتل، أي: في شر وخصومة، القاموس المحيط: (ورنتل) ٤/ ٦٤، لسان العرب فصل الواو ١١/ ٧٢٤.

(٢) الوصوصة مصدر وصوص، وهو: أن يصغّر عينيه، وينظر من خلل أجفانهما، ومنه سمّى البرقع الصّغير العينين: وصواصا، انظر: كتاب الأفعال للسرقسطي٤/ ٢٩١، ولسان العرب١/ ٢٤٠. والوحوحة: ما يسمع ممن أصابته شدة من البرد. وقد وحوح يوحوح وحوحة. انظر: سفر السعادة ١/ ٥٠٠.

(٣) انظر: الممتع الكبير في التصريف. ص: ١٩٥.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

لم يَسلم لفظه لم يحصل الغرض[١]، وكما قال سيبويه: "فإنما تنظر إلى الحرف كيف يزاد، وفي أيّ المواضع يكثر"[٢].

وإذا كنّا في هذه المفردة (ورنتل) بين ضرورتين، ولا بدّ من ارتكاب أحد القبيحين: الحكم بأصالة الواو، أو الحكم بزيادتها، كان القول بجعلها أصلًا أولى من القول بجعلها زائدة؛ بل لا يجوز في القياس غيره[٣]؛ لما يلي:

-الحمل على ما هو موجود أولى من ارتكاب ما هو مفقود ، بمعنى أن الواو قد تكون أصلًا في ذوات الأربعة على وجه من الوجوه، أي: في حال التضعيف كما تقدم في (الوصوصة والوحوحة) ونحوهما، أما أن تزاد أولًا، فهذا أمر لم يوجد على حال من الأحوال، فلم تكن قط زائدة في بنات الأربعة لا مع التضعيف ولا مع غيره، فكان ارتكاب ما هو موجود خيرًا من ارتكاب ما هو مفقود وليس بموجود[٤].

فجعلُها من الأصل -وإن كان الحرف شاذا قليلا- أولى؛ لان أصالة الواو في بنات الأربعة قد وُجِدت في المضعَّف باطّراد، وفي غير المضعَّف قليلًا. فجعلها هنا أيضا أصلية وإن لم يكن تضعيفا للضرورة أسوغ من أن نجعلها زائدة؛ لأنا لم نرهم زادوها أولا على وجه من الوجوه[٥].

-حملها على أصالة الواو هو الوجه؛ لأنه أقل مخالفة[٦]، فقد سبق أن جعلها زائدة يوقع في لبس لأنها عرضة للتغيير بقلبها همزة سواء اكانت مفتوحة أو مضمومة أو مكسورة، فلا يدري هل الهمزة أصلية أو منقلبة عن حرف زائد.

---

(١) انظر: شرح المفصل ٥/ ٣٢٨، وتوضيح المقاصد والمسالك٣/ ١٥٣٥.
(٢) الكتاب٤/ ٣١٨.
(٣) انظر: المنصف . ص: ١٧١، والخصائص١/ ٢١٣.
(٤) انظر: أصول النحو ٢ – جامعة المدينة . ص: ٢٨٠.
(٥) انظر: المنصف . ص: ١٧١.
(٦) انظر: شرح المفصل٥/ ٣٢٨.

قال ابن جني:" فلما كانت زيادتها تقود إلى هذا التغيير والقلب واللبس، ويكون ذلك فيها أثقل؛ لأنها زائدة رُفضت زيادتها أولًا، فلم يُجز لذلك"(١).

-المصير إلى إثبات بناء لا نظير له؛ لأن القول بزيادتها يؤدي إلي أن يكون وزنها (وفنعل)، وهو مفقود، وجعلها أصلية يؤدي إلى بناء موجود وهو (فعنلل)، والمصير إليه أولى من إثبات بناء لم يستقرَّ في كلامهم(٢).

قال ابن عصفور: "إنَّ أصالتها في غير المضعّف لا تُرتَكَبُ إلَّا لمُوجِبٍ، والمُوجِب هنا أنه ليس من أبنية كلامهم"(٣).

وهو -لعمري- استدلال قوي، بل صار هذا الاستدلال على أصالة الواو في (ورنتل) أصلا للتعليل لغيره، فقد نظّر به ابن عصفور في أبنية كثيرة ، ورجّح وزنَها لذلك، كـ(سُراوِع)(٤)، الذي تعدد القول في وزنه، فذكر أبو حَيّان أنَّ وزنه (فُعَاوِل)؛ حملًا على ظاهره، وعليه فالواو زائدة؛ لأنها لا تكون أصلاً في بنات الأربعة(٥)، وتابعه السُّيوطيُّ(٦)، وذهب ابنُ عُصفور إلى أصالة الواو، وأنَّ وزنه (فُعَالِل) ، مستدلا بعدم النَّظير في (فُعَاوِل) ووجود (فُعَالِل)، فجعل الواو فيه كالواو في (وَرَنتَلٍ)؛ لأن (فُعاوِل) لا يُحفظ في أبنية كلامهم، فينبغي أن يكون "فُعالِلًا"، وتكون نظير " وَرَنْتَل "، في كون الواو أصلًا في بنات الأربعة، ولا تجعل الواو زائدة؛ لأنَّ ذلك يؤدِّي إلى إثبات بناء لا نظير له(٧).

---

(١) المنصف . ص: ١١٣.

(٢) انظر: توضيح المقاصد والمسالك٣/١٥٣٥، والفصول المفيدة في الواو المزيدة. ص: ٤٢.

(٣) الممتع الكبير في التصريف. ص: ٩٢.

(٤) (سرواع) اسم مكان ورد في في قول ابن ذريح:

عَفاسَرِفٌ مِن أَهلِه فسُراوِعُ ... فَوادِي قُدَيدٍ فالتِّلالُ الدَّوافِعُ.

انظر: معجم البلدان٣/٢٠٤، والخصائص٣/٢١٣.

(٥) انظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب١/ ٧٤.

(٦) انظر: المزهر في علوم اللغة وأنواعها٢/ ١٨.

(٧) انظر: الممتع الكبير. ص: ٨٥، تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم١/ ٢٤٢.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وكذا حَمَل علي (وَرَنْتَل) في أصالة الواو في بنات الأربعة (الهَرْنَـوَى)[١]، ووزنه (فَعْلَلَى)، كالقَهقرَى، وهو أولى من جعلها زائدة، فتكونُ الكلمة "فَعْلَـوَى"؛ لأنَّ ذلك بناء لم يثبت في كلامهم[٢].

وعليه، فالصحيح أن الواو في (وَرَنْتَل) مـن سِـنْخ الكلمـة، وهـو رأي الجمهور[٣]، كما قال سيبويه:" أما (وَرَنْتَل) فالواو من نفس الحرف؛ لأن الواو لا تزاد أولاً أبداً "[٤].

ووزنُها (فعنلل) كما سبق ، فالنون زائدة ملحقة بـ "سفرجل"، لوجود شرط الزيادة، وهو وقوعها ساكنة مفكوكة بين حرفين قبلها وحرفين شبيه بـ(جحنفل)، مما في ثالثه نون زائدة[٥]، ولامُه أصلية–وهو الصحيح– كَلَامٍ (جحنفل) [٦]، خلافا للفارسي[٧]، حيث يرى –وتبعه ابن مالك[٨]– أن اللام زائدة مثل (فَحْجَل) بمعنى (أَفْحَج)، و(هِدْمِل) بمعنى (هدم) [٩]، ومُوجِبُ قول الفارسي بزيادتها على ما يظهر الفرار من الحكم بكون الواو أصلا في بنات الأربعة، فإن لزيادة اللام آخرا نظائر، بخلاف زيادة الواو أولا. ووزنه على هذين القولين فعنلل؛ لأن اللام الأخيرة على الأول منهما زائدة، وعلى الثاني أصلية[١٠].

---

(١) انظر: لسان العرب ١٣/ ٤٣٦.
(٢) انظر: الممتع الكبير. ص: ٨٥، وتداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم١/ ٢٤٢.
(٣) انظر: ارتشاف الضرب ١/ ٢١٠–٢١١، والمساعد على تسهيل الفوائد٤/ ٤٤.
(٤) الكتاب٤/ ٣١٥، وانظر: ٤/ ٣١٨.
(٥) انظر: المقاصد الشافية ٨/ ٣٦٨.
(٦) انظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد١٠/ ٤٩٥٦.
(٧) انظر: المساعد على تسهيل الفوائد٤/ ٤٤، والتصريح على التوضيح ٢/ ٦٧٣.
(٨) انظر: شرح الكافية الشافية ٤/ ٢٠٣٨، وشرح الأشمونى٤/ ٦٢.
(٩) الفحجل والأفحج: المتباعد الفخذين . انظر: لسان العـرب٢/ ٣٤٠، والهِـدْمِل، بِالْكَسْـرِ: الثَّوْبُ الخلَق. انظر: تاج العروس٣١/ ١٢٣.
(١٠) انظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد١٠/ ٤٩٥٦، وتوضيح المقاصد والمسـالك٣/ ١٥٣٦، والتصريح على التوضيح ٢/ ٦٧٣.

المسألة الثالثة : ارتكاب أخف الضررين في تصريف كلمة (أشياء)

لا توجد كلمة اختلف فيها الصرفيون، كخلافهم في تصريف هذه الكلمة، ذلك أنهم رأوها ممنوعة من الصرف في قوله تعالى:" لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ"(١)، فحاروا في سبب منعها من الصرف، واستلزم ذلك أن يتتبعوا أصلها، وما حدث فيها، في محاولة لتفسير سبب منعها من الصرف، ولهم فيها كلام كثير، كما يقول ابن فارس:" والشيء: الواحد من الأشياء، ولأهل العربية فيه كلام كثير"(٢).

وجماع هذا الكلام في أربعة آراء عرضها الصرفيون :

الأول- للخليل وسيبويه والبصريين أن (أشياء) اسم جمع، لا جمع، وأصله: (شيئاء)، كما قالوا: "طَرَفَةٌ" و"طَرْفاءُ"، و"شَجَرَةٌ" و"شَجْراءُ"، و"قَصَبَةٌ" و"قَصْباءُ" ، فوزن الكلمة "فَعْلاءُ"، فيكون منعها من الصرف لألف التأنيث الممدودة، إلاّ أنّه قد اجتمع في آخر الاسم ألف بين همزتين فاستثقلت الهمزتان، كأنّه قد اجتمع ثلاث ألفات أو ثلاث همزات، فقدّموا الهمزة الأولى وهي لام الكلمة على الفاء كراهة اجتماع همزتين بينهما حاجز غير حصين -أي: الألف- مع كثرة استعمال هذه اللفظة؛ ليزول بعض الثّقل فقالوا: "أشْياءُ" فوزنها الآن: "لَفْعاءُ"(٣).

ومما حملهم على أن يقولوا بالقلب فيها أنّهم ألفوها ممنوعةً من الصّرف، فقالوا بالقلب حتى لا تمنع الكلمة من الصّرف بغير علّةٍ، ويقوي أصلها فعلاء جمعها على أشياوات؛ لأن فعلاء الاسمية تجمع على فَعْلاوات مطرداً نحو: صحراء على صحراوات، وبالألف والتاء كـ(رجلات وبيوتات) غير قياس(٤).

---

(١) من الآية ١٠١ من سورة المائدة.

(٢) انظر: مجمل اللغة لابن فارس (ص: ٥١٧) ، وانظر ذلك أيضا في : ما قيل في كلمة أشياء. مجلة المورد العدد الثالث ١٩٩٨.

(٣) انظر: الكتاب٣/٥٦٤، ٣٨٠/٤ ، والمقتضب١/١٦٨، والمنصف ٩٤/٢، وشرح التصريف للثمانيني (ص: ٤٠٣) ، والإنصاف م ١١٨، ٨١٣/٢، والممتع الكبير. ص: ٣٢٩ ، وشرح الشافية للرضي ١/ ٢٩.

(٤) انظر: "شرح الشافية للرضي: ١/ ٣٠"

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

الثاني للكسائي- أن أشياء جمع شيء بزنة أفعال، لأن فعلا المعتل يجمع على أفعال، كما في: (بيت وأبيات وسيف وأسياف وشيخ وأشياخ) (١).

وأنها مُنعت من الصرف لكثرة استعمالها؛ تشبيها لها بألف التأنيث فيما كان على فعلاء، كحمراء وخضراء(٢).

ويدلل على ذلك بإضافة العدد إليها من الثلاثة إلى العشرة فيقال: ثلاثة أشياء، وهو لا يضاف إلا إلى جمع ، وتأنيث العدد معها دليل على أنها جمع، وليست بمفرد مؤنث ، كطرفاء وإلا ذُكِّر العدد معها، فقيل: ثلاث أشياء(٣).

وتجمع على (أشاوى) بزنة (أفاعل)، كما تجمع (عذراء، وصحراء) على (عذارى، وصحارى) بزنة (فعالى)، وعلى (أشياوات)، كما في (حمراوات)(٤).

الثالث للفراء- أن (أشياء) جمع (شيّئ) بتضعيف الياء، الذي هو أصل لـ(شيء) المخففة، وأصلها (أشيئاء) بزنة (أفعلاء)، حذفت الهمزة لام الكلمة طلبا للتخفيف لثقل تقارب الهمزتين ولاستثقال الجمع، فوزنها أفعاء(٥).

الرابع للأخفش- أن أصلها (أشيئاء) بزنة (أفعلاء) جمع (شيء) بالتخفيف، ثم خُففت بحذف اللام وهي الهمزة، فصارت (أفعاء)، و(فعل) يجمع على (أفعلاء)، كما يجمعونه على (فعلاء)، فيقولون: (سَمْح) و(سمحاء)، و(فعلاء) نظير (أفعلاء)، فكما جاز أن يجيء جمع (فعل) على (فعلاء)، جاز أن يجيء على (أفعلاء) ؛ لأنه نظيره(٦).

---

(١) انظر: المفتاح في الصرف ص: ١١٠، والممتع الكبير ص: ٣٢٩، وشرح شافية للرضي ١/ ٢٩، والكناش في فني النحو والصرف ١/ ٣٨٤.
(٢) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج٢/٢١٢، والإنصاف٢/٨١٤، ولسان العرب١/١٠٤.
(٣) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٨١٤.
(٤) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٨١٤، والممتع الكبير في التصريف ص: ٣٢٩، وسفر السعادة وسفير الإفادة١/ ٦٧ ، والطراز في الألغاز. ص: ٨١.
(٥) انظر: معاني القرآن: ١/ ٣٢١، والمفتاح في الصرف ص: ١١٠، والممتع الكبير ص: ٣٢٩، والكناش في فني النحو والصرف ١/ ٣٨٤.
(٦) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٨١٤، ، شرح التصريف للثمانيني. ص: ٤٠٢، والممتع الكبير ص: ٣٢٩، وسفر السعادة وسفير الإفادة ١/ ٦٧ ، والكناش في فني النحو والصرف ١/ ٣٨٤.

– وهو قريب من رأي الفراء– باختلاف لطيف في مفرده، فمذهب أبي الحسن أنه "فَعْل" كبَيت، ومذهب الفرَّاء أنه مخفَّف من "فَيْعِل"، والأصل: "شَيِّئٌ"، فخُفِّف كما خُفَّف (هَيِّنٌ ومَيِّتٌ)، فقالوا: (هَيْنٌ ومَيْتٌ) (١).

وهذه الآراء كلها لا تنفك من مآخذ تَرِدُ عليها:

أما مذهب الخليل: فقد أُخذ عليه ما يلي:

– أن نقل الهمزة من موضع اللام إلى موضع الفاء فيه شذوذ، وأن القلب لا يستقيم؛ لأنهم إنما يقلبون إذا نطقوا بالأصل، كقولهم: (صواعق وصواقع)، ولو لم يقولوا ذلك لم يعلم أنه مقلوب؛ ولم ينقل عنهم أنهم قالوا: شيئاء، فتكون أشياء مقلوبة عنه(٢).

وهذا يمكن أن يُرَدّ بأن القلب كثير في كلامهم(٣)، وليس له قياس ثابت مطرد، فقد نقلوا اللام إلى موضع العين كما في (قِسِيّ) جمع (قوس)، والأصل أن يقال في جمعها: قُوُوس؛ إلا أنهم قلبوا كراهية لاجتماع الواوين والضمتين، ونقلوا الفاء إلى موضع اللام كما في (حادي) مقلوب (واحد)، والعين إلى موضع الفاء في (آبار جمع بئر) و(أيس) مقلوب (يئس) و(أيْنُق) في (أنوق)، والفاء إلى موضع العين كما في (جاه) مقلوب (وجه)، وغيره كثير(٤).

– كما أُخِذَ عليه أنه أخرج (أشياء) إلى غير أبنية الجموع المعروفة القياسية، أو إلى جمع على غير بناء واحده(٥).

---

(١) انظر: الممتع الكبير. ص: ٣٢٩.

(٢) هذا مأخذ الصيمري والسخاوي. انظر: التبصرة والتذكرة ٢/٩٠٣، وسفر السعادة ١/ ٦٧.

(٣) انظر: الممتع الكبير في التصريف . ص: ٣٣٠.

(٤) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٨١٥، وشرح الشافية للرضي ١/٢١، والكناش في فني النحو والصرف١/ ٣٨٣.

(٥) انظر: التبصرة والتذكرة ٢/٩٠٣، وسفر السعادة وسفير الإفادة١/ ٦٧.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

ويردّه أن الخليل جعلها اسم جمع وليس جمعا، ويُقوِّيه تصغيرها على لفظها (أُشيّاء)، ولو كانت جمعا لما صُغرت على لفظها، فهو اسم جمع نائبا عن الجمع، قد ورد في كلام العرب ما يدعم ذلك حين قالوا: (ثلاثة رَجْلة) نائبا عن (ثلاثة أرجال)، و(رَجْلة) مؤنث، وليس بجمع مكسَّر لـ(رجل)؛ لأن (فعلة) ليس في الجموع المكسرة ، وإنما هو اسم للجمع، جعلوه نائبا عن (أرجال) ومستغني به عنه ، وكان القياس أن يقال: (أرجال) لأن رجلا وزنه وزن (عجُز وعضُد)، ويجمع على (أعجاز وأعضاد) (١).

<u>كما أخذ على مذهب الكسائي ما يلي:</u>

-منعُها من الصرف بدون علة؛ لأنه لو كان "أَفعالًا" كما يقول، لكان مصروفًا، كـ(أبيات وأجمال وأعباءٍ)، إذ لا موجب لمنع الصرف(٢).

وقد ذكر الفراء في ضَعف هذا الرأي أن منع صرف (أشياء) لو كان على التوهم، لكان أملك الوجهين أن تُصرف؛ لكثرة استعمالها، فإن الكلمة إذا كثُر استعمالها خفّت، ولو منعت (أشياء) الصرف لجمعهم إياها على (أشياوات) كـ(حمراوات) لمنع صرف أسماء وأبناء لجمعهما على أسماوات وأبناوات (٣).

وكذا رده الرضي بقوله:" وما ذهب إليه بعيد، لأن منع الصرف بلا سبب غير موجود، والحمل على التوهم – ما وُجِدَ مَحْمِلٌ صحيح – بعيدٌ من الحكمة"(٤).

والحمل على التوهم في منع (أشياء) من الصرف الذي نسبه الفراء والرضي للكسائي، لم يقل به الرجل، بل قال بتشبيهها بألف التأنيث في

---

(١) انظر:الكتاب٣/٥٦٤، والأصول في النحو٢/٤٢٩، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤/٣٠١.
(٢) انظر: الممتع الكبير. ص: ٣٢٩.
(٣) انظر: معاني القرآن للفراء ١/ ٣٢١.
(٤) شرح شافية ابن الحاجب١/ ٣٠.

(حمراء)[١] وعضّد بجمعها على (أشياوات) كـ(حمراوات، وخضراوات) [٢]، والتشبيه غير الاشتباه والتوهم[٣].

- أنه جَمَعها على (أشاوى، وأشياوات)، وما كان على (أفعال) لا يجمع على (أفاعل) ولا جمع سلامة بألف والتاء[٤].

<u>وأما مذهب الفراء فقد أُخذ عليه ما يلي:</u>

-أن أشياء جمع (شيّيء) بالتشديد قول لا دليل عليه، ولو كان جمعا لـ(شيّيء) المضعفة الذي هو أصل لـ(شيء) المخففة لَوَرد استعماله في كلامهم من الشعر والنثر مشددا ومخففا، كما ورد الاستعمال بالتشديد والتخفيف في (سيد، وميت وهين، ولين) [٥].

-أن حذف لام الكلمة التي هي الهمزة من (أشيئاء) حذف لا سبب له، والحذف من غير سبب يقتضيه شاذ، لا يقال به، حتى وإن نُقل عن الفراء أنه حكى لها نظيرا ، وهو (بُراء) وأن أصله (بُرءاء) حذفت لام الكلمة الهمزة ، لكن هذا من القلة بحيث لا يقاس عليه، والقلب أوسع منه[٦].

- قوله أصلها (أشيئاء) بزنة (أفعلاء) يُضعفه قولهم: (أَشَايا، وأشَاوَى، وأشياوات)، في جمع (أشياء)، كَـ(صَحَارى وصحروات) في جمع (صحراء)، و(أفْعِلاَء) لا تجمع على (فَعَالى)[٧].

---

(١) كما نقل عنه الزجاج وابن منظور انظر: معاني القرآن وإعرابه ٢/ ٢١٢، ولسان العرب ١/ ١٠٤.

(٢) انظر: القاموس المحيط . ص: ٤٥.

(٣) انظر: نظرات فاحصة لمحمد بهجة الآثري. ص ١٣٣.

(٤) انظر: الممتع الكبير في التصريف . ص: ٣٢٩، وشرح الشافية للرضي١/ ٣٠.

(٥) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٨١٨/٢.

(٦) الممتع الكبير في التصريف . ص: ٣٣٠، ٣٩٥.

(٧) انظر: شرح شافية للرضي ١/ ٣١.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

– تصغيرها على لفظها (أشيّاء)، ولو كان الأصل "أَفعِلاء" لكان من أبنية جموع الكثرة، وجموعُ الكثرة لا تُصغَّر على لفظها، بل تُردُّ إلى جموع القِلَّةِ إن كان للاسم جمع قلَّة. وإلَّا تُردُّ على المفرد، ثمَّ يُصغَّر المفرد ويجمع بالواو والنون إن كان مذكَّرًا، وبالألف والتاء إن كان مؤنثًا. وهم قد قالوا في تصغير أشياء: أُشَيَّاء فصغَّروها على لفظها، فدلَّ ذلك على فساد مذهبه(١).

وبهذا رأينا أن كل قول لا ينفك عن محاذير، إلا أن أخفّها مذهب الخليل وأتباعه، فهو أخف الضررين، وأهون الشرّين.

فمذهب الكسائي مستلَزم لمنع صرف الاسم بغير علة، وانتفاؤه معلوم من لغتهم، والقلب الذي هو مذهب الخليل وسيبويه كثير شائع، فارتكابه أولى من ارتكاب ما لا نظير له في كلامهم(٢).

وممّا حمل الخليل وأتباعه أن يقولوا بالقلب فيها أنّهم ألفوها ممنوعةً من الصّرف، ولم يقولوا بمذهب الكسائيّ لكي لا تمنع الكلمة من الصّرف بغير علّةٍ(٣).

وأما كونه أخف من مذهب الفراء؛ فلأن مذهب الخليل وأتباعه يستلزم خلاف الظاهر بوجه –أعني القلب– وهو كثير شائع، ومذهب الفراء يستلزم خلاف الظاهر بوجهين:

أحدهما غير شائع، وهو تقديره: شيئاء، وأنَّ شَيِّئا على وزن فَيْعِل، فإنه خلاف الظاهر مع أنه لم يسمع "شيِّء"، فلو كان هو الأصل لكان هو الكثير الشائع "كما أنه لما كان ميت وبيّن أصل مَيُت وبَيُن" كان أكثر من "مَيْت وبَيْن" لكنه ليس كذلك.

والآخر غير جائز، وهو حذف الهمزة التي هي لام الكلمة، مع أن الهمزة التي وقعت بعدها همزة بينهما ألف لا يجوز حذفها(٤).

---

(١) الممتع الكبير في التصريف . ص: ٣٣٠.

(٢) انظر: شرح شافية ابن الحاجب – ركن الدين الاستراباذي ١/ ١٩٥.

(٣) انظر: تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم ٢/ ٦٤٩.

(٤) انظر: شرح الشافية لركن الدين ١/ ١٩٥.

ولهذا قال ابن عصفور :" فثبت أن الأحسن مذهب الخليل، إذ ليس فيه أكثر من القلب والقلب كثير في كلامهم"(١).

وقال ابن الطيب الفاسي عن هذا المذهب بعد أن فنّد المذاهب الأخرى: وهو أهون الشرين(٢).

فإن القلب عند الخليل وسيبويه عُرف في (أشياء) بأداء الأمر لولا القلب إلى منع الصرف بلا علة، كما هو مذهب الكسائي، أو إلى حذف الهمزة حذفاً غير قياسي، كما هو مذهب الأخفش والفراء، فهو معلوم بأداء الأمر إلى أحد المحذورين(المنع من الصرف بلا علة، وحذف الهمزة بلا سبب) لا على التعيين، أعنى :لا بالأداء إلى منع الصرف مُعَيَّناً، كما ذكر الرضي – رحمه الله–(٣).

(١) الممتع الكبير في التصريف . ص: ٣٢٩.
(٢) انظر: إضاءة الراموس للطيب الفاسي ٦٢٩/١.
(٣) انظر: شرح شافية للرضي ١/ ٢٩.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

خاتمة البحث

وفي الختام أُذَكِّرُ القارئ الكريم بخلاصة ما في البحث من نتائج وفوائد، منها:

– أكد البحث على الصلة الوثيقة بين علم أصول الفقه وعلم النحو وأصوله، وأن كليهما تأثر بالآخر، وإن كان التأثر لعلم النحو أكثر وأظهر؛ لأن علم أصول الفقه سابق في التأليف على علم أصول النحو، فطبعي أن يتأثر حديث العهد بقديمه أيّما تأثر.

– لم يقتصر تأثر علم النحو بأصول الفقه في الحدود والمصطلحات، بل تعداه إلى التأثر في المنهج المتبع الذي استعاره النحويون عند تعارض الأدلة والترجيح بينها.

– المراد بالتعارض بين الدليلين: تقابلهما على وجه يمنع كل واحد منهما مقتضي صاحبه، أما الترجيح فهو تقديم أحد الدليلين المتعارضين لما فيه من مزية معتبرة تجعل العمل به أولى من الآخر.

– للتعارض صور ثلاث رئيسة: تعارض النصوص ، وتعارض الأقيسة ، وتعارض النص والقياس، ثم فرّع السيوطي في كتابه الاقتراح هذه الصورة الثلاث إلى ثلاث عشرة صورة.

– قاعدة ارتكاب أخف الضررين، أو الحمل على أحسن الأقبحين–كما سماها ابن جني– تعتبر صورة من صور الترجيح، إذ المراد بها أنه إذا حضرت عندك ضرورتان –أي: أمران قبيحان– وكان أحدهما أشد قبحًا من الآخر ولا بد للمتكلم من ارتكاب أحد القبيحين؛ فينبغي حينئذ ارتكاب أقربهما وأقلهما فحشًا.

– مقياس الخفة بين الضررين، التي على أساسها يكون الاختيار بينهما، تُعرَف بأمور:

١–أن يكون لأحدهما نظير في كلام العرب، والآخر لا نظير له، فارتكاب ما له نظير أولى من ارتكاب ما لا نظير له في كلامهم.

٢–أن يكون في ارتكاب أحدهما مخالفة للأصل والقياس وخروجا عن سنن العربية، فيُختار الآخر؛ لأن ارتكاب ما هو موجود خير من ارتكاب ما ليس بموجود.

٣-أن يكون أحدهما جاريا على لغة ضعيفة، والآخر على وجه شاذ مـــردود، والحال أنه إذا تعارض ارتكاب شاذ ولغة ضعيفة، فارتكاب اللغة الضعيفة أولى مـــن ارتكاب الشاذ، لأن هذه اللغة على ضعفها مروية عن بعض العرب، وكل لغة تمثـــل حقلًا لغويًّا لا يصح إهداره أو الحيف عليه، وليس كذلك الشاذ؛ لأن اللغـــة الضـــعيفة مجمع على أن طائفة من العرب قد نطقت بها وإن كانت ضعيفة؛ ولأن الأصـــل فـــي الشاذ أن يحفظ ولا يقاس عليه، فلا يجوز أن تُبنى عليه القواعد.

٤-إذا كان كلا المذهبين يلزمه ارتكاب محذور، والآخر يلزمه ارتكاب أكثر من محذور، فالترجيح في مثل ذلك إنما يكون ببيان أخف الضررين، كمـــا فـــي خـــلاف سيبويه والأخفش في الضمير بعد(لولاي وعساي)، فرأي سيبويه يلزم منه محذور واحد، بخلاف رأي الأخفش الذي يترتب على قوله أكثر من محذور، ولا خفاء في أن محذوراً أخفّ من أكثر.

٥-إذا كان ارتكاب أحد الضررين يلزم منه مخالفة أمر معلوم، والآخر يلـــزم منه ارتكاب أمر مستبعد، فيجب ارتكاب ذلك المستبعد؛ لئلا يلزم منه مخالفـــة أمـــر معلوم.

- حتى في التقدير اختاروا الوجه الذي لا يؤدي الي ارتكاب ضررين، كما في قول الشاعر:

المنُّ للذمِّ داعٍ بالعطاءِ فلا تمنن فتُلقى بلا حمد ولا مالِ.

فإن من يسمع هذا البيت يسبق إلى ذهنه أن الباء الجارة لـــ "العطاء" متعلقـــة بـــ "المن"؛ ليكون التقدير: المنُّ بالعطاء داعٍ للذم، وعليه مدار المعنى.

غير أن هذا التقدير ممتنع من جهة الإعراب؛ لأنه يلزم منه ارتكاب ضررين:

أحدهما: الفصل بين المصدر ومعموله بأجنبي.

والآخر: الإخبار عن المصدر قبل تمام عمله، أي فيما تعلق به مـــن مجـــرور وغيره.

فيُحْمَلُ البيت على تعليق الباء بمحذوف؛ كأنه قيل: المنُّ للذمِّ داعٍ المنّ بالعطاء، فـــ "المنَّ" الثاني يدل على "المنِّ" الأول، فحُذف وأُبقي ما يتعلق به دليلاً عليه.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

– إذا كنا بين ضررين: مخالفة القاعدة في الشعر ضرورةَ محافظة على الوزن، وبين ارتكاب الزحاف لسلامة القاعدة، فارتكاب الضرورة مقدَّم على الزحاف – في الأغلب– للأسباب الآتية:

١– الاستدلال على إجازة الوجه الضعيف فيما يحتمل وجهين أو أكثر.

٢– مراعاة الحس الإيقاعي، فقد تلجأ العرب إلى الضرورة وإن كان مع الزحاف يستقيم وزن البيت؛ استكراها للزحاف ومراعاة للمعاني، فتركب الضرورة لذلك.

٣– الزحاف رخصة لا يحمل عليها إلا عند الضرورة، كما قال ابن رشيق:" ولست أحمل أحداً على ارتكاب الزحاف إلا ما خف منه وخفي "(١).

– اللغة الضعيفة ما خالفت القياس وخرجت عن استعمال الفصحاء، كأن خالفت السواد الأعظم، أو خالفت الفصحى النموذجية، وقياس النحاة الذي يتعارض معها.

– القول بالتضمين النحوي أو التضمين البياني في استعارة معنى حرف لحرف آخر خلاف الأصل وخروج عن مقتضى الظاهر، فهذا إخراج للفعل عن وضعه ، وذاك إخراج للفعل عن وضعه، وإذا كنا بين مخالفتين فارتكاب اخفهما أولى ، وقد كان الأخف من وجهة نظرهم هو القول بالنيابة دون التضمين لقلة التعسف والتكلف، وحملا على الظاهر، ولأن التجوز في الحرف أخف من التجوز في الفعل.

– القول بالنيابة أخف الضررين كما سبق، غير أن الأمر ليس على إطلاقه، فأحيانا يكون الحمل على التضمين أولى من القول بنيابة حرف مناب آخر، لأن التضمين يجمع بين دلالتين: دلالة الفعل المذكور ودلالة الفعل المضمن،: ففائدته أن تؤدي كلمة مؤدى كلمتين مع ما فيه من الإيجاز والاختصار، فهو لا يلغي معني الفعل الأصيل، فالكلمتان مقصودتان معًا قصدًا وتبعًا، بخلاف النيابة التي تسلخ الحرف من معناه الأصلي إلى معني آخر، ومن ثَمّ اشترطوا لها تقارب الحرفين في المعني، ولا شك أن التضمين الذي يجمع بين معني الفعليين مع معنى الحرف الذي تعدي به أولى.

---

(١) العمدة ١/١٥٠.

أهمّ مصادر البحث ومراجعه.

- القرآن الكريم.
- إتحاف فضلاء البَشَر بقراءات الأربعةَ عشرَ . البنا الدمياطي : أحمد بن محمد (المتوفى: ١١١٧هـ) تحقيق: شعبان محمد إسماعيل، بيروت، عالم الكتب، ط١، ١٩٨٧م.
- أدب الكاتب .ابن قتيبة: أبو محمد عبد الله بن مسلم (ت ٢٧٦هـ)، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة – مصر، ط١٣٨٢/٤هـ-١٩٦٣م .
- ارتشاف الضرب من لسان العرب. أبو حيان الأندلسي: أثير الدين الغرناطي (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق د/رجب عثمان محمد، الخانجي، القاهرة. ط ١/ ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م.
- إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم . أبو السعود :محمد بن محمد العمادي. مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده – القاهرة، ١٩٥٢م .
- الأصول في النحو . ابن السراج : أبو بكر، محمد بن السري بن سهل النحوي، (ت: ٣١٦هـ)، تحقيق : عبد الحسين الفتلي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٩٩٦م .
- أصول النحو. مناهج جامعة المدينة العالمية. ماجستير . نشر جامعة المدينة العالمية. بلا تاريخ.
- إعراب القرآن .النَّحَّاس: أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل (ت: ٣٣٨هـ) علق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم . دار الكتب العلمية، بيروت ط/١- ١٤٢١ هـ-٢٠٠٠.
- الاقتراح في أصول النحو وجدله. جلال الدين السيوطي (٩١١هـ) حققه وشرحه: د. محمود فجال، وسمى شرحه (الإصباح في شرح الاقتراح) دار القلم، دمشق ط١/ ١٤٠٩ – ١٩٨٩ م.
- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب: ابن السِّيد البَطَلْيَوسي (ت: ٥٢١ هـ)تحقيق: الأستاذ مصطفى السقا – الدكتور حامد عبد المجيد. مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة: ١٩٩٦م.
- الألغاز النحوية وهو الكتاب المسمى (الطراز في الألغاز) : عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ) الناشر: المكتبة الأزهرية للتراث . عام النشر: ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠٣ م.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

- أمالي ابن الحاجب: عثمان بن عمر بن أبي بكر ابن الحاجب (ت: ٦٤٦هـ) دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة: دار عمار الأردن، دار الجيل – بيروت.عام النشر: ١٤٠٩ هـ – ١٩٨٩ م.
- أمالي ابن الشجري. ابن الشجري: أبو السعادات، علي بن حمزة العلوي، (المتوفى ٥٤٢هـ) تحقيق: محمود الطناحي، القاهرة، مكتبة الخانجي، مطبعة المدني، ط١، ١٩٩٢م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك . ابن هشام : عبد الله بن يوسف (المتوفى ٧٦١هـ) تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، المكتبة العصرية، ط١، ١٩٩٨م .
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين. الأنباري أبو البركات، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. المكتبة العصرية. ط/١. ١٤٢٤هـ٢٠٠٣م.
- إيجاز التعريف في علم التصريف، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢هـ) ، تحقيق : محمد المهدي عبد الحي عمار سالم ، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، السعودية ، ط١/ ١٤٢٢هـ ٢٠٠٢م .
- البحر المحيط في التفسير. أبو حيان محمد بن يوسف أثير الدين الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥هـ). تحقيق صدقي محمد جميل. دار الفكر – بيروت ١٤٢٠هـ.
- بدائع الفوائد .ابن القيم: إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن أيوب الدمشقي المعروف بابن قيم الجوزية (ت ٧٥٠هـ) مكتبة الرياض الحديثة – الرياض .من دون تاريخ.
- البديع في علم العربية: مجد الدين أبو السعادات ابن الأثير (ت: ٦٠٦ هـ)تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين: جامعة أم القرى، مكة المكرمة – المملكة العربية السعودية . الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ.
- البسيط في شرح جمل الزجاجي.ابن أبي الربيع الأشبيلي(ت : ٦٨٨هـ)تحقيق : عياد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٩٨٦م
- البلاغة – البيان والبديع : مناهج جامعة المدينة العالمية. جامعة المدينة العالمية

- البيان في غريب إعراب القرآن. الأنباري : أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد (المتوفى :٥٧٧هـ) تحقيق : د . طه عبد الحميد طه، مراجعة : مصطفى السقا، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر – القاهرة، ١٩٦٩م .
- تاج العروس من جواهر القاموس. الزَّبيدي: محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض (المتوفى: ١٢٠٥هـ) مجموعة من المحققين، دار الهداية .
- تأويل مشكل القرآن . ابن قتيبة الدينوري: أبو محمد عبد الله بن مسلم (المتوفى: ٢٧٦هـ) تحقيق: إبراهيم شمس الدين .نشر دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان .
- التبصرة والتذكرة . الصَّيْمَرِيّ : عبد الله بن عَلِيّ بن إِسْحَاق النَّحْوِيّ أَبُو مُحَمَّد (المتوفى ٥٤١ هـ). تحقيق الدكتور فتحى أحمد مصطفى على الدين – دار الفكر – دمشق . الطبعة الأولي. ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م.
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين . العكبري : أبو البقاء، عبد الله بن الحسين (المتوفى ٦١٦هـ)، تحقيق : عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، الرياض، مكتبة العبيكان، ط١ ٢٠٠٠م .
- التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»، الطاهر بن عاشور(المتوفى : ١٣٩٣هـ) الدار التونسية للنشر.
- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد .ابن هشام الأنصاري(٧٦١هـ) . تحقيق الدكتور عباس مصطفى الصالحى. دار الكتاب العربي – بيروت. الطبعة الأولي. ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.
- تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم: عبد الرزاق بن فراج الصاعدي : عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، المملكة العربية السعودية الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل. لأبى حيان. تحقيق الدكتور حسن هنداوى . دار القلم – دمشق. (من الجزء الاول حتى الخامس ١٤٢٢هـ = ٢٠٠٢م). والباقي دار كنوز إشبيليا ــ الرياض.
- – تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد . ابن مالك : محمد بن عبدالله، (المتوفى ٦٧٢هـ) تحقيق : محمد كامل بركات، القاهرة، دار الكاتب العربي، ١٩٦٨م .

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

- التصريح بمضمون التوضيح في النحو. خالد بن عبد الله الجرجاويّ الأزهري،(ت: ٩٠٥هـ). دار الكتب العلمية –بيروت–. ط/١ ١٤٢١هـ– ٢٠٠٠م.
- التعريفات . الجرجاني : علي بن محمد الشريف الجرجاني (المتوفى: ٨١٦هـ) ضبطه جماعة من العلماء بإشراف دار الكتب العلمية بيروت –لبنان. ط/١ ١٤٠٣هـ –١٩٨٣م.
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد» محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (المتوفى: ٧٧٨ هـ) دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون. دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة. الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ .
- توجيه اللمع، لابن الخباز ،تحقيق أد/ فايز زكي دياب ، دار السلام ،ط١/ ١٤٢٣– ٢٠٠٣م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك. المرادي (٧٤٩هـ) شرح وتحقيق د/ عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط ١ ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٨م.
- حاشية الدسوقي علي مغني اللبيب. الدسوقي : محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي المالكي (المتوفى١٢٣٠هـ)، المشهد الحسيني، القاهرة، ١٣٨٦هـ.
- حجة القراءات . لأبى زرعة . تحقيق الأستاذ سعيد الأفغانى. مؤسسة الرسالة – بيروت . الطبعة الرابعة . ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م .
- الحجة للقراء السبعة . الفارسي: أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار،(المتوفى٣٧٧ هـ) تحقيق بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي،طبعة دار المأمون للتراث، ط ١ ١٤٠٧ه ١٩٨٧م.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب : البغدادي :عبد القادر بن عمر (١٠٩٣هـ) تحقيق/ عبد السلام هارون . مكتبة الخانجي، القاهرة، ط/٤. ١٤١٨ه – ١٩٩٧م .
- الخصائص. ابن جني : أبو الفتح بن جني الموصلي (ت: ٣٩٢هـ)، تحقيق : محمد علي النجار. نشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب. الطبعة: الرابعة، من دون تاريخ.
- ديوان جرير . بشرح : محمد بن حبيب، تحقيق : نعمان محمد أمين طه، القاهرة، دار المعارف، ١٩٧١.
- ديوان جميل . جمع وتحقيق الدكتور/ حسين نصار. دار مصر للطباعة.

- –ديوان حسان بن ثابت ط. الهيئة العامة للكتاب.
- –ديوان ذي الرّمّة ،غيلان بن عقبة العدوي ،شرح الإمام أبي نصر أحمد بن حاتم الباهلي، تحقيق د/ عبد القدّوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان، بيروت، ط ١/ ١٩٨٢م.
- ديوان عمر بن أبي ربيعة، طبعة دار الكتب العلمية، تحقيق: عبدأ علي مهنا.
- ديوان الفرزدق . تحقيق الأستاذ عبد الله الصاوي . مصر . ١٣٥٤هـ - ١٩٣٦م .
- ديوان لبيد بن ربيعة . دار صادر – بيروت
- ديوان أبي النّجم العجلي، صنعة علاء الدّين أغا، النّادي الأدبي، الرياض، ١٤٠١هـ.
- رسالة الملائكة . أبو العلاء المعري، التنوخي (المتوفى: ٤٤٩هـ). تحقيق: عبد العزيز الميمني. دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان. الطبعة: الأولى، - ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣ م.
- رصف المبانى فى شرح حروف المعانى . للمالقى . تحقيق الدكتور أحمد الخراط. دار القلم – دمشق . الطبعة الثانية. ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.
- السبعة في القراءات ، لابن مجاهد: أحمد بن موسى التميمي، أبو بكر البغدادي (المتوفى: ٣٢٤هـ)تحقيق د/ شوقي ضيف ، الناشر: دار المعارف - مصر ،ط٢/ ١٤٠٠هـ.
- سفر السعادة وسفير الإفادة ، للسخاوى ،تحقيق د / محمد أحمد الدالى ، مطبوعات مجمع اللغة العربية – دمشق ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- شرح أبيات سيبويه . ابن السيرافي : أبو محمد، يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله المرزبان (المتوفى ٣٨٥هـ) تحقيق : محمد علي الريح هاشم، دار الفكر، مكتبة الكليات الأزهرية، ط١، ١٩٧٤م .
- – شرح أشعار الهذليين لأبى سعيد السكرى . تحقيق الأستاذ عبد الستار أحمد فراج. مكتبة دار العروبة – القاهرة
- شرح ألفية ابن مالك .الأُشْمُوني: أبو الحسن، نور الدين (ت: ٩٠٠هـ)، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.
- شرح ألفية ابن مالك. ابن عقيل (ت: ٧٦٩هـ). تحقيق : محمد محيي الدين عبد

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

الحميد. دار التراث القاهرة، دار مصر للطباعة ، الطبعة : العشرون ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.

- شرح ألفية ابن مالك . ابن الناظم : بدر الدين، محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك (المتوفى ٦٨٦هـ). تحقيق د / عبد الحميد محمد عبد الحميد. دار الجيل ١٩٩٨م .
- شرح التسهيل . ابن مالك (٦٧٢هـ) تحقيق د/ عبد الرحمن السيد، د/ محمد بدوى المختون، دار هجر، ط ١ ١٤١٠هـ ١٩٩٠ .
- شرح التصريف : أبو القاسم عمر بن ثابت الثمانيني (المتوفى: ٤٤٢هـ). المحقق: د. إبراهيم بن سليمان البعيمي. مكتبة الرشد. الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م
- شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير) .ابن عصفور : علي بن مؤمن بن محمد الإشبيلي (المتوفى ٦٦٩هـ) تحقيق : صاحب أبو جناح، بيروت، عالم الكتب، ط١، ١٩٩٩م .
- شرح شافية ابن الحاجب . الرضي : محمد بن الحسن الاستراباذي (ت: ٦٨٦هـ)تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٨٢م .
- -شرح شافية ابن الحاجب ، ركن الدين حسن بن محمد بن شرف شاه الحسيني الأستراباذي، (المتوفى: ٧١٥هـ) ،تحقيق: د. عبد المقصود محمد عبد المقصود ،الناشر: مكتبة الثقافة الدينية ، الطبعة: الأولي ١٤٢٥ هـ- ٢٠٠٤م.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب.الجَوجَري: شمس الدين محمد بن عبد المنعم ابن محمد القاهري الشافعي (المتوفى: ٨٨٩هـ) تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي نشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية .الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٤م .
- شرح عيون الإعراب . المجاشعي : أبو الحسن، علي بن فضال، (المتوفى ٤٧٩هـ)، تحقيق أد عبد الفتاح سليم، دار المعارف ط ١ ١٤٠٨هـ١٩٨٨م.
- شرح القصائد السبع الطوال ،لأبى بكر بن الأنباري، تحقيق الأستاذ /عبد السلام هارون، دار المعارف – مصر ١٣٨٢هـ- ١٩٦٣م .
- شرح القصائد المشهورات ، أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل النحوي (المتوفى: ٣٣٨هـ) ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ١٩٨٩م.

- شرح قطر الندى وبل الصدى . ابن هشام : (المتوفى ٧٦١هـ)، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، القاهرة، ط١١/١٩٦٣م
- شرح كافية ابن الحاجب . للرضى . تحقيق الدكتور إميل يعقوب دار الكتب العلمية بيروت . الطبعة الأولي. ١٤١٩هـ = ١٩٩٨م .
- شرح الكافية الشافية. ابن مالك: محمد بن عبد الله، الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢هـ) تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي. نشر: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي .مكة المكرمة - الطبعة: الأولى١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.
- شرح كتاب سيبويه :أبو الحسن علي بن عيسى الرماني [جزء من الكتاب من باب الندبة إلى نهاية باب الأفعال) أطروحة دكتوراة لـ: سيف بن عبد الرحمن بن ناصر العريفي .كلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية-الرياض: ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨م.
- شرح كتاب سيبويه . السيرافي : أبو سعيد، الحسن بن عبدالله المرزبان، (المتوفى ٣٦٨هـ) تحقيق أحمد حسن مهدلي، وعلى سيد على،دار الكتب العلمية بيروت لبنان ط١/٢٠٠٨.
- شرح المعلقات التسع منسوب لأبي عمرو الشيباني (ت ٢٠٦ هـ) تحقيق وشرح: عبد المجيد همو. مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت - لبنان الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م
- شرح المفصل: لابن يعيش (ت: ٦٤٣هـ)قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب. دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.
- ضرائر الشعر. ابن عصفور : علي بن مؤمن بن محمد، الإشبيلي، أبو الحسن (المتوفى: ٦٦٩هـ) تحقيق السيد إبراهيم محمد . دار الأندلس .مصر . ط ١ ١٩٨٠.
- الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر. للألوسي. شرح الأستاذ/ محمد بهجة الأثري. دار الآفاق العربية بالقاهرة. الطبعة الأولي . ١٤١٨هـ = ١٩٩٨م.
- طبقات النحويين واللغويين. للزبيدى . تحقيق الشيخ محمد أبو الفضل إبراهيم. دار المعارف. الطبعة الثانية.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

- فتح الكبير المتعال إعراب المعلقات العشر الطوال. محمد علي طه الدرة. مكتبة السوادي جدة – السعودية. الطبعة: الثانية، ١٤٠٩ هـ- ١٩٨٩ م
- الفلك الدائر على المثل السائر (مطبوع بآخر الجزء الرابع من المثل السائر) : عبد الحميد بن هبة الله بن محمد بن الحسين بن أبي الحديد، أبو حامد، عز الدين (المتوفى: ٦٥٦هـ). تحقيق: أحمد الحوفي، بدوي طبانة. دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الفجالة ــ القاهرة.
- فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح . لابن الطيب الفاسي . تحقيق الدكتور / محمود يوسف فجال. دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث بدبي. الطبعة الأولي . ١٤٢١هـ = ٢٠٠٠م.
- القاموس المحيط: مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (المتوفى: ٨١٧هـ) مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان. الطبعة: الثامنة، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م .
- الكامل في اللغة والأدب : أبو العباس المبرد(٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي – القاهرة، ط ١٤١٧/٣ هـ - ١٩٩٧ م.
- الكتاب. سيبويه : عمرو بن عثمان بن قنبر(١٨٠هـ) تحقيق: عبد السلام محمد هارون نشر: مكتبة الخانجي، القاهرة . ط/٣. ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
- كتاب الأفعال : سعيد بن محمد المعافري القرطبي ثم السرقسطي، أبو عثمان، ويعرف بابن الحداد (المتوفى: بعد ٤٠٠ هـ) المحقق: حسين محمد محمد شرف مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة – جمهورية مصر العربية الطبعة: بدون عام النشر: ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل. الزمخشري : أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ) نشر: دار الكتاب العربي بيروت الطبعة:الثالثة ١٤٠٧ه مذيل بحاشية (الانتصاف فيما تضمنه الكشاف) لابن المنير الإسكندري (ت ٦٨٣) وتخريج أحاديث الكشاف للإمام الزيلعى.
- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ، لمكى القيسى ، تحقيق د / محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة – بيروت. ط٣/ ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- الكليات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية)، الكفوي : أبو البقاء أيوب بن

موسى الحسيني (المتوفى ١٠٩٤هـ)، تحقيق : د . عدنان درويش ومحمد المصري. بيروت، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٩٩٣م .

- الكناش في فني النحو والصرف: أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد ابن عمر بن شاهنشاه بن أيوب، الملك المؤيد، صاحب حماة (المتوفى: ٧٣٢ هـ). دراسة وتحقيق: الدكتور رياض بن حسن الخوام. المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت – لبنان. عام النشر: ٢٠٠٠ م
- اللباب في علل البناء والإعراب، العكبري: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله البغدادي محب الدين (المتوفى: ٦١٦هـ) تحقيق: د. عبد الإله النبهان. نشر: دار الفكر – دمشق الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م
- لسان العرب . لابن منظور: محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين الأنصاري الإفريقي (ت: ٧١١هـ) دار صادر – بيروت، ط/٣ – ١٤١٤ هـ.
- لمع الأدلة في أصول النحو لأبى البركات الأنبارى مطبوع مع كتاب الإغراب في جدل الإعراب. تحقيق الأستاذ سعيد الأفغاني. مطبعة الجامعة السورية . ١٣٧٧هـ – ١٩٥٧م.
- اللمع في العربية . ابن جني : أبو الفتح : عثمان، (المتوفى ٣٩٢هـ) تحقيق: فائز فارس نشر: دار الكتب الثقافية – الكويت .
- ما ينصرف ومالا ينصرف. للزجاج . تحقيق الدكتورة هدى قراعة. مكتبة الخانجي .الطبعة الثانية ١٤١٤هـ = ١٩٩٤م.
- المبسوط في القراءات العشر. أحمد بن الحسين بن مِهْران النيسابوريّ، أبو بكر (المتوفى: ٣٨١هـ)
- تحقيق: سبيع حمزة حاكيمي. الناشر: مجمع اللغة العربية – دمشق. عام النشر: ١٩٨١ م.
- مجاز القرآن . أبو عبيدة : معمر بن مثنى التيمي، (المتوفى ٢١٠هـ)، تحقيق : محمد فؤاد سزكين، القاهرة مكتبة الخانجي، ١٣٨١ هـ.
- مجمع الأمثال . الميداني : أحمد بن محمد بن أحمد، (المتوفى ٥١٨هـ)، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت، دار الجيل، ط٢، ١٩٨٧م .
- مجمل اللغة لابن فارس: أحمد بن فارس. دراسة وتحقيق: زهير عبد المحسن

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

سلطان. مؤسسة الرسالة – بيروت. الطبعة الثانية – ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦ م.

- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها .ابن جني(ت: ٣٩٢هـ) تحقيق: علي النجدي ناصف، وعبد الحليم النجار وعبد الفتاح إسماعيل شلبي- المجلس الأعلى للشئون الإسلامية إحياء التراث الإسلامي – القاهرة، ١٣٨٦هـ.
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها. السيوطي: جلال الدين (المتوفى: ٩١١هـ) تحقيق: فؤاد علي منصور، نشر: دار الكتب العلمية – بيروت، ط١/ ١٤١٨هـ ١٩٩٨م.
- المساعد على تسهيل الفوائد . ابن عقيل : بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن (المتوفى ٧٦٩هـ)، تحقيق : محمد بركات، دمشق، دار الفكر، ١٩٨٠م .
- معانى القرآن . الأخفش : أبو الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط (المتوفى: ٢١٥هـ)تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة، نشر: مكتبة الخانجي، القاهرة ط: ١/ ١٤١١ هـ – ١٩٩٠ م .
- معاني القرآن. الفراء : أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي (المتوفى: ٢٠٧هـ) الجزء الأول تحقيق أحمد نجاتى ومحمد على النجار، والثاني تحقيق محمد على النجار، والثالث تحقيق د/ عبد الفتاح شلبى، ومراجعة أ/ على ناصف . مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة – ط ٣/ ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م.
- معاني القرآن وإعرابه . الزجاج : أبو إسحاق، إبراهيم بن السري، (المتوفى ٣١١هـ) تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، بيروت، عالم الكتب، ط١، ١٩٨٨م.
- معجم البلدان، ياقوت الحموي (المتوفى: ٦٢٦هـ) ، دار صادر، بيروت ط٢/ ١٩٩٥ .
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب .ابن هشام: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، (المتوفى: ٧٦١هـ) تحقيق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله، نشر: دار الفكر – دمشق، الطبعة: السادسة، ١٩٨٥.
- المفتاح في الصرف، الجرجاني أبو بكر عبد القاهر (المتوفى: ٤٧١هـ) ، حققه د /علي توفيق الحَمَد، كلية الآداب – جامعة اليرموك – إربد – عمان ،ط١/ ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.
- المفصل في صنعة الإعراب، الزمخشري أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، جار

الله (المتوفى: ٥٣٨هـ) ، تحقيق د/ علي بو ملحم ، نشر: مكتبة الهلال بيروت. ط١/ من دون تاريخ.

- المفضليات. المفضل بن محمد بن يعلى بن سالم الضبي (المتوفى: نحو ١٦٨هـ) تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر و عبد السلام محمد هارون. دار المعارف – القاهرة. الطبعة: السادسة.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية .الشاطبي: (ت: ٧٩٠هـ) تحقيق د/محمد إبراهيم البنا، أم القرى، مركز إحياء التراث الإسلامي ط ١/١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ «شرح الشواهد الكبرى»: بدر الدين العيني(ت ٨٥٥ هـ)تحقيق: د. علي محمد فاخر. د. أحمد محمد توفيق السوداني، د. عبد العزيز محمد فاخر: دار السلام ، القاهرة – ط١، ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م.
- المقرب. علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور(ت: ٦٦٩هـ) - تحقيق/ أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، المكتبة الفيصلية مكة المكرمة ط/١. ١٣٩١-١٩٧١.
- الممتع الكبير في التصريف، ابن عصفور علي بن مؤمن بن محمد، (المتوفى: ٦٦٩هـ) ، الناشر: مكتبة لبنان ،ط١/ ١٩٩٦.
- المنصف شرح كتاب التصريف للمازني. ابن جني : أبو الفتح : عثمان(المتوفى ٣٩٢هـ) تحقيق : محمد عبد القادر عطا، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٩م.
- من قضايا أصول النحو عند علماء اصول الفقه . د. أحمد عبد الباسط حامد. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية . الكويت. ١٤٣٥-٢٠٠٤.
- نتائج الفكر . السهيلي : أبو القاسم، عبدالرحمن بن عبدالله، (المتوفى ٥٨١هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلى محمد معوض، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان ط ١١٤١٢هـ١٩٩٢م.
- النحو الوافي . عباس حسن، القاهرة، دار المعارف، ط٥، ١٩٧٥م .
- النشر في القراءات العشر. ابن الجزري : أبو الخير، محمد بن محمد، (المتوفى

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

٨٣٣هـ) أشرف على تصحيحه: علي محمد الضباع، بيروت، دار الكتب العلمية، من دون تاريخ.

- نزهة الألباء في طبقات الأدباء: عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: ٥٧٧هـ) تحقيق: إبراهيم السامرائي. مكتبة المنار، الزرقاء – الأردن الطبعة: الثالثة، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي: جلال الدين (المتوفى: ٩١١هـ)تحقيق: عبد الحميد هنداوي نشر: المكتبة التوفيقية – مصر.

البحوث والرسائل العلمية

- الاعتراض باستقامة الأوزان فيما حكم عليه بالضرورة. د. بدر بن محمد بن خلف الراشد. مجلة العلوم الشرعية واللغة العربية بجامعة الإمام سطام بن عبد العزيز.
- أهمية الوزن العروضي في الدرس النحوي والصرفي واللغوي. د. عبد العزيز بن محمد الحربي. جامعة الإمام محمد بن سعود.
- قرينة السياق ودورها في التقعيد النحوي والتوجيه الإعرابي في كتاب سيبويه رسالة: دكتوراة، قسم اللغة العربية، كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، جامعة عين شمس. إعداد الطالب: إيهاب عبد الحميد عبد الصادق سلامة. عام النشر: ٢٠١٦ م.
- الندرة في الدراسات النحوية. رسالة ماجستير. أحمد بويا ولد الشيخ محمد تقى الله. جامعة أم القرى. ١٤٠٧-١٩٨٧.
- وقوع الضمير المتصل بعد (لولا) في الشعر والنثر. د. سعد بن حمدان الغامدي .في بحث منشور بمجلة جامعة أم القرى ج ١٥ لعدد٢٦سنة ١٤٢٤.

فهرس الموضوعات

م	الموضوع	الصفحة
١-	ملخص	١٠٥٦٧
٢-	Abstract	١٠٥٦٨
٣-	مقدمة البحث	١٠٥٦٩
٤-	تمهيد في(تعريف الضرر، ومنهج النحويين في التخلص من ارتكاب الضررين).	١٠٥٧٢
٥-	المبحث الأول(صور ارتكاب أخف الضررين على المستوى النحوي).	١٠٥٨٣
٦-	المبحث الثاني (صور ارتكاب أخف الضررين على المستوى الصرفي).	١٠٦٣٨
٧-	خاتمة البحث	١٠٦٥٤
٨-	أهمّ مصادر البحث ومراجعه.	١٠٦٥٧
٩-	فهرس الموضوعات	١٠٦٦٩

تم بحمد الله